الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران – السانيا –

كلية اللغات و الآداب و الفنون قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة بعنوان:

النَّحو التَّعليمي في التُّراث اللّساني العربي

- بحث في الأصول النَّظرية و الإجراءات التَّطبيقية -

مشروع اللّسانيات التَّطبيقية – حقل تعليمية اللُّغات-

إعداد الطَّالبة:
فاطمة قداري

إشراف:
الأستاذ الدُّكتور: أحمد يوسف

المشرف الثَّاني:
الدُّكتور: عبد الحليم بن عيسى

السَّنة الجامعية: 1428-1429هـ/ 2007-2008م

إهـــــــداء

إلى والديَّ الحبيبين رمز الحب والعطاء...
وإلى أبي أحمد أطال الله في عمره وأدام مع الأيام عزَّه..
أهـدي ثمرة هذا العمل.

مقـدِّمـة

يعرف الدَّرس اللُّغوي في عصرنا الحالي اتِّجاهات متباينة يلتزم بعضها بتراث العربية، ويأبى أيَّ اجتهادٍ فيه، وينكفئ بعضها الآخر على المناهج الغربية، ويرى فيها القول الفصل، وثمَّة ثالث يحاول أن يصل التُّراث اللُّغوي العربي بنظريات البحث اللّساني الحديث، وما يشهده من تطوُّر سعياً منه للتَّوفيق بين القديم المفيد والجديد الحامل للإضافة.

وليس التُّراث النَّحوي العربي بمنأى عن هذا التَّنوع؛ فقد نال في ظلِّه حظوة القراءة والتَّحليل فاختلفت إزاءه الآراء، وتعدَّدت المواقف من الرَّفض له بدعوى أنَّه لا يعدُّ اليوم وصفاً صالحاً لفهم خصائص العربية وفقه أسرارها إلى اعتباره مديناً للمنطق الأرسطي بأهمِّ معطياته إلى الرَّغبة في تفهُّمه على ضوء الثَّقافة اللّسانية الحديثة من خلال ربطه باتِّجاهات البحث اللّساني المعاصر أملاً في الوصول إلى منهج علميٍّ لدراسة العربية.

ومن ههنا ظهرت المؤلَّفات النَّحوية الحديثة تحمل عناوين لم يكن أكثرها معروفاً لدى النُّحاة القدامى، كالإحياء والتَّيسير والتَّبسيط والتَّجديد والعربية الميسرة والمعاصرة، فضلاً عمَّا نشرته المجلاَّت الفكرية والثَّقافية من آراء وانتقادات موجَّهة للنَّحو والنُّحاة.

ولا يضير النَّحو العربي أن تتعدَّد قراءاته، ولا يعيبه أن يوجَّه إليه النَّقد والإصلاح؛ فقد بلغت الشَّكوى منه مدًى أصبح من غير الممكن تجاهله؛ لكن هل استطاعت الجهود السَّاعية إلى تيسيره أن تقرِّبه من عقول المتعلِّمين؟ وهل حدَّدت تلك المحاولات الإطار الَّذي ينبغي أن تدرس فيه إشكاليات النَّحو العربي وعوائق تحصيله؟ أو بعبارةٍ أدق هل تمَّت معالجة قضايا النَّحو المختلفة في ظلِّ النَّتائج الَّتي حقَّقتها اللّسانيات التَّطبيقية في حقل تعليمية اللُّغات؟

الواقع، إنَّنا إذا تأمَّلنا الوضع الَّذي آل إليه تعليم اللُّغة العربية سندرك لامحالة ذلك التذمُّر المستمر من ضعف الطَّلبة وكثرة أخطائهم النَّحوية وصدودهم عن اللُّغة العربية، فإذا استعرضنا الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف ألفينا الكثير منها تُلقى فيه مسؤوليَّة الفشل في اكتساب اللُّغة وملكة استعمالها على النِّظام النَّحوي؛ غير أنَّنا إذا أمعنَّا النَّظر في مسألة تعقُّد القواعد سنجد حتماً أنَّها لا ترجع إلى المادَّة النَّحوية في حدِّ ذاتها بقدر ما تعود إلى الطَّريقة الَّتي يُعرض بها النَّحو على المتعلِّمين، فليس يخفى ما يعرفه تدريس مادَّة النَّحو العربي من خلطٍ بيِّنٍ بين النَّحو العلمي المجرَّد والنَّحو التَّعليمي الوظيفي، لذلك فإنَّه من الصَّعب الحديث عن المشكلة النَّحوية في الثَّقافة اللِّسانية المعاصرة بعيداً عن الحقائق الَّتي يثبتها المختصُّون باستمرار في حقل تعليمية اللُّغات.

ولعلَّ أوَّل ما يلقانا فيما يتعلَّق بطرائق عرض المادَّة النَّحوية على المتعلِّمين سؤال جوهري وهو: ماذا يعلَّم من النَّحو؟ أجميع الأبواب الَّتي طرقها النُّحاة في كتبهم بكلِّياتها وجزئياتها وكافَّة تفاصيلها؟ أم يُعلَّم منها ما يحقِّق الغاية المرجوة من تعليم النَّحو، ويفي بالغرض الَّذي وضع من أجله هذا العلم وهو عصمة اللِّسان من الخطأ وتيسير العربية على من يتعلَّمها؟

لقد حسمت تعليميَّة اللُّغات في هذا الإشكال، وفصلت فيه حينما أكَّد روَّادها أنَّ النَّفعية هي أحد المبادئ الأساسية الَّتي يعتمد عليها هذا العلم، وإحدى الخصائص الجوهرية الَّتي تميِّزه؛ حيث إنَّه يأخذ في نطاق اهتماماته ما يساير احتياجات المتعلِّمين، ولا يعتدُّ إلاَّ بما يحقِّق أغراض التَّعليم.

وترتَّبت عن هذا المبدأ جملةٌ من النَّتائج لعلَّ أهمَّها التَّفريق الجلِّي بين النَّحو العلمي والنَّحو التَّعليمي؛ أي بين قواعد العربية الَّتي تهدف إلى تقويم اللِّسان والقلم من الزَّلل، وتسهيل اللُّغة لمن يرغب في تعلُّمها، وبين الدِّراسات النَّحوية

المتخصِّصة الَّتي تتَّجه إلى التَّأويل والتَّفريع والتَّخريج، وتخوض في تحليل الظَّواهر اللُّغوية، وتعدُّد الآراء واختلاف المذاهب النَّحوية.

وهذا التَّمييز لا يجعل من النَّحو التَّعليمي البديل الأفضل للنَّحو العلمي، وإنَّما يسعى إلى التَّفرقة بين المستويين، آخذاً بعين الاعتبار الفروق الجوهرية الَّتي تفصل بينهما من حيث مجال الاهتمام، والأهداف المعرفية المتوخَّاة من كلِّ واحد منهما. فإذا كان النَّحو العلمي علماً قائماً بذاته تدور أهداف حول الدِّراسة العلمية لجملة القواعد المسيِّرة للنِّظام اللُّغوي عامَّةً؛ فإنَّ النَّحو التَّعليمي يهتمُّ في الأساس بأقطاب العمليَّة التَّعليمية الثَّلاثة (المعلِّم والمتعلِّم والموضوع) دون غيرها، يوجِّهه في ذلك عامل النَّفعية الَّذي يسم التَّعليمية بوجهٍ عامٍّ. وإنَّ أيَّ تداخلٍ في المفاهيم والأهداف سينأى بالنَّحو بعيداً عن وظيفته الأساسية في تعلُّم اللُّغة، وسيثقل كاهل المتعلِّمين، ويحول دون تفهُّمهم لقواعده واستيعابها.

ويجدر بنا ههنا أن نتساءل: أليس في تراثنا اللِّساني العربي ما يمتُّ بصلةٍ إلى هذه المفاهيم اللِّسانية الحديثة؟ أوليس فيه نظراتٌ لغويَّة وجوانب إيجابيَّة يمكن أن نفيد منها اليوم – مع اختلاف الظُّروف والأحوال- في بحثنا عن حلول ناجعة لتذليل العوائق والصُّعوبات الَّتي تعترض سبيل المعلِّم والمتعلِّم معاً لتيسير اكتساب النِّظام القواعدي العربي؟

الواقع إنَّ مفهوم النَّحو التَّعليمي ليس وليد أوضاع العصر الحديث، وإنَّما له في التُّراث اللِّساني العربي جذور عميقة تمتدُّ إلى القرن الثَّاني الهجري، منذ أن دعت الحاجة إلى إيجاد مستوًى من المؤلَّفات النَّحوية يراعي قدرات المتعلِّم العربي وغير العربي الممارس للِّسان العربي بالتعلُّم، وليس بالسَّليقة، وبمضيِّ الزَّمن ازدادت الحاجة إلى هذا اللَّون من التَّصنيف، وتنوَّعت طرائق التَّأليف فيه ما بين اختصارٍ ونظمٍ وشرحٍ وتعليقٍ، وكلُّها سبلٌ سعت إلى تبسيط التَّنظير النَّحوي وتيسيره.

وقد عرف مفهوم النَّحو التَّعليمي تطوُّراً على مرِّ العصور بلغ أوجَّه في القرنين الرَّابع والخامس الهجريين، وإنَّ لنا في علمائنا القدامى ممَّن وفّقوا إلى وضع المعايير النَّظرية لمفهوم النَّحو التَّعليمي، أو أسهموا في تطبيقها على المستوى العملي في تصانيفهم التَّعليمية ما يحثُّنا على الإفادة من تلك التَّجربة المبكّرة.

وهذا ما حدا بي إلى البحث في هذا المجال، فكان أن اخترت موضوعاً يقرِّبني من التُّراث النَّحوي؛ فقد بات من الضَّروري تعزيز الشُّعور بحتميَّة العودة إلى التُّراث النَّحوي لسبر أغواره، وانتقاء عناصره الفاعلة، ولن يتأتى ذلك إلاَّ بالإحاطة الشَّاملة بمؤلَّفاته وقضاياه وأبحاثه حتَّى تتكوَّن لدينا صورةٌ حقيقيَّةٌ وواضحةٌ عن الدَّرس النَّحوي العربي؛ فيسهل حينها معرفة أوجه القوَّة وتَقَصِّي مظاهر الضُّعف، ومن ثمَّ معالجتها. وليس من المبالغة القول بأنَّ هناك الكثير ممَّا سيكشف عنه البحث في خبايا هذا التُّراث.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتوزَّع هيكل البحث على مقدِّمة، ومدخل، وأربعة فصول، وخاتمة.

أمَّا المقدِّمة فتناولت فيها التَّعريف بالموضوع، وأوضحت دواعي الاهتمام به، وبيَّنت خطَّته.

وعرضت في المدخل لأسباب الاهتمام بالتُّراث النَّحوي العربي، وأبرزت حظوة الدِّراسة والتَّمحيص الَّتي نالها هذا التُّراث، سواءٌ أكان ذلك من لدن العرب أم الغربيين، كما تطرَّقت إلى التَّعريف باللِّسانيات التَّطبيقية، وخضت القول في مجالاتها المختلفة موضِّحةً العلاقة الوثيقة الَّتي تربطها بحقل تعليمية اللُّغات باعتباره المجال المتوخَّى لتطبيق الحصيلة المعرفية للنَّظرية اللِّسانية، وتناولت أيضاً الفرق بين القواعد اللِّسانية العلميَّة والقواعد اللِّسانية التَّعليمية، وانتهيت إلى الحديث عن واقع تعليم النَّحو العربي وما يشهده من تصوُّرات خاطئة أفضت إلى

الخلط بين علم النَّحو وتعليم النَّحو، ولذلك ركَّزت في المدخل على ضرورة إحداث التَّمايز بين النَّحو العلمي والنَّحو التَّعليمي، وهو الاتّجاه الَّذي يدعو إليه المختصُّون في تعليميَّة اللُّغات باستمرار.

وانصبَّ اهتمامي في الفصل الأوَّل على الكشف عن أسباب صعوبة النَّحو وتعقيده من وجهة نظر بعض الدَّارسين والباحثين، فعالجت ما ترتَّب منها عن تحديد بعض النُّحاة- ولاسيما المتأخِّرين منهم- لمفهوم النَّحو ووظيفته، ثمَّ تطرَّقت إلى ما يصادف الدَّارس في كتب النَّحو من صعوبات، كما بيَّنت ما شاب منهج اللُّغويين في مرحلة جمع اللُّغة والتَّقعيد النَّحوي من قصور، وتتبَّعت أيضاً مظاهر التَّأثير السِّلبي للتَّقاطع المنهجي بين الخطاب النَّحوي والخطابين الدِّيني والفلسفي، وانتهيت إلى الإشارة إلى ما يشاع حول الصُّعوبات النَّابعة من طبيعة قواعد اللُّغة العربية، وبخاصَّةٍ ما يختصُّ بظاهرة الإعراب، وما أثير حولها من جدلٍ ونقاشٍ في العصر الحديث.

وتناولت في الفصل الثَّاني أصول الخطاب التَّعليمي في التُّراث النَّحوي العربي؛ فعرضت لفكرة النَّحو التَّعليمي الَّتي أومأ إليها علماؤنا الأوائل في تآليفهم؛ فعمدوا في وقتٍ مبكِّرٍ إلى وضع متونٍ ومختصرات تلخِّص قواعد النَّحو، وتوجزها في أبسط العبارات مراعاةً لمستوى الدَّارسين. كما حاولت في هذا الفصل رصد التطوُّر الَّذي عرفه مسار التَّصنيف التَّعليمي نتيجة الأحداث السِّياسية الَّتي شهدتها الأمَّة الإسلاميَّة؛ فخرجت تلك المتون من النَّثر إلى النَّظم، وقد تولَّيت في هذا الفصل عرض نماذجٍ من تلك المتون والمنظومات نظراً لما لاقته من قبولٍ واسعٍ لدى المتعلِّمين.

وخصَّصت الفصل الثَّالث لمحاولات إصلاح الكتاب النَّحوي في التُّراث، ويقُصَد بها تلك العناية الَّتي وجَّهها النُّحاة إلى بعض المصنَّفات النَّحوية، وهي في الواقع محاولات لإيضاح مشكلٍ، أو إتمام نقصٍ، أو إكمال شرطٍ لم يستوفَ تلبيةً

لحاجة الدَّارسين، وتجلَّت هذه الجهود في تصنيف الشُّروح وما يعقبه أحياناً من تعليقٍ للحواشي والتَّقارير.

وأعقبت هذه الجهود بدراسة وجيزة لثلاثة مصنَّفاتٍ تمثِّل صفوة المؤلَّفات التَّعليمية في التُّراث النَّحوي العربي، وهي كتاب الجمل للزَّجاجي، والواضح للزُّبيدي، واللُّمع لابن جنِّي.

وكان الفصل الرَّابع موسوماً "بمحاولات إصلاح مناهج النُّحاة في التُّراث"، ويُقصَد بها مقترحات التَّيسير المتعلِّقة بالجانب النَّظري (جانب المنهج)، كتلك الَّتي نادى بها ابن ولاَّد المصري، وأبو العلاء المعرِّي، وابن حزم الأندلسي، وابن مضاء القرطبي، وأبو حيَّان الأندلسي، كما تضمَّن هذا الفصل لمحةً سريعة عن محاولات إصلاح النَّحو العربي في العصر الحديث باعتبارها امتداداً لجهود السَّابقين في هذا الميدان.

وكانت الخاتمة مجملةً لأهمِّ النَّتائج الَّتي توصَّل إليها البحث.

وقد اعتمدت خلال تناولي لموضوعات الدِّراسة المنهج الوصفي القائم على العرض والتَّحليل والمناقشة.

وسيلحظ القارئ لهذا البحث أنَّ معالجة قضاياه قد تطلَّبت منِّي الرُّجوع إلى مظانِّ النَّحو وأصوله الَّتي أرست دعائم التُّراث النَّحوي العربي، "كالكتاب" لسيبويه، و" المقتضب" للمبرد، و" المفصَّل" للزَّمخشري، كما اقتضت طبيعة الموضوع العودة إلى مؤلَّفات النَّحو الَّتي أشار أصحابها إلى جهود القدامى في مجال تيسير النَّحو، ومنها: كتاب " تيسير النَّحو التَّعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده" لشوقي ضيف، و " النَّحو التَّعليمي في التُّراث العربي" لمحمَّد إبراهيم عبادة، و" المدرسة النَّحوية في مصر والشام" لعبد العال سالم مكرم، وغيرها.

وكان لابدَّ لي من الاطِّلاع على محاولات إصلاح النَّحو العربي في العصر الحديث، فوجدت ضالَّتي في دراسات أحصت تلك المحاولات، وعنيت

بعرضها عرضاً تاريخياً بما لها، وما عليها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب " في النَّحو العربي- دراسة نقدية-" لعبد الوارث مبروك سعيد، و" حركة تجديد النَّحو وتيسيره في العصر الحديث" لإبراهيم عمر سليمان زبيدة. هذا فضلاً عن المراجع الحديثة المتَّصلة بالدَّرس اللّساني، حيث كوَّنت مرجعيَّة أساسيَّة انطلق منها البحث للرَّبط بين التُّراث النَّحوي العربي، واتّجاهات البحث اللّساني الحديث، ومنها: كتاب " علم اللُّغة التَّطبيقي وتعليم العربية" لعبده الرَّاجحي، و" علم اللُّغة بين القديم والحديث" لعاطف مدكور.

ومن بين ما واجهني من عقبات خلال إنجازي هذا العمل اندثار العديد من المؤلَّفات النَّحوية الَّتي من شأنها أن توضِّح معالم التَّصنيف التَّعليمي في التُّراث النَّحوي العربي؛ فقد وقفت في ثنايا كتب طبقات النَّحويين واللُّغويين "كالفهرست" لابن النَّديم، و" بغية الوعاة" للسّيوطي، و" هدية العارفين" للبغدادي على عناوين كثيرة لمختصراتٍ ظهرت بعد كتاب سيبويه، ولكن معظمها مفقود لم يصل إلينا، ومن هذه العناوين: " مختصر في النَّحو" للكسائي، و" الموجز في النَّحو" لابن الخياط، و" المقدِّمة في النَّحو" لعلي بن فضال المجاشعي، وغيرها كثير.

ولا أدَّعي أنَّني بلغت ما أصبو إليه في هذا البحث، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فبتوفيق من اللّه- تعالى- وفضله.

وفي الأخير لا يسعني إلاَّ أن أتوجَّه بعظيم الامتنان إلى من كان لهم فضل الإسهام في تكامل هذه الدِّراسة، ونالني منهم شرف النُّصح والتَّوجيه، وأولاهم بالشُّكر الأستاذ الدُّكتور أحمد حساني الَّذي حثَّني على بسط فكرة البحث، وشجعني على الاهتمام بالتُّراث النَّحوي، وأدين بالفضل للأستاذ الدكتور أحمد يوسف لمواصلته المشوار معنا، والدُّكتور عبد الحليم بن عيسى على ما بذله من عناية وتقويم في الإشراف على هذه الرِّسالة، كما لا يفوتني أن أتقدَّم بجزيل الشُّكر إلى

الأساتذة الأفاضل الّذين سيعملون على مناقشة هذا العمل، واللّه أسأل أن يوفيهم عنّي عظيم ثوابه، وجزيل إحسانه.

وهران في يوم: 2007/09/12.

الطّالبة: فاطمة قداري.

1- أسباب الاهتمام بالتراث النحوي:

اللّغة، أية لغة تُكوِّن – كما نعلم – نظاما متكاملا يضمّ أربعة أنظمة أساسية: صوتي، وصرفي، ونحوي، ومعجمي، ويحتلّ النظام النّحوي الموقع الأهم في تعلّمها وتعليمها، وعليه عموما ينصبّ اهتمام النظريات اللّغوية والعلمية النفسية التي تناولت اللّغة بالدراسة والتحليل بصفتها ظاهرة بشرية تميّز الإنسان عن سواه من الكائنات[1].

وقد أشار عدد من الباحثين القدماء والمعاصرين إلى أهمية النّحو، فالزجاجي (ت 337هـ) يجيب عن سؤال كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان، ويتردّد على الألسنة، ويتعلّق بالفائدة من تعلّم النّحو فيقول: «فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلّم النّحو، وأكثر الناس يتكلّمون على سجيتهم بغير إعراب، و لا معرفة منهم به، فيَفهَمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدّين والدنيا والمعتمد، و معرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلّم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحّة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب»[2].

ويبيّن الزمخشري (ت 538هـ) شدّة الحاجة إلى تعليم النّحو، لائما من يغضّ من العربية، ويضع من مقدارها في عصره فيقول: « وذلك أنّهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلاّ وافتقاره إلى العربية بيّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنّع. ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسير، مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفرّاء، وغيرهم من النّحويين البصريين والكوفيين... وبهذا

(1) ينظر: سام عمار، نحو رؤية جديدة لتدريس النحو العربي على المستوى الجامعي في ضوء النظريات الحديثة في اللغة و علم النفس، ندوة النحو والصرف، دمشق، أوت 1994، ص 179.
(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، دار العروبة، (د.ت)، ص 95.

اللّسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم، وتدريسهم ومناظرتُهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم، وبه تسطر الصّكوك والسجلات حُكّامُهم. فهم ملتبسون بالعربية أيّة سلكوا، غير منفكّين منها أينما وجّهوا، كلّ عليها حيث سيّروا»[3].

و يحدّد ابن خلدون (ت808هـ) في مقدّمته أركان علم اللسان العربي الأربعة وهي اللّغة والنّحو والبيان والأدب، ويذهب إلى أنّ الأهم المقدّم منها هو النّحو؛ « إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللّغة التقدّم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغيّر بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند إليه فإنّه تغيّر بالجملة ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النّحو أهم من اللّغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللّغة»[1].

وفي العصر الحديث، يشيد عباس حسن بفضل النّحو فيقول: « إن منزلة النّحو من العلوم اللّسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة، هو أصلها الذي تستمدّ عونه، وتستلهم روحه، وترجع إليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها، فلن تجد علما من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النّحو، أو يستغني عن معونته، أو يسترشد بغير نوره وهداه»[2].

ولم تكن هذه الأهمية التي امتاز بها النّحو بين فروع علم اللّسان مقتصرة على تراثنا فحسب، وإنّما تلاحظ المكانة نفسها لدى الباحثين الأجانب؛ إذ يعتبر تشومسكي Chomsky موقع النّحو من اللّغة بمثابة القلب من جسم الإنسان[3]. ويرى دافيد كريستال David Cristal أنّ: « النّحو أكثر ملامح اللّغة نبضا بالحياة، وهو من الوسائل التي لولاها لما استطاع البشر التفاهم أبدا؛ بل هو القوة المحرّكة التي تسمح

(3) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999، ص30.
(1) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، ط1، 2003، ص565.
(2) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، مصر، دار المعارف، ط2، (د.ت)، ص66.
(3) ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، 1978، ص299.

لنا بالتكلّم و فهم مئات الجمل الجديدة كل يوم والتي لم نسمعها من قبل. النّحو وسيلة نحو التفسير النهائي لتعقيدات التركيب اللغوي»[4].

و إنّ المتأمّل لما خلّفه النّحاة العرب من عمل تنظيري، ونشاط فكري منذ أن أصبحت لغة الضّاد موضوع درس و تقنين، سيدرك حتما أنّ الجهد الذي بذله الأوّلون في خدمة النّحو لم يهيّأ لكثير من علوم العربية، فمَنْ منّا لا تبهره عنايتهم الفائقة بجمع أصول اللّغة، ولمّ شتاتها واستنباط أحكامها العامة والفرعية[1].

ولا يزال هذا المجهود العلمي يشغل حيّزا واسعا من البحث و الدراسة، و لعلّه يمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى مجموعة من الأسباب يلخّصها عبد القادر المهيري في المحاور التالية:

1- أول هذه الأسباب هو« ما يُطلب من كتب النّحو من وسائل عملية تساعد على تعلّم اللّغة بأنجع الطرق، وما يُبحَثُ فيها عنه من مداخل إلى العربية تسمح بامتلاكها واجتناب التعثّر فيها... لذا تبقى أمهات كتب التراث المرجع الذي لا غنى عنه يقرأ كلّيا أو جزئيا ويؤوّل بطرق شتى أو ينشد فيه عن ضامن للطريقة المختارة لتقديم قاعدة أو تغيير مصطلح أو تبسيط قضية»[2].

2- أهمية هذا التراث « فقد شغل ما يقارب ألفي عَلَم احتفظت لنا كتب الطبقات بتراجمهم ومؤلفاتهم... والمادة الغزيرة الثرية التي تضمّنتها هذه المؤلّفات تدعو الباحثين إلى عدم الاستخفاف بالتراث النّحوي وتغريهم بالانكباب عليه علّهم يجدون فيه ما لم يهتدِ إليه غيرهم، أو تفتح أمامهم سبلا جديدة للتأويل، والنفاذ إلى أسسه النظرية والفلسفية، وبالتالي تقييمه، وتبرير عدم التفريط فيه، والتخلي عنه»[3].

---

(4) دافيد كريستال، التعريف بعلم اللغة، ترجمة حلمي خليل، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص121 عن عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم والحديث، دمشق، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1987، ص173.

(1) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص5.

(2) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ص 101 - 102.

(3) نفسه، ص 102.

3- ظهور حافز « جديد مزدوج غير نابع من الثقافة العربية، وهو من ناحية اهتمام غير العربي بهذا التراث و انكبابه عليه بحثا عن مقوّماته. ومن ناحية أخرى شعور العربي بالمكانة التي تحتلها الدراسات اللّغوية في ميادين المعرفة الحديثة، و تدرّجه إلى الاعتقاد بأنّه يمكن أن نجد فيما تحظى به من عناية مبرّرا لما جُنِّدَ من طاقات لفائدتها في تاريخ الفكر العربي»[4].

وكانت عناية المستشرقين بالتراث اللّغوي العربي امتداداً لدراستهم التراث الأوروبي وتراث الهند والصين، وذلك في إطار الجهود الأوروبية لبحث التاريخ الحضاري والعلمي. وتنوّعت الموضوعات التي تناولوها بين الدراسة النّحوية و الدلالية و التأليف المعجمي و دراسة تاريخ اللّغة العربية[1].

وفيما يتصل بالدراسة النحوية، طُبعت بعض المتون التعليمية مثل: "متن الأجرومية" لمحمد بن أجروم الصنهاجي (ت 723 هـ)، وحققت مجموعة كتب منها "كتاب سيبويه" (ت 180هـ)، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري (ت 577 هـ)، و "المفصّل" للزمخشري، و "شرحه" لابن يعيش (ت 643 هـ)، كما عرفت دوائر الاستشراق منظومة من المساعي لتأليف عمل مرجعي كبير في النّحو العربي[2] .

هذه الجهود في تواصلها وتضافرها « دليل على اهتمام جاد بدراسة النّحو العربي في مستويات شتى»[3]، وإسهام له أكبر الأثر في إحياء التراث العربي، و طبع نصوصه ونشرها « ممّا أعاد إلى المثقفين العرب الوعي بأهميتها، و نبّههم إلى أنّهم أولى بانتشالها من طيّ النسيان»[4].

---

(4) نفسه، ص 103.
(1) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، مصر، مكتبة غريب، (د. ت)، ص 92- 93.
(2) ينظر: نفسه، ص 92 – 93.
(3) نفسه، ص 93.
(4) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 103.

غير أنّ « الآفاق التي حدّدها المستشرقون للعناية بالنّحو العربي أخذت تتسع منذ سنين عديدة من جرّاء نجاح اللّسانيات، وتغذيتها لثقافة المتخصّصين في علوم اللّسان، وجعلها من اللّغة موضوع درس لا يتوقّف وتعمّق لا يحد»[5]، فقد كان هذا «حافزا للرجوع إلى قراءة التراث قراءة حديثة، وبنظرات آنية... حسب الأرضية المعرفية التي نمتلكها، وحسب المعطيات الراهنة التي طرأت على مختلف العلوم»[6]. ويبدو في اللّسانيات بتنوّع نظرياتها من الملاحظات والتدقيقات ما يحملنا على تغيير نظرتنا إلى كثير من القضايا والمسائل النّحوية التي كانت موضوع نقد؛ بل إن هذا العلم الضّارب في الحداثة قد يفتح أمام الباحثين المعاصرين آفاق جديدة لقراءة التراث النّحوي حتى ينال ما هو أهل له من التقدير والتقييم[7].

2- اللّسانيات التطبيقية و منهجية تعليم اللّغات:

لا جدال في أنّ دراسة اللّغة في الغرب لم تشهد تغيّرا جوهريّا كالذي شهدته في القرن العشرين، ففي أوائله ظهرت"اللّسانيات" Linguistique باعتبارها منهجا جديدا يدرس اللّغة دراسة علمية، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا العلم أنموذجا لكثير من العلوم التي تنتمي إلى ما كان يعرف من قبل بالدراسات الإنسانية[1].

ولا شكّ أنّ نتائج الدراسات اللّسانية قد وجدت من يضعها موضع التطبيق منذ قرون، لكن مصطلح "اللّسانيات التطبيقية" Linguistique appliquée لم يظهر إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية حوالي سنة 1946م حين صار موضوعا مستقلا في معهد تعليم اللّغة الإنجليزية بجامعة ميتشغان المتخصّص في الإنجليزية لغة أجنبية تحت إشراف العالمين البارزين تشارلز فريز Charles Fries وروبرت لادو Robert Lado، وقد شرع هذا المعهد يصدر مجلّته المشهورة (تعلّم اللّغة، مجلة اللّسانيات التطبيقية) ثم أسّست مدرسة اللّسانيات التطبيقية في جامعة إدنبره سنة

(5) نفسه، ص 104.
(6) صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، الجزائر، دار الهدى، (د.ت)، ص 45.
(7) ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 104.
(1) ينظر: عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، 1992، ص 7.

1958م، وهي الأكثر شهرة في هذا التخصّص، كما تأسّس الاتحاد الدولي للّسانيات التطبيقية سنة 1964م، و منذ ذلك الحين أخذ هذا القطاع الجديد من قطاعات اللّسانيات يشقّ طريقه، فانتشر في كثير من جامعات العالم لشدّة الحاجة إليه، واستطاع الباحثون بفضله أن يفتحوا سبلا جديدة للبحث، ويرتادوا مختلف القضايا المتعلّقة بالنشاط اللّغوي الإنساني[2] .

و المقصود باللّسانيات التطبيقية كما يقرّر دافيد كريستال David Cristal « تطبيق نتائج المنهج اللّغوي و أساليبه الفنية في التحليل والبحث على ميدان غير لغوي، وعلم اللّغة بهذا المعنى ما هو إلاّ وسيلة لغاية معينة أكثر منه غاية في ذاته»[3]. ذلك أنّ اللّسانيات – في شقّها النظري – تسعى كنظائرها في شتى فروع العلم إلى ملاحظة الظّواهر اللّغوية و تفسيرها وكشف النظام الذي يحكمها؛ أي أنّ هدفها الأسمى هو الحقيقة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، وما تتوصّل إليه من حقائق و معارف نظرية يتلقّفه متخصّصون آخرون بغية ترجمته إلى غايات تكتسي الطابع العملي و النفعي[1] .

ويتبدّى الجانب التطبيقي للعلم في حالتين[2]:

1- إخضاع المعطيات العلمية النظرية للتجربة و الاختبار.

2-استعمال القوانين و النتائج العلمية في ميادين أخرى من أجل الإفادة منها.

بناءً على هذا التصوّر لمفهوم التطبيق العلمي، فإنّ اللّسانيات التطبيقية هي استثمار للمعطيات العلمية للنظرية اللّسانية واستخدامها استخداما واعيا في حقول معرفية مختلفة، أهمها حقل تعليمية اللّغات، وذلك بترقية العملية البيداغوجية وتطوير طرائق تعليم اللّغة للنّاطقين بها ولغير النّاطقين.

---

(2) ينظر: نفسه، ص 8.
(3) التعريف بعلم اللغة، ص 174 عن عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، ص60.
(1) ينظر: عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، ص 59.
(2) أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية – حقل تعليمية اللغات- الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 41، وينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 17.

1-2- الفرق بين اللّسانيات العامة و اللّسانيات التطبيقية:

تختلف اللّسانيات التطبيقية عن اللّسانيات العامة في كونها ذات ارتباط وثيق بالأهداف العملية المتصلة بالواقع؛ إذ ينصبّ جلّ اهتمامها على المشكلات التي تواجه اللّغة، أمّا صلتها بالماضي فلا تعدو أن تكون استيعابا للخبرات السابقة بغية استثمارها[3]. ومن ههنا تتجلّى الفوارق بين اللّسانيات التطبيقية و اللّسانيات العامة على هذا النّحو :

1- اللّسانيات العامة هي النظرية، واللّسانيات التطبيقية تطبيق للنّظرية.
2- اللّسانيات العامة أعم و أسبق، واللّسانيات التطبيقية خاصة.
3- اللّسانيات العامة تقترح الموضوعات، واللّسانيات التطبيقية تجري عليها الدراسات التطبيقية.
4- اللّسانيات العامة تقترح حلولا، ولا تنظر في إمكانية تطبيقها، واللّسانيات التطبيقية تدرس تلك الحلول وكيفية تجسيدها.
5- اللّسانيات العامة تنظر في عمليات التلقي و الاكتساب اللّغوي، واللّسانيات التطبيقية تنظر في ممارسة اللّغة.
6- اللّسانيات العامة تقدّم توصيات واقتراحات من أجل الإصلاح، واللّسانيات التطبيقية تقدّم إجراءات البديل النوعي[1].

وهكذا، يتّضح جليّا أنّ اللّسانيات التطبيقية تعنى بالتطبيقات « الوظيفية التربوية للّغة من أجل تعليمها وتعلّمها للنّاطقين ولغير النّاطقين بها. وتبحث أيضا في الوسائل البيداغوجية المنهجية لتقنيات تعليم اللّغات البشرية وتعلّمها»[2]. وهي بهذا المنحى تتصف بجملة من الخصائص أهمّها[3]:

(3) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 120.
(1) ينظر: صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، الجزائر، دار هومة، (د.ت)، ص 20.
(2) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دمشق، دار طلاس، ط1، 1989، ص 23.
(3) ينظر: صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص 12.

1. البراجماتية: و يقصد بها مسايرة احتياجات المتعلّم أي ما هو وظيفي و نفعي.
2. الانتقائية: حيث يعمد الباحث إلى اختيار ما يراه مناسبا للتعليم و التعلّم، ومحقّقا للغرض منهما.
3. الفعالية: وتعني النّجاعة المنشودة من خلال البحث عن أفضل الوسائل لتعلّم اللّغات الأم واللّغات الأجنبية – على حد سواء-.
4. دراسة التداخلات بين اللّغات الأم واللّغات الأجنبية.

2-2- مجالات اللّسانيات التطبيقية :

أصبحت اللّسانيات التطبيقية من التخصّصات المهمّة في الجامعات، وفي مراكز البحوث والمؤسّسات المعنية باللّغات الحديثة تدريسا و بحثا، واستطاعت أن تلج ميادين عديدة، ويرجع هذا التعدّد إلى أنّ اللّغة ذات اتصال وثيق بمناحي الحياة المختلفة. وفي ضوء التقاطع المنهجي بين اللّسانيات والعلوم الأخرى أضحت اللّسانيات التطبيقية همزة وصل تجمع بين اهتمامات متعدّدة (لسانية، نفسية، تربوية، وغيرها) ومن ثمّ كثرت مجالاتها واتسعت لتشمل تخصّصات علمية متنوّعة منها: علم اللّغة النفسي، وعلم اللّغة الاجتماعي، وعلم اللّغة الأنثروبولوجي، وصناعة المعجمات، وعلم المصطلح، وعلم الترجمة، و هي تضمّ –قبل هذا و ذاك- كل المجالات الخاصة بتعلّم اللّغات وتعليمها، وعلم اللّغة التقابلي، وتحليل الأخطاء، و بناء المقرّرات اللّغوية[1] .

على أنّ هناك من يقصر البحث اللّساني التطبيقي على ميدان تعليم اللّغات، وبهذا المعنى تفيد اللّسانيات التطبيقية من النظرية العامة للّسانيات ومناهج التحليل اللّغوي من أجل تصميم المقرّرات وتحليل الأخطاء وبناء الاختبارات، وإعداد الكتب و المعجمات. كما يفترض بها أيضا أن ترتكز على إسهامات البحث النفسي في

(1) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 125-126.

الظّاهرة اللّغوية لتحديد الأسس العامة لتعلّم اللّغات[2]، ذاك أنّ العملية التعليمية لا تقوم فقط على تدريس المحتويات؛ بل هناك شروط أخرى تخضع لها هذه العملية « منها ما يرتبط بالمدّرس والتلميذ والطريقة، والأهداف المتوخّاة، والمحيط الذي تجري فيه العملية التعليمية التعلّمية بكافة مكوّناتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، فلا بدّ إذاً عند البحث عن كيفية تعلّم اللّغة وتعليمها ألاّ ننظر إلى اللّغة في حدّ ذاتها على أساس أنّها مادة علمية تعليمية فحسب... بل لابدّ من النظر إليها على أساس أنهّا جزء من بنية العملية التعليمية التعلّمية والتي هي بنية معقّدة»[3].

2-3- المعرفة اللّسانية ومسألة تعليم اللّغة:

تقتضي عملية تعليم اللّغة إلماما واسعا بقضايا اللّغة، وإدراكا عميقا لطبيعتها، وذلك لأنّ الرّاغب في ممارستها يظلّ عمله ناقصا ما لم تتوافر لديه الإحاطة الكافية باللّغة وطرائق تحليلها، مما يوجب عليه الانفتاح الدّائم على المعارف اللّسانية ليستفيد مما حقّقته من إنجازات[4].

ويقول كوردير Corder في هذا الشّأن: « إنّ بين أيدينا اليوم زادا ضخما من المعارف المتعلّقة بطبيعة الظّاهرة اللّغوية، وبوظائفها لدى الفرد والجماعة، وبأنماط اكتساب الإنسان لها... وعلى معلّم اللّغات أن يستنير بما تمدّه به اللّسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظّاهرة اللّغوية»[5]. وبناءً على هذا التّصور « لا تنتظم عملية التلقين اللغوي إلاّ إذا ألممنا بطبائع اللّغات، ولا نُلِمّ بتلك الطّبائع إلاّ إذا توسّلنا إليها باللّسانيات»[1].

---

(2) ينظر: نفسه، ص 126.

(3) علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي« الأسس المعرفية والديداكتيكية»، المغرب، دار الثقافة، ط1، 1998، ص22.

(4) ينظر: ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، بيروت، 1983، ص 9.

(5) كوردير، مدخل إلى اللغويات التطبيقية، ترجمة جمال صبري، مجلة اللسان العربي، الرباط، 1976، مجلد 14، ج1، ص 64.

(1) عبد السلام المسدي، الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، عدد2، مجلد1، فيفري 1983، ص9-24 عن محمد صالح بن عمر، كيف نعلّم العربية لغة حية، بحث في إشكاليات المنهج، تونس، دار الخدمات العامة للنشر، ط1، 1998، ص 22.

ولئن كان هدف اللّسانيات « معرفيا محضا إذ هي دراسة للّغة في حد ذاتها وتحليل لخواصها النوعية بغية اكتشاف النواميس العامة التي تخضع لها؛ فإنّ الحقائق التي أماطت عنها اللّثام في مختلف مستويات اللّغة قد أعانت العاملين في ميادين أخرى على الاستفادة منها في حلّ عدد من المشكلات التي تعترضهم في مباحثهم ومناشطهم»[2].

ولعلّ تعليمية اللّغات من أهم تلك الميادين، فقد أصبحت اللّسانيات تشكّل « حقلا مرجعيا أساسيا وحاسما في البحث الديداكتيكي اللّغوي، فهي منطلق ومحور أي بحث حول تعليم و تعلّم اللّغة، و لا ترجع هذه الأهمية إلى هيمنة اللّسانيات على ديداكتيكا اللّغات بقدر ما ترجع إلى أنّ النظريات اللّسانية تقدّم للباحث الديداكتيكي إمكانية التفكير و التأمّل في مادته و بنياتها و المناهج التي تحكمها، خصوصا وأنّ العديد من النماذج الديداكتيكية تستند في مجال تعلّم اللّغات على نظريات و مقاربات لسانية»[3] .

وبذلك يتضح أنّ « التفكير اللّساني جزء من الاستراتيجية الديداكتيكية؛ لأنّه يمدّها بحقل من المفاهيم وبمنهج التحليل و منظور التفكير، و يستمدّ منها في نفس الآن بعضا من فرضياته ومواضيع اشتغاله.كما أنّ أسئلة المهتم بديداكتيكا اللّغات هي أسئلة في عمقها تستند إلى الأسس الابستومولوجية والميتدولوجية للّسانيات، ككيفية اكتساب المتعلّم للنّسق اللّغوي وعلاقة النّسق اللّغوي بالمحيط الاجتماعي، وكيفية تعلّم اللّغة: الجملة، النص، الكلمة»[4].

ولقد بات جليا اليوم أنّ التعليمية بعامة، وتعليمية اللّغات بخاصة أضحت مركز استقطاب بلا منازع في الفكر اللّساني المعاصر، من حيث إنهّا الميدان الذي

(2) نفسه، ص13.
(3) عبد اللطيف الفاربي، مدخل إلى ديداكتيكا اللغات، مجلة ديداكتيكا، عدد 2، 1992، ص 8 عن علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا، ص 25.
(4) نفسه، ص 24-25.

تُطَبَّقُ فيه الحصيلة المعرفية للنظرية اللّسانية، وتُختَبَرُ فيه نتائجها، وذلك باستثمارها والإفادة منها في تطوير طرائق تعليم اللّغات للنّاطقين بها ولغير النّاطقين[1] .

2-4- القواعد اللّسانية العلمية و القواعد اللّسانية التعليمية:

إنّ تطبيق نتائج البحث اللّساني في مجال تعليمية اللّغات من دون النّظر إلى الحاجات التربوية يسيء إلى عملية التعليم، لذلك يجب على القائمين على هذه العملية أن يدركوا الفرق بين القواعد اللّسانية العلمية، و القواعد اللّسانية التعليمية[2].

تقوم القواعد اللّسانية العلمية على «الأساليب العلمية في البحث، وتعتمد التجريد في الصياغة، وتتبنىّ لغة صورية قائمة على رموز تفسّر المعطيات اللّغوية، وتسهم مباشرة بتعميم التحاليل اللّغوية واختبارها، والتأكّد من ملاءمتها المعطيات. فالتحليل العلمي يهدف بالذات إلى تحديد بنية اللّغة ووصفها وتفسيرها من دون أن يتصرّف بهذه البنية»[3].

أما القواعد اللّسانية التعليمية فتستند إلى القواعد اللّسانية العلمية في إعداد المادة التعليمية، لكنّها لا ترتبط مباشرة بالمسلّمات اللّسانية، فهي موضوعة لغاية تعليمية بحتة تفرض عليها التمييز بين تعليم مسائل اللّغة وتعليم كيفية استعمال اللّغة؛ لأنهّا تهدف أوّلا إلى تعليم كيفية استعمال اللّغة في المجتمع، وتهتم بتطوير معرفة المتكلّم بقواعد اللّغة من خلال توفير المادة اللّغوية، ومدّه بتجربة لغوية موجّهة تعينه على الممارسة العملية الملائمة[4].

3- النّحو العربي بين الخطاب العلمي و الخطاب التعليمي:

إنّ النهوض بطرق تعليم اللغة العربية يقتضي الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة، والأبحاث التربوية والنفسية المتعلقة بآليات اكتساب المهارة اللغوية؛ إذ « لا بدّ للبحث في مشكلات تعليم اللّغة العربية – واللّغات جميعا- أن ينطلق من الواقع

(1) ينظر: أحمد حساني، دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 130.
(2) ينظر: ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص 10.
(3) نفسه، ص 10.
(4) ينظر: نفسه، ص 11-12.

المحسوس ليصفه وصفا دقيقا، بالاعتماد على آخر ما وصلت إليه علوم اللّسان و التربية، وما يتّصل بهما من ميادين البحث الأخرى، فيستمدّ البحث منها المبادئ المنهجية الأساسية، ويتّخذ منها سبيلا له بعيدا كل البعد عن الانطباع الذاتي والنظرة السّطحية»[1].

و النّحو في تعليم العربية جدير « بوقفة متأنية؛ لأنّه يجسّد الخلل العام خير تجسيد، ولأنّ الناس يعلّقون مشكلات العربية عليه»[2]. و ما من حديث يدور حول قصور الطلاب في تعلّم اللّغة العربية إلاّ وترجع أسبابه إلى نظامها النّحوي: مادةً ومصطلحاً وكتاباً وأستاذاً وأسلوباً في التدريس وطريقةً في الامتحان ووقتاً مخصّصاً له في المنهج[3].

وعلى الرّغم من العناية التي يلقاها تدريس النّحو في مختلف مستويات التعليم وفي فروع اللّغة كافة، فإنّ المتعلّم يحمل الضعف معه من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أعلى[4]. ويتضاءل ما تلقّاه من قواعد النّحو ومهاراته حتىّ لا يرسخ منه إلاّ القليل، لذلك أصبح يزوّد في كل مستوى من الدراسة معلومات تفوق حاجاته الوظيفية بقدر ظاهر يعوّض ما يُحتمَل فقدانه منها قبل الممارسة والاستخدام[5].

على أنّ هذا ليس مبرّراً « لما هو شائع في الدرس النّحوي المعاصر، من حشد المعلومات المتراكمة والتفصيلات المرهقة، والوجوه المحتملة للصيغة والعبارة والإعراب، وما هو جائز أو صحيح أو ضعيف أو نادر أو شاذ، والخلافات المذهبية الشخصية، والعبارات المصطنعة لملء الأحكام المفترضة»[6].

(1) عبد المجيد سالمي، مدخل إلى علم تعليم اللغات: مبادئ تعليم اللغة العربية والعوامل المؤثرة فيه، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، معهد اللغة العربية وآدابها، العدد: 5، 1995، ص 136.
(2) عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص 101.
(3) ينظر: محمود السيد، أضواء على تدريس النحو والصرف في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ندوة النحو والصرف، دمشق، 1994، ص 8-9.
(4) ينظر: سام عمار، نحو رؤية جديدة لتدريس النحو العربي على المستوى الجامعي في ضوء النظريات الحديثة في اللغة وعلم النفس، ندوة النحو والصرف، دمشق، 1994، ص 179.
(5) ينظر: فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية و عروبة اللسان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1999، ص 101.
(6) نفسه، ص 101.

وهذا الوضع يحملنا على التساؤل عمّا إذا كان النحو علماً لا مجال للتصرّف في مادته؛ بالتدرّج في تقديمها للمتعلم، و الاقتصار على ما يفيده منها بصفة مباشرة دون التطلّع إلى ما يتطلّب نضجاً في
التفكير، وقدرة على إدراك فوائد التنظير و التأصيل[1].

الواقع يثبت أنّ « التقاليد التعليمية المتوارثة طيلة قرون أفضت إلى اعتبار النّحو كُلاّ لا يتجزأ ينبغي أن تُلْقّنَ مادته جيلا بعد جيل بأصوله وفروعه، بقواعده وعلله، بمتواتره وشواذه، بما حظي من أحكامه بالإجماع و بما اختلفت فيه الأقوال و الحجج»[2].

ومما لاشكّ فيه أنّ هذه النظرة تقوم على تصوّر خاطئ يخلط بين العلم وكيفية تعليمه، وهذا ما يقودنا إلى نتيجة مؤدّاها أنّ النّحو العربي ليس مصدر المشكلة في تعليم العربية؛ فلكلّ اللّغات المتقدّمة أنحاؤها التي تقدّم وصفا علميا للغاتها، إلاّ أنّ هذه الأنحاء ليست هي نفسها التي تُتّخذ مقرّرات لتعليم اللّغة، لكنّها مصدر أوّلي يخضع لمعايير معينة[3].

ومعنى هذا أنّ ما يُدَرَّسُ في كل مرحلة أو مستوى يجب أن يتضمّن من المادة النّحوية ما يفي بتكوين المهارة اللّغوية، و يتناسب مع مستوى الطلاب وحاجاتهم والغايات التي يُعدّون لأجلها، حتىّ يؤدّي وظيفته على الوجه الأكمل[4]. فالمعلّم إذاً ليس مطالبا بتبليغ المعرفة النّحوية بكلّ جزئياتها وتفاصيلها، وما يشوبها من استطراد وتفريع، وإنّما له أن يتصرّف فيها، وينتقي ما يراه مناسبا لمستوى المتعلّم وقدراته الإدراكية. وهذا الاختيار لا بدّ أن تضبطه « معايير موضوعية... إذ ليست كل البنى النّحوية متساوية من حيث الشيوع، و لا من حيث التوزيع، ولا من حيث

(1) ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 141.
(2) نفسه، ص141.
(3) ينظر: عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، ص 102-103.
(4) ينظر: فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية و عروبة اللسان، ص 99-100.

قابلية التعلّم والتعليم. هناك بنى بسيطة، وأخرى مركبة، وهناك بنى مركزية لا يستغني عنها الاستعمال اللّغوي، وأخرى هامشية»[5].

الخلاصة من كلّ هذا أنّ تدريس النّحو لا يكون ناجعا ميسّرا إلاّ إذا أدرك القائمون عليه ضرورة التمييز بين علم النّحو وتعليم النّحو، فالأوّل يقوم بتقديم وصف لبنية اللّغة بعد عزلها من سياق الاستعمال ووضعها في إطار التعميم والتجريد، أمّا تعليم النّحو فقد نشأ له ما يسمّى بالنّحو التعليمي، وهو علم يأخذ مادته من الوصف الذي توصّل إليه علم النّحو ثم يعدّلها طبقا لأغراض التعليم، ويخضعها لمعايير أخرى تستعين بعلم اللّغة النفسي في السلوك اللّغوي عند الفرد، وبعلم اللّغة الاجتماعي في الاتصال اللّغوي، وبعلوم التربية في نظريات التعلّم وإجراءات التعليم[1].

وفي العصر الحديث تكوّنت في إطار اللّسانيات التطبيقية وبمشاركة من اللّسانيين التحويليين «فكرة واضحة للتمييز بين النّحو الشكلي أو النّحو العلمي من جانب، والنّحو التعليمي أو النحو التربوي من الجانب الآخر. ومنطلق هذا التمييز المهم أنّ النقل المباشر لنتائج البحث اللّغوي أو لمناهجه إلى تعليم اللغات يعدّ من الأخطاء؛ و ذلك لأنّ النّحو العلمي يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف اللّغوي، و تتخذ لتحقيق هذا الهدف أدقّ المناهج»[2].

إنّ النّحو العلمي إذاً يحصر أنماط الجمل النّحوية في لغة ما، و يقدّم لها وصفا وتفسيرا[3]، دون الإشارة إلى التعليم أو التدريج أو مستويات الصّعوبة أو سلاسة الشرح. أما النّحو التعليمي فغايته المساعدة في تعليم اللّغة[4]، وله دور فعّال في

(5) عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، ص 71.
(1) ينظر: عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، ص 102.
(2) محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 143.
(3) ينظر: نفسه ، ص 145.
(4) ينظر: دوجلاس براون، أسس تعلم اللغة و تعليمها، ترجمة عبده الراجحي وعلي علي أحمد شعبان، بيروت، دار النهضة العربية، 1994، ص 181- 182.

تحسين كفاءة المتعلّم اللّغوية وتطوير أدائه اللّغوي[5]، لأنّه ليس مجرد تلخيص للنّحو العلمي؛ بل ثمرة لمراحل عديدة يركّز في أثنائها على ما يحتاجه الدارس وذلك باختيار المادة المناسبة من مجموع ما يقدّمه النّحو العلمي، وإخضاعها لأهداف التعلّم وظروف العملية التعليمية باعتماد معايير لغوية ونفسية وتربوية[6]. ومن ثمة فإنّ التخطيط لمقرر في تعليم اللّغة ينبني على جملة من الأسس منها:

أ- الدراسة اللّغوية الوصفية.

ب- الدراسة اللّغوية التقابلية وتحليل الأخطاء.

ج- دراسة الإطار اللّغوي الاجتماعي.

د- تحديد المفاهيم المناسبة.

ه- اختيار المادة اللّغوية المناسبة.

و- تنظيم هذه المادة من حيث المهارات (الاستماع، التحدث، القراءة، الكتابة).

ز- تنظيم المعلومات من حيث مستوى التحصيل.

ح- إعداد المادة التعليمية و الوسائل.

ط- تحديد طرق التدريس المناسبة.

ي- تحديد إجراءات التقويم مع وضع الأهداف موضع الاعتبار[1].

و يرى تشومسكي Chomsky أنّ النّحو العلمي يهدف إلى تحديد كامل للبنية الكامنة وراء الأداء اللّغوي عند الفرد وقواعده منظّمة غير أنّها بالغة التجريد والصعوبة، فما يتميّز به من الدّقة والتفصيل يجعله أعقد من أن يكون مادة تعليمية صالحة[2]. أمّا النّحو التعليمي فيتسم - في رأيه – بالسّمات الآتية[3]:

(5) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 145.
(6) ينظر: نفسه، ص 143.
(1) محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 143 – 144.
(2) ينظر: نفسه، ص 144.
(3) نفسه، ص 144.

أ- هو نمط خاص يتكون من مادة مختارة من النّحو العلمي المفصّل طبقا لمعايير تتوخّى السهولة والفائدة العملية.

ب- يقدّم عرضا مباشرا للبنية السطحية، مع الإفادة في الوقت نفسه من الرؤية التحويلية.

ج- يحذف قدرا كبيرا من المعلومات التفصيلية كي يناسب الاستخدام الصّفي.

وهذا يعني في عبارة موجزة أنّ النّحو التعليمي هو ذلك القدر الأساسي من قواعد اللّغة الذي يحتاجه الدارس طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية. وبناءً على هذا التصوّر يرى عبد العليم إبراهيم أنّ كثيرا من المعلّمين قد أخطأوا حين غالوا بالقواعد، واهتموا بجمع شواردها، والإلمام بتفاصيلها، والإثقال بهذا كلّه على كاهل التلاميذ ظنّا منهم أنّ في ذلك تمكينا لهم من لغتهم، وإقداراً لهم على إجادة التعبير والبيان، بدليل أنّ أكثر التلاميذ حفظا لتلك القواعد، واستظهاراً لمسائلها يخطئ في كلامه أخطاء فاحشة[4].

و الواقع يثبت أنّ النّحو جدّ ضروري في تحصيل الملكة اللّغوية، ولكن لا كقواعد نظرية تحفظ

ع ن ظه ر قل ب مطرده ا وش ادّها؛ ب ل كمث ل عملي ة تكتس ب بالدّرب ة والم ران المستمرين[1].

وبذلك يتبيّن أنّ « الملكة اللّغوية شيء وإحكام صنعتها شيء آخر، والمعرفة النظرية لنظامها وقوانينها أمر ثالث يختلف عنهما»[2]. وبقدر ما تبدو هذه الفروق- بعد توضيحها- بديهية إلاّ أنّ « الكثير من الناس يتناسونها فتلتبس عليهم الأمور، وأخطر هذه الالتباسات هي التي أدّت الأجيال السّابقة- طيلة قرون- إلى أن يتخذوا

(4)ينظر: عبد العليم إبراهيم، الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، ط6، 1968، ص 203-204.

(1) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح،أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد4،الجزائر،1974/1973،ص23.

(2) عبد المجيد سالمي، مدخل إلى علم تعليم اللغات: مبادئ تعليم اللغة العربية والعوامل المؤثرة فيه، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد 5، 1995، ص 137.

النّحو والصرف في صورتهما النظرية البحتة وسيلة مجرّدة من كل تكييف تقتضيه مقاييس التربية لإكساب الناس الملكة اللّغوية»[3].

وقد تركت هذه الالتباسات آثاراً واضحة في نظرة المصلحين لصعوبات تعليم النّحو، وأدّت في كثير من الأحيان إلى تصوّر خاطئ لعلاج مشاكله، وهذا الذي جعل جهود الإصلاح تخطئ الوجهة من البداية؛ إذ لم تميّز «بين ما هو علم- وينبغي أن يكون معّقدا مجرّدا عميقا وتلك هي طبيعته- وبين ما هو تطبيق له وينبغي أن تكون ثمراته سهلة المنال أو على الأقل أن تناسب طبيعة القطاع من النشاط الإنساني الذي يجري فيه التطبيق»[4]. فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النّحو لا في النّحو ذاته.

هذا هو الاتجاه الذي يدعو إليه المختصون في تعليمية اللّغات بشكل عام حيث يسعى أصحابه إلى إحداث التمايز بين النّحو العلمي بكل مفاهيمه الفلسفية والكلامية و الفقهية، وبكل مسائله الخلافية الجدلية مما يجعله موضوعاً للمدارسة والمقاربة العلمية، وغايةً تدرس في ذاتها ومن أجل ذاتها، وبين النّحو التعليمي التداولي الذي يعزف عن التنظير والجدل الفلسفي والمذهبي، ويعرض القواعد النّحوية عرضا وظيفيا ينزع من خلاله إلى التبسيط والتيسير، وهو النّحو الذي ظلّ مركز استقطاب لأيّ نزعة تجديدية[5]، فما النّحو إلاّ وسيلة لضبط الكلام وصحة النطق والكتابة هذه غايته التعليمية التي أقرّها العلماء منذ القديم.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح،أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ص 22.
(4) نفسه، ص 22.
(5)ينظر: أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أفريل 2001 بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 414.

1- نظرة عامة حول صعوبات النّحو و مشاكله:

إنّ الشّعور بصعوبة المادة النّحوية ليس «وليد عصرنا، وإنمّا له في التاريخ جذور عميقة» [1]، تتمثّل فيما ترويه كتب تاريخ النّحو وتراجم النّحاة من مواقف تكشف عمّا أحسّ به البعض من ضيق بالنّحو، وتعبّر بشكل أو بآخر عن تذمّرهم و امتعاضهم مما شابه من التعقيد حتى استعصى على الدّارس منالـه.

وغني عن البيان ما كان يحدث بين النّاطقين الفصحاء و علماء النّحو من نزاعات وخلافات، وسواء أكانت هذه الخصومات منزهة عن التعصّب والأهواء الشخصية أم ناتجة عنهما[2]. فهي بأيّ حال من الأحوال انعكاس طبيعي لإحساس عام من النّاطقين بشدّة وطأة القواعد عليهم، و ضيقهم بما يشهره النّحاة في وجوههم من أقيسة صارمة[3].

ولعلّ أشهر تلك المواقف ما تناقله الرواة عن الخلاف المبكّر بين ابن أبي إسحاق الحضرمي النّحوي (ت117هـ) والفرزدق الشّاعر الأموي (ت 110هـ)، فقد حدا بابن أبي إسحاق تمسّكه الشّديد بالقياس، واحتكامه إلى ما ينبغي للقاعدة النّحوية من الاطراد إلى أن يخطّئ كل من ينحرف في تعبيره عنهما مهما كان فصيحا، فكان لذلك كثير التّعرّض للفرزدق لما ورد في أشعاره من بعض الشواذّ النّحوية[4].

ويذكر الرواة أنّه كان يردّ على الفرزدق قوله[5]:

وَعَضَّ زَمَانٌ يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أوْ مجلّفُ.

(1) محمود السيد، أسس اختيار موضوعات النحو للمرحلة الإعدادية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1972 عن محمود رشدي خاطر و يوسف الحمادي ومحمد عزت عبد الموجود و رشدي أحمد طعيمة وحسن شحاتة، طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، ط4، 1989، ص 199.

(2) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 111.

(3) ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1989، ص 56.

(4) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، 1968، ص 23- 24.

(5) ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998، ج 1، ص 235.

لرفعه قافية هذا البيت، «وكان حقّها النّصب؛ لأنّها معطوفة – كما يتبادر- على كلمة "مسحنًا" المنصوبة، أو بعبارة أدق لأنّ القياس النّحوي يحتّم ذلك و يوجبه» [1].

وسمعه مرّة يصف رحلته إلى الشام في قصيدة مدح بها أمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك على هذا النحو[2]:

مُسْ تَقْبِلِينَ شَ مَالَ الشَّ امِ تَضْ ربُنَا بحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى، وَ أَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخَّهَارِيرِ

فقال له: «أسأت، إنما هو "مُخُّهَارِيرُ" وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع»[3] ؛ لأنّه يتألّف من مبتدأ وخبر. و مازال يُلِحُّ على الفرزدق ويلومه حتىّ جعل الشطر: على زواحف نزجيها محاسير[4].

وكانت مراجعته المستمرّة له تثير غضبه، فقال يهجوه[5]:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مولىً هَجَوْتُهُ وَ لَكنَّ عَبْدَ اللهِ مولَى مواليَا

وما كاد ابن أبي إسحاق يسمع منه هذا البيت «حتىّ قال له: «أخطأت أخطأت، إنمّا هو مولى موالٍ.» يريد أنّه أخطأ في إجرائه كلمة "مَوَالٍ" المضافة مجرى الممنوع من الصرف؛ إذ جرّها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل "جوارٍ" و"غواشٍ"؛ إذ يحذفون الياء منوّنين في الجرّ والرفع»[6].

و قد سار عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ) على منهج شيخه ابن أبي إسحاق الحضرمي، فمضى على هديه يطرد القياس و يعمّمه، و يطعُن على العرب الفصحاء إذا خالفوه، وكان يصعد في هذا الطّعن حتى العصر الجاهلي من ذلك تخطئته النّابغة في قوله[7]:

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 23.
(2) ينظر: نفسه، ص 23.
(3) الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، 1973، ص 32.
(4) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 24.
(5) ينظر: نفسه، ص 24.
(6) نفسه، ص 24.
(7) الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص 41.

فَبتُّ كَأنّي سَاوَرَتْني ضَئيلةٌ مِنَ الرُّقْش في أنيابها السمُّ ناقعُ.

إذ جعل القافية مرفوعة، بدل أن ينصبها على الحال؛ لأنّ المبتدأ قبلها تقدّمه خبره و هو الجار والمجرور، وكأنّ النّابغة ألغاه لتقدّمهِ، وجعل ناقعا الخبر[8].

و يروي صاحب الأغاني خصومة بين الأخفش (ت 215هـ) و بشار (ت 168هـ) حين عابه الأول في قوله :

فالآن أقصرَ عَنْ سُمَيَّةَ بَاطِلِي وَ أشَارَ بِالوَجَلَى عَلَيَّ مُشِيرُ

و في قوله:

عَلَى الغَزَلَى مِنيِّ السَلاَمُ فَرُبَّما لَهَوْت بهَا فِي ظل مَرْؤُومَةٍ زُهْر

و في قوله في صفة سفينة:

تَلاَعَبَ نِينَانُ البُحُور وَ رُبَّمَا رَأيْتَ نُفُوسَ القَوْمِ مِنْ جَرْيِهَا تَجْرِي

وقال: لم يُسمع من الوجل و الغزل فَعَلَى، ولم أسمع بذونٍ و نينانٍ، فبلغ ذلك بشّارا فقال: ويلي على القصّارين! متى كانت الفصاحة في بيوت القصّارين !دعوني و إيّاه، فبلغ ذلك الأخفش فبكى وجزع، فقيل له: ما يبكيك ؟ فقال : و مالي لا أبكي و قد وقعت في لسان بشّار الأعمى ! فذهب أصحابه إلى بشّار فكذّبوا عنه و استوهبوا منه عرضه و سألوه ألاّ يهجوه، فقال : قد وهبته للؤم عرضه، فكان الأخفش بعد ذلك يحتجّ بشعره في كتبه ليبلغه فكفّ عن ذكره بعد هذا [1].

هذه الروايات وكثير من نظائرها شهادات من التراث العربي نفسه تلخّص قضية التعارض بين القاعدة والنص، و تشير إلى طبيعة العلاقة بين النّحوي الضّابط لأحكام اللّغة، و بين ناطقها الذي يريد أن ينطلق بها معبّرا على سجيته كما اكتسبها من بيئته دون أن يُعترَض سبيله. فعمّار الكلبي - وقد عِيبَ عليه بيت من شعره - يمتعض ويقول[2]:

مَاذا لَقينَا منَ المُسْتَعْربينَ وَ مِنْ قيَاسِ نَحْوهمُ هَذَا الّذِي ابْتَدَعُوا

إنْ قُلْتُ قافيَةً بكْراً يَكُونُ بهَا بَيْتٌ خِلاَفُ الّذِي قاسُوهُ أوْ ذَرَعُوا

قَالُوا لَحَنْتَ، وَ هَذَا لَيْسَ وَذَاكَ خَفْضٌ، وَ هَذَا لَيْسَ

(8) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 25.

(1) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، شرحه و كتب هوامشه سمير جابر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 1992، ج 3، ص 206.

(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952، ج 1، ص 239-240.

مُنْتَصِباً يَرْتَفِعُ
وَحَرَّضُوا بَيْنَ عَبْدِ الله مِنْ وَبَيْنَ زَيْدٍ فَطَالَ الضَّرْبُ وَ حُمُقٍ الوَجَعُ
كَمْ بَيْنَ قَوْمٍ قد احْتَالُوا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَلَى إعْرَابِهِمُ طُبِعُوا لِمَنْطِقِهِمْ

ويروي أبو حيان التوحيدي (ت 380هـ) موقفا طريفا فيقول : « وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النّحو و ما يدخل معه، فحار و عجب، و أطرق و وسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا» [1].

ويبدو أنّ الضّيق بغرابة لغة النّحاة واصطلاحاتهم التي أوجز الأعرابي التعبير عنها لم يكن حكرا على ناطقي اللّغة من عامة الناس، فقد أحسّ بالشّعور ذاته طُلاّب النّحو المتفرّغون للتخصّص فيه فأبو علي الفارسي (ت 377هـ) يقول عن الرماني (ت 384هـ)– و كان يمزج النّحو بالمنطق -: « إن كان النّحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، و إن كان النّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء» [2].

و يقول الجاحظ (ت255هـ):« قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنّحو، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها، و ما بالنا نفهم بعضها، و لا نفهم أكثرها، و ما بالك تقدّم بعض العويص، و تؤخّر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدّين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إلي فيها و إنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لا يفهموا، و إنما قد كسبت في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسّب ذهبت »[3] .

وإذا توجّهنا بأنظارنا إلى العصر الحديث، وجدنا دارسي اللّغة العربية والقائمين على شؤون تعليمها «يكادون يجمعون على أنّ في النّحو العربي صعوبة تعوق

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع و المؤانسة، صححه وضبطه وشرح غريبه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ج2 ، ص251.
(2) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1964، ج2، ص 181 .
(3) الجاحظ، الحيوان، حققه و قدم له فوزي خليل عطوي، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق، مكتبة الطلاب و شركة الكتاب اللبناني اللعازارية، ط 1، 1968، ج1، ص64.

المعلّمين والمتعلّمين - إلى حدّ كبير-عن تحقيق ما يهدفون إليه من وراء دراسة هذا النّحو، وذلك على الرّغم مما يبذلونه فيه من جهد ووقت. كما يتفقون على أنّ هذه الصّعوبة هي في مقدّمة الأسباب المسؤولة عن ظاهرة نفور الدارسين من النّحو، و عن ضعفهم الشديد في السيطرة على قواعده ذلك الضعف الذي لا يزداد مع الزّمن إلاّ استفحالا»[4].

ولا يمكن أن تكون هذه الصورة المعقدة التي انطبعت في أذهاننا عن النّحو « ظاهرة كاذبة أو مخادعة؛ لأنهّا واقع لا ريب فيه، و هي أيضا ليست ظاهرة إقليمية، بل هي عامة – بدرجات متفاوتة – في أقطار العالم العربي. من أجل ذلك جرت محاولات غير قليلة لإصلاح النّحو أو تيسيره»[1].

ويشير عبد الوارث مبروك سعيد إلى أنّ بعض عيوب النّحو العربي وُلدت معه، وانضافت إليها بمضيّ الزمن مشاكل وصعوبات أخرى نتيجة الظروف و التحوّلات التي أحاطت به في كل فترة من فترات تاريخه الطويل، و لا جدال في أنّ الكثير منها ظلّ لصيقا به، وملازما له رغم التّطور الذي عرفه في مختلف المراحل التي مرّ بها[2].

و لذلك يرى عباس حسن أنّه من العجب «أن تولد تلك الآفات والعلل ساعة يولد النّحو، وتعيش في طواياه، وتنمو وتتغلغل في أعماقه خلال عصوره المختلفة من غير أن يعرض لها إمام بالتجميع، والحصر، ووصف العلاج ومن غير أن يتصدّى لها

(4) مؤتمر إعداد و تدريب المعلم العربي (تحت إشراف الجامعة العربية)، القاهرة، 1972، ص 177-178 عن عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، الكويت، دار القلم، ط1، 1985، ص س.

(1) عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي و تعليم العربية، ص 102.

(2) ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص 21.

عَلَمٌ بالبحث الشافي، على كثرة الأئمة الباحثين، ووفرة الأعلام من أهل هذه الصّناعة، وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياه»[3].

و الواقع أنّ صعوبة النّحو قضية ذات أوجه متعددة، و زوايا من النظر مختلفة، و لا شكّ أنّ الأسباب كثيرة ومتشابكة: منها ما يعود إلى طبيعة المادة النّحوية و ما فيها من شذوذ و استثناءات ومماحكات و تأويلات، ومنها ما يرجع إلى طرائق تدريس النّحو، و ما يتصل به من المواد التعليمية التي تخدمه. كما أنّ الاضطراب في تقرير الموضوعات النّحوية في المناهج و عدم بنائها على أسس علمية موضوعية قد يكون حائلا دون عملية اكتساب المهارات النّحوية [4].

و مما لا يغرب عن أحد أنّ تشخيص عيوب النّحو و صعوباته ليس بالأمر الهيّن؛ لأنهّا متداخلة يعسر فصل واحدة في آثارها و نتائجها من الأخرى[1]، لذلك فإنّ الإسهام التالي سيقتصر على توضيح بعض من جوانب المشكلة النّحوية و هي تلك المتعلقة بتحديد النّحاة لمفهوم النّحو و وظيفته، وما صنّفوه من كتب، والمنهج الذي سلكوه في دراسته، كما أنّه يعرض أيضا لطبيعة القواعد النّحوية و ما يصادفه الدّارس فيها من عقبات .

2- الصعوبات المتعلّقة بتحديد النّحاة لمفهوم النّحو ووظيفته :

من المهم الوقوف على مفهوم النّحو، و ما عرفه من تطوّر في مختلف العصور، و ذلك لتباين تصوّرات النّحاة العرب حول وظيفته، و لما ترتّب على

(3) اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 71.

(4) ينظر: محمود السيد، أضواء على تدريس النحو و الصرف في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ندوة النحو و الصرف، دمشق، 1994، ص 9.

(1) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 71.

اختلاف وجهات نظرهم من آثار على الدراسات النّحوية[2]. و يقتضي تحديد المراد من كلمة "نحو " العودة لا محالة إلى الكتب التي صنّفت في هذا العلم، و إلى الحدود التي وضعها له النّحاة.

و مما لا يخفى على أحد، أنّ أوّل مؤلّف جامع لقواعد النّحو العربي و أصوله وصل إلينا هو كتاب سيبويه، الذي أجمع القدماء والمحدثون على اعتبار صاحبه إمام النّحو بلا منازع، فاتخذوه حجر الأساس الذي تحدّدت من خلاله معالم الدرس اللّغوي العربي[3]. و قد تحدّث ابن خلدون عن المكانة التي حظي بها الكتاب، و ألمح إلى آثاره الواسعة في التراث النّحوي حين ذكر أنّ سيبويه أخذ صناعة النّحو عن الخليل « فكمّل تفاريعها و استكثر من أدلتها و شواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماما لكلّ ما كتب فيها من بعده»[4].

أمّا في العصر الحديث، فيذهب شوقي ضيف إلى أنّ « النّحو و أصوله و قواعده الأساسية تكوّنت نهائيا على يد سيبويه و أستاذه الخليل، وكأنّهما – على حدّ تعبيره- لم يتركا للأجيال التالية

سوى خلافات فرعية، تتسع وتضيق حسب المدارس، وحسب النّحاة»[1].

وفي ضوء هذه المنزلة المتميزة التي يشغلها كتاب سيبويه يمكن اعتبار ما تضمّنه من مباحث أنموذجا لمفهوم النّحو في نظر صاحبه، و بالتالي في نظر النّحاة الذين تأثّروا به، واتّخذوه مثلا أعلى لهم[2].

بدأ سيبويه بدراسة التراكيب اللّغوية، وانتقل بعد ذلك إلى الأبنية الصرفية، ثم تناول الأصوات، والنّحو بهذا التصوّر الشامل يُعدُّ استجابة طبيعية للظروف التي

(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 1.
(3) ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة، 1985، ص 23.
(4) المقدمة، ص 566.
(1) المدارس النحوية، ص 95.
(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 1.

أحاطت بنشأته، وفرضت على النّحاة أن يكيفوا تفكيرهم النّحوي بكيفياتها، ويُقصد بها حاجة الشعوب غير العربية التي اعتنقت الإسلام إلى تعلّم لغة الضّاد لأهداف دينية ودنيوية، و هي غاية لا تتحقّق إلاّ بإتقان قواعد اللّغة دون تفرقة بين مستوى وآخر من مستوياتها [3].

ولم يقتصر هذا المعنى الواسع للنّحو على الكتاب، فقد اعتمده كثير من النّحاة الذين ألّفوا في النّحو بعد سيبويه مثل المبرد (ت 285هـ) في "المقتضب"، والزمخشري في "المفصّل"، بل إنّ تأثيره امتدّ إلى ألفية ابن مالك (ت 672 هـ) وما دار حولها من شروح، فما تحويه هذه المنظومة من مباحث نحوية وصرفية خير شاهد على ذلك [4].

ومن ههنا تتبدى ملامح المنهج الذي التزم به النّحاة القدامى، و رأوا من خلاله أهمية الرّبط بين المستويات الثلاثة، و عدم الفصل بينها وعيا منهم بما يتمشّى مع طبيعة اللّغة و خواصها التركيبية، التي تقتضي التلاحم بين وحدات بنيتها، و ضرورة أخذها ككلّ متكامل الأجزاء؛ إذ « فطن النُّحاة العرب إلى أنّ اللّغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلاّ بعد دراسة أصواتها. ذلك بأنّ بعض ظواهر النّحو و الصرف تعتمد اعتمادا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلاّ حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات»[5].

و تجدر الإشارة ههنا إلى أنّ إدراك النّحاة لهذه الحقيقة المنهجية، و استجابتهم لها في غضون دراسة النّحو والصرف لم تكن هي دافعهم الرئيسي إلى دراسة أصوات اللّغة العربية، و إنمّا كان تجويد القرآن نطقا و ترتيلا هو الذي قادهم إليها

(3) ينظر: نفسه، ص 2.
(4) ينظر: نفسه، ص 2.
(5) تمام حسان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، 2001، ص 160.

[1]. و مهما يكن من أمر، فإنّ معرفة النّحاة القدماء بالقراءات والأصوات التي فيها قد ساعدتهم على أن يأتوا في النّحو بما أتوا به[2].

أمّا عن الصّرف و مدى ارتباطه بالنّحو فدليله «أنّ النّحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدّمه له الصّرف»[3]، كما أنّه « لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات و الصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرّمز لعلاقاته و أبوابه»[4]، و هذا هو السّبب الذي جعل النّحاة يجدون صعوبة أثناء معالجة كل قسم منهما على حدة « و من هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا و ذاك يصعب معه إعطاء ما للنّحو للنّحو و ما للصّرف للصّرف»[5].

ولا يقلّل من صحّة هذه الحقيقة وجود مؤلّفات تقصر اهتمامها على جانب من جوانب الدرس اللّغوي، أو على بعض مباحثه، فهذا أمر مألوف يتطلّبه التخصّص العلمي الدقيق، و ما يقتضيه من تعمّق و استقصاء.كما أنّ ما يعرف بالفصائل النّحوية و الصّرفية التي أفرد لها النّحاة دراسات متفرّقة لا يعدو أن يكون نمطا خاصا من التأليف لبّوا به حاجة الدارسين الذين يصعب عليهم الوقوف على دقائق مسائل النّحو و الصّرف، و تتبع شتات أحكامها في كتب النّحو العامة حتى يتسنىّ لهم تحرّي الدقة في استعمالها[6].

و يؤكّد ابن جني (ت 392هـ) ما ذهب إليه سيبويه ومن حذا حذوه من النّحاة من اعتبار النّحو والصّرف علما واحدا؛ بل إنّه يورد في كتاب "المنصف" كلاما تتضح من خلاله العلاقة التي بين الصّرف و النّحو، و مكان الصّرف من الدرس النّحوي يقول فيه : « فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، و النّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام "بكرٌ"، و رأيت "بكراً"، ومررت

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 160.
(2) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1986، ص 228.
(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1998، ص 178.
(4) نفسه، ص 86.
(5) نفسه، ص 178.
(6) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، الإسكندرية، دار المعارف، 1986، ص 180.

ببكرٍ، فإنّك إنمّا خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، و إذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة»[1].

ورُبَّ من يسأل إذا كان البحث الصرفي في اللّغة العربية يُعتبر مقدّمة للبحث في ميدان النّحو فلِمَ لم يتقدّم عليه ؟ و لابن جني في هذا الشّأن تفسير يقول فيه : « إلاّ أنّ هذا الضّرب من العلم – يعني الصّرف – لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النّحو، ثم جِيء به بعد، ليكون الارتياض في النّحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه و معانيه و على تصرّف الحال»[2].

وجاء في الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي (ت663 هـ): « و قد كان ينبغي أن يُقدّم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدّمة على أحواله التي له بعد التركيب، إلاّ أنّه أُخِّر للطفه و دقته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة، حتى لا يصل إليه الطالب، إلاّ وهو قد تدرّب و ارتاض للقياس»[3].

وسواء أكانت الحجج التي ساقها كل من ابن جني و ابن عصفور لتبرير تأخير مباحث الصّرف عن علم النّحو مقنعة أم لم تكن كذلك، فإنّ ما ورد في قوليهما كافٍ للتدليل على الوعي باتّصال الجانبين اتصالا وثيقا، وبمكان كل جانب من الآخر، وهذا ما انتهى إليه الدرس اللّساني الحديث. يقول محمود السعران: « وقد جرى لغويو الغ رب عل ى أن يدرس وا نح و معظ م اللّغ ات تح ت موض وعين أساس يين هم ا المورفولوجي ا والـ نظم»[4]. ويـ رى فـ ي موض ع آخ ر أنّ « للـ نظم علاق ة وثيق ة بالمورفولوجيا، وذلك لأنّ التركيبات المورفولوجية في لغة من اللّغات عادة ما تحكمها

(1) ابن جني، المنصف في شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، القاهرة، ط1، 1954، ص 4 عن عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، ص 149.
(2) نفسه، ص 149 – 150.
(3) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1979، ج1، ص 30-31.
(4) محمود السعران، علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي-، بيروت، دار النهضة العربية، (د.ت)، ص 207.

إلى درجة كبرى الترتيبات النظمية. أي الترتيبات التي يتبعها نظم الكلام، و لأنّ الوحدات التي تبنى منها الجملة تتكون من كلمات على أنّها (أي الكلمات) أعضاء من أقسام شكلية (كالاسم، أو الفعل ... الخ) وهكذا فالأغلب أن يدرس المورفولوجيا والنظم الخاصان بلغة من اللّغات، معا، وفي بعض الحالات يدرس الاثنان على أنّهما طبقة واحدة (أو قسم واحد)من طبقات (أقسام) الظّواهر اللّغوية»[1].

كانت هذه نظرة شاملة على مفهوم النّحو من خلال ما صُنِّف فيه من مؤلّفات، أمّا أقدم ما وصل إلينا من حدود واضحة لهذا العلم فهو تعريف ابن جني الذي مفاده أنّ النّحو «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب و غيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»[2].

و هذا النص المهم يضع أمام المتمعّن فيه الحقائق الآتية[3]:

1- أنّ الدرس النّحوي تقديم لكلام العرب كما هو، وهو ما يمكن أن يستشفّ من لفظة "انتحاء".

2- أنّه لم يقصر النّحو على الإعراب كما يذهب بعض من كتب في النّحو من المتأخّرين.

3- أنّه جمع الصّرف و النّحو في علم واحد، وذلك واضح من ذكره للجمع والتصغير (التحقير) والتكسير و النسب.

و قد أورد السيوطي (ت 911 هـ) في الاقتراح عدة تعريفات لعلم النّحو غير تعريف ابن جني، منها تعريف نسبه لصاحب المستوفى[4] ينصّ على أنّ: «

(1) علم اللغة، ص 227.
(2) الخصائص، ج 1، ص 34.
(3) ينظر : عبده الراجحي، فقة اللغة في الكتب العربية، ص 150.

النّحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى»[5].

و يشير هذا التعريف إلى أنّ النّحو «صناعة علمية تختص بدراسة قوانين التراكيب أو النظم العربية و وظائف مكوّناتها، والصّلة بين النمط التركيبي و مدلوله، كلّ ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم» [1] .

و بمرور الزّمن، اتّجهت التعريفات إلى تضييق حدود النّحو حتى صار بحثا عن أحوال أواخر الكلم إعرابا و بناءً موضوعه « الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء»[2]. وهذا ما أومأ إليه الأشموني (ت 929 هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك فبعد أن عرّف النّحو بقوله: « هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها» [3]، عاد ليقرّر أنّ المراد بالنّحو هنا ما يرادف قولنا "علم العربية" لا قسيم الصّرف، ويعلّق الصّبان (ت 1206 هـ) على قوله لا قسيم الصّرف قائلا: «هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخّرين تخصيصه بفنّ الإعراب و البناء» [4].

و كانت النتيجة الحتمية أن أصبح الإعراب هو الغاية الأساسية التي يسعى إليها علم النّحو، يقول الرضي (ت 686 هـ): « المقصود الأهم من علم النّحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه»[5]؛ بل أصبح مصطلح الإعراب مرادفا أحيانا لمصطلح النّحو،

---

(4) هو أبو سعيد كمال الدين بن مسعود الفرغاني، ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ص 14.
(5) نفسه، ص 14.
(1) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 5.
(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه و صححه و خرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997 ، ج 1، ص 24.
(3) نفسه، ص 23.
(4) نفسه، ص 24.
(5) الرضي، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995، ج 1، ص 7.

و اختلطا اختلاطا بيِّناً، و ذلك ما نلمحه في تسمية بعض الكتب كسرّ صناعة الإعراب لابن جني، والإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام وغيرهما[6].

و يصرّح الزجاجي في غضون تفرقته بين النّحو و اللّغة و الإعراب و الغريب بأنّ النّحو يسمّى إعرابا، والإعراب يسمّى نحوا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد [7].

ولا يخرج مفهوم الإعراب عند النّحاة عن اختلاف العلامات الإعرابية داخل الجملة تبعا لاختلاف العوامل، فهذا أبو علي الفارسي يحدّ الإعراب بكونه: «تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل»[1].

و يقول الرضي: « الظاهر في اصطلاحهم أنّ الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أنّ البناء ضدّه، وهو عدم الاختلاف اتفاقا»[2].

هذا الفهم الشّائع لمهمة الدرس النّحوي «لا يتفق مع واقع ما في كتبه، ولا مع تحديد بعض أئمة النّحاة تلك المهمة، ولا مع رأي الدراسات اللّغوية الحديثة فيها» [3]. وتلك التعريفات لا تعبّر « عن القضايا التي تعالجها كتب النّحو فعلا حتى عند متأخري النّحاة، بقدر ما تعبّر عن اهتمامات أصحاب التعريفات ونمط ثقافتهم. فيكفي أن نلقي نظرة على مباحث أيّ كتاب من كتب النّحو - حتّى تلك التي ارتضت للنّحو هذا التّحديد الضّيّق – لنجد أنها قد تجاوزت أحكام أواخر الكلم من إعراب و بناء إلى أحكام التركيب من تقديم و تأخير و ذكر و حذف وتعريف و تنكير و إسناد... الخ [4]»

(6) ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، القاهرة، دار نوبار، ط 1، 1997، ص 23.
(7) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص 91.
(1) أبو علي الفارسي، التكملة و هي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص3.
(2) شرح الكافية، ج 1، ص 24.
(3) محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ط 6، 1997، ص 221.
(4) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 6.

مثلا باب المبتدأ و الخبر تدور معظم مسائله حول: تعريف كلّ منهما، ضبطه وعامل الضّبط، التطابق بين المبتدأ و الخبر من حيث الجنس و العدد، و موضع كل من المبتدأ و الخبر من حيث التقديم والتأخير، وجودهما في الكلام أو غياب أحدهما و تعدّد الأخبار و غير ذلك فهذه الأبحاث لا تقصر اهتمامها على العامل و ضبط الأواخر؛ وإنّما تتعدّى ذلك إلى النظر في الجملة و تكوينها[5].

وقد نصّ بعض أئمة النّحاة على مهمة النّحو بهذا المعنى، بل بأوسع منه، و على رأس هؤلاء عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) حيث « ربط بين نظم الكلام و بلاغته و معاني النّحو وربطها وثيقا، وألحّ على هذه الفكرة في دلائل الإعجاز إلحاحا متواليا»[6].

و يرى أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) أنّ: « معاني النّحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، و بين تأليف الكلام بالتقديم و التأخير وتوخّي الصّواب في ذلك وتجنّب الخطأ من ذلك، و إن زاغ شيء عن هذا النعت فإنّه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر و التأويل البعيد، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»[1].

ومسوّغ ما آل إليه مفهوم النّحو عند متأخّري النّحاة أنّهم « و قد تسلّموا النّحو مكتملا تقريبا في كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدّمي النّحاة لم يجدوا لأنفسهم مجالا في غير الشّكليات»[2]. وأكثر ما كان يسترعي انتباههم هو التغيّر الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا في هدي فكرة العامل التي رأوها أساسا ينبني عليه الدرس النّحوي[3].

(5) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، ص 221.
(6) نفسه، ص 222.
(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع و المؤانسة، ص 90.
(2) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 6.
(3) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط 1، 1964، ص 65.

هذا الانشغال المبالغ فيه بظاهرة الإعراب من بعض متأخّري النّحاة نجمت عنه جملة من المشاكل صرفت النّحو عن وظيفته الحقيقية، و أبعدته عن تحقيق الأهداف المرجوّة منه، و جعلته موضع نقد واتهام.

على أنّ هذا الأمر لا يعكس مفهوم النحو في التراث؛ إذ لا يمكن الوقوف على هذا المفهوم إلاّ من خلال مراجعة عموم الدرس النحوي، فهذه المراجعة كفيلة بإظهاره بشكل أدق مما يفعله حدّ النّحاة لعلم النحو[4].

إنّنا إذا تجاوزنا ضبط النّحاة لعلم النحو ومصطلحه، وتأمّلنا الجهود التي قدّموها، و المادة النحوية التي عالجوها، سيتبيّن لنا أنّهم لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب؛ بل أدركوا أيضا كلّ الجوانب اللغوية و غير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي، ولم يتركوا سمة من سمات العربية إعراباً و ترتيباً و تعييناً و مطابقةً إلاّ وقد أولوها عنايتهم، وأتمّوا ضبطها دون تقصير[5].

أمّا المفهوم الحديث للنّحو فيُمكن تلخيصه في «قول علماء اللّغة المحدثين بأنّ النّحو يبحث في أربعة جوانب، متصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا، وهذه الجوانب هي: الاختيار، والموقعية، والمطابقة، والإعراب» [1].

ويُقصَدُ بالاختيار« أن يعمد المتكلّم أو الكاتب إلى اختيار صيغ معيّنة تصلح للتعبير عن معانيه، ويجوز ارتباطها - بحسب العرف والتقليد اللّغويين – بعضها ببعض، أو بغيرها في التركيب المعيّن، أي أنّ الاختيار يرمي إلى اختيار ما تصلح به العبارة من الوجهة النّحوية التركيبية» [2]؛ لأنّه «محكوم بقواعد في أذهان المتكلّمين تتعلّق بخصائص المفردات و مجالاتها وطريقة وضعها في علاقات نحوية كالإسناد، و النعت، و الإضافة، و التمييز، وغيرها»[3].

(4) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط1، 2006، ص 201.
(5) ينظر: نفسه، ص 201.
(1) سميح أبو مغلي، في فقه اللغة و قضايا العربية، عمان، دار مجدلاوي، ط 1، 1987، ص 126.
(2) نفسه، ص 126.
(3) عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، ص 182.

ولا يُفهم الاختيار « بمعزل عن دراسة الموقعية؛ إذ يصعب فصل أحدهما عن الآخر. والموقعية هي البحث في قوانين تأليف الكلام، و قواعد ترتيب الكلمات، و علاقاتها في الجملة أو العبارة»[4].

وتعني المطابقة « البحث في قوانين التطابق أو عدم التطابق بين الصيغ المختلفة، من حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التعريف والتنكير»[5] وغير ذلك، مثلما نرى في التطابق بين المبتدأ والخبر أو النعت والمنعوت. وتهدف المطابقة إلى توثيق الصّلة بين أجزاء التركيب التي تتطلّبها، كما أنّ وجودها يعين على إدراك العلاقات بين المتطابقين؛ أي أنهّا قرينة لفظية على المعنى المراد[6].

و أمّا الإعراب، وهو «تغيير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فهو أوضح من أن يشار إليه؛ إذ نحو العربية بالذات لا يكون – و لن يكون أبدا – بدون إعراب» [7].

ومن ثمة، فإنّ مفهوم النّحو في العصر الحديث لا يقتصر على ضبط أواخر الكلمات، وما يطرأ عليها من تغيير في أحوالها المختلفة، و إنّما يتجاوز ذلك ليشمل «كل ماله صلة بالتركيب شكلا أو مضمونا، فالإعراب والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والكلمات ومواقعها، وتنكيرها أو تعريفها، كل ذلك ينضوي تحت جناح النّحو» [1].

3- الصعوبات المتعلّقة بكتب النّحو: يمكن تلخيص أبرز عيوب كتب النّحو فيما يأتي:

3-1- الاضطراب:

(4) سميح أبو مغلي، في فقه اللغة و قضايا العربية، ص127.
(5) نفسه، ص 127.
(6) ينظر: عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، ص 179.
(7) سميح أبو مغلي، في فقه اللغة و قضايا العربية، ص127.
(1) عاطف مدكور، علم اللغة بين القديم و الحديث، ص 176.

و يقصد به حاجة الكتاب النّحوي إلى خطّة محكمة واضحة قادرة على استيعاب مباحث النّحو واستقصاء جزئياتها وفق منهج متكامل. ولا يُراد من خلال البحث عما اختلّ في بناء المؤلّفات النّحوية الطّعن في قيمتها العلمية أو التقليل من شأن أصحابها، و إنّما الهدف من وراء ذلك هو الكشف عما شكّل منها صعوبة تعوق سبيل دارس النّحو[2]. و أوضح مثال لذلك كتاب سيبويه، و يمكن أن نتبيّن صور الاضطراب فيه على النّحو الآتي:

أولا: وضع أبواب في غير مواضعها :

ومن هذه الأبواب « باب حروف الإضافة إلى المحلوف به و إسقاطها»[3]، و«باب ما يكون المحلوف به عوضا عن اللفظ بالواو»[4]، و« باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم»[5]، وقد وردت هذه الأبواب متتابعة عقب أبواب التصغير أي في أثناء المباحث الصرفية[6].

و واضح أنّ هذه الأبواب مختصة بالقسم، وهو مسألة نحوية كان ينبغي أن توضع ضمن القسم الخاص بالنّحو، ولا يجد حسن عون تفسيرا لهذا الصّنيع « سوى أحد أمرين: أحدهما أن يكون هذا الباب قد حشر حشرا في قسم الصّرف بواسطة من تصدّوا لتنظيم الكتاب بعد سيبويه» [7] والآخر هو «نظرة الناس في ذلك الوقت إلى ما يمكن أن يعتبر نحوا وما يمكن أن يعتبر صرفا»[8].

ثانيا : توزيع جزئيات الباب الواحد في أكثر من موضع :

(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 23.
(3) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط6، 1966، ص 496-499.
(4) نفسه، ص 499-502.
(5) نفسه، ص 502.
(6) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 25.
(7) حسن عون، تطور الدرس النحوي، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1970، ص 35.
(8) نفسه، ص 36.

وأمثلة ذلك عديدة منها: باب التمييز الذي تعرّض له سيبويه تحت عناوين عدّة وهي:

« ما ينتصب لأنّه قبيح أن يكون صفة »[1]، و« ما ينتصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو»[2]، و« باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير »[3]. كما أنّه عالج مسائل النعت و البدل والحال موزّعا مباحثها بين الجزء الأول و الجزء الثاني من كتابه و نظائر ذلك كثير[4] ممّا جعل الرجوع إلى الكتاب في كل مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شيء أشقّ منه، وليس أدلّ على ذلك ما خفي فيه على كثير من الأئمة و الأعلام[5].

و يضاف إلى ما سبق ظواهر أخرى أسهمت في غموض الكتاب منها:

1- غموض عناوين بعض الأبواب:

ومن أمثلة ذلك « هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول و اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»، يعني: كان وأخواتها[6]، و«هذا باب الفاعلين و المفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به » و معناه : هذا باب التنازع [7]، و« هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر و ما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم » و المقصود هنا: باب الاشتغال[8].

فسيبويه هنا لا يعمد إلى وضع المصطلحات؛ وإنّما «يصف المسميات ويعبّر عن الخصائص التي تدلّ عليها، وتميّزها من سواها... وكان من أثر ذلك أن طالت العنوانات، وغمضت عبارة الكتاب، وخفي المراد منها في كثير من الأحيان، ولاسيما على من يتمرّس بها، ويُكثر من ترداد النظر فيها»[9].

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 117.
(2)نفسه، ج2، ص 118.
(3)نفسه، ج2، ص174.
(4) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 23- 24.
(5) ينظر: نفسه، ص 24.
(6) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 45.
(7) نفسه، ج 1، ص 73.
(8) نفسه، ج 1، ص 80.
(9) على النجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، ط1، 1953، ص 169-170.

وقد أشار محقّق الكتاب عبد السلام هارون إلى أنّ هذه العناوين تحتاج إلى طول إلف وممارسة وكثير من التفهّم و النظر[1].

2- الطول المفرط لبعض العناوين :

ومما تؤاخذ عليه عناوين كتاب سيبويه أيضا طولها الذي يلفت الانتباه و مثال ذلك « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر»[2]. و« هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال و ما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن و الكريم و ما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها»[3].

و الحقيقة أنّ كتاب سيبويه « في صورته التي وصل بها إلينا يشير إلى أنّ صاحبه قد توفي قبل أن يتمكّن من تنظيمه و إتمامه و إلقاء نظرة شاملة عليه، فقد تُرك بدون مقدّمة تشرح أهدافه و نظامه وأسباب تأليفه و سبيل العمل فيه، كما تُرك كذلك بدون خاتمة أو ما يشبه الخاتمة على الأقل كما ألفنا ذلك من علماء العصر أو علماء العصور التالية»[4].

و لئن كانت هذه الظّروف كفيلة بتفسير بعض صور الاضطراب و الغموض التي اكتنفت كتاب سيبويه؛ فإنّ المصنفات النّحوية التي ظهرت بعده – حتىّ تلك التي حاولت علاج المشكل – لم تُصِبْ غايتها، و فشلت في تطبيق الخطة المحكمة، ذات النظرة الشاملة[5] ففي « خلال القرن الثالث الهجري وُجِد من تصدّى للمادة النّحوية ككل و تناولها في شمول وصاغها في وضوح و رتّبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه، وذلك كالمبرد وصنيعه في كتابه المقتضب»[6].

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 33.
(2) نفسه، ج1، ص 335.
(3) نفسه، ج2، ص 36.
(4) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 35 - 36.
(5) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 24 - 25.
(6) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 65.

يعتبر "المقتضب" محاولة جادة من جانب المبرد « لأجل استخلاص القاعدة النّحوية و التركيز عليها و إبراز كيانها بعد إزالة كل ما يحجبها من أغلفة وأستار في ثنايا المادة اللّغوية التي كانت تغرقها وتمسك بتلابيبها لدى سيبويه»[7].

ويدرك القارئ للمقتضب «ظهور بواكير المصطلحات النّحوية المصقولة والصياغات العلمية المتطوّرة »[1] كما يجد أيضا « بوادر جديدة لم يكن لها وجود صريح أو مقصود عند سيبويه، تلك هي بوادر التّفصيل والتّشقيق والتّفريع في المسائل النّحوية ثم محاولة تجميع هذه المسائل في طوائف متشابهة يجمع بينها موضوعاً وتأليفاً خيطٌ واحد فيُقضى على ظاهرة الاستطراد المعهودة والمألوفة عند سيبويه»[2].

وعلى الرّغم من ذلك، يرى عبد الوارث مبروك سعيد أنّ المبرّد لم يتمكّن من تحقيق الخطّة الواضحة، ولم يسلم كتابه من الاضطراب، ودليله تداخل بعض مباحث النّحو و الصّرف في جزئه الأوّل على هذا النّحو : أنواع الكلمة، الفاعل، حروف العطف، البدل، القلب المكاني،كيفية التّلفظ بالحروف المفردة، مباني الكلمات، حروف الزيادة، همزتا الوصل والقطع، التعريف، الإدغام، مخارج الحروف... هذا إلى جانب ما شَابَهُ من عدم التطابق بين العنوان وما تحته من مباحث، فتحت عنوان: «هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به» درس المبرد مسائل تخصّ البدل وأقسامه وشيئا عن ظاهرة القلب المكاني[3].

وكذلك كان المفصل محاولة متميّزة في مجال التأليف النّحوي؛ إذ « نهج الزمخشري في هذا الكتاب نهجا غير شائع في تناول النّحو وعرض مسائله، فقسم كتاب المفصّل أربعة أقسام جعل القسم الأوّل للأسماء، والقسم الثاني للأفعال، والقسم

(7) نفسه، ص 68.
(1) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 68.
(2) نفسه، ص 68.
(3) ينظر: في إصلاح النحو العربي، ص 25.

الثالث للحروف، والقسم الرابع للمشترك من أحوال الأسماء والأفعال والحروف. وعني بجميع الأحكام النّحوية والصّرفية المتّصلة بكل قسم من هذه الأقسام»[4].

وكان المؤلّف شديد الإعجاب بتقسيمه حيث قال: «وصنّفت كلاّ من هذه الأقسام تصنيفا، وفصّلت كلّ صنف منها تفصيلا، حتى رجع كلّ شيء إلى نصابه، واستقرّ في مركزه»[5].

والكتاب بهذه الصورة يتميّز بوضوح التقسيم و جدّته، وعلى الرغم من ذلك تخلّله شيء من التكرار، الذي أدركه الزمخشري وحاول في بعض المواضع التعليق عليه، وإيجاد مبرّرات تسوّغه. ويستطيع القارئ أن يلحظ هذا الأمر عند تعرّضه للإعراب في قسمي الأسماء والأفعال؛ إذ يقول: «الكلام في المعرب وإن كان خليقا – من قبل اشتراك الاسم و الفعل في الإعراب – بأن يقع في القسم الرابع، إلاّ أنّ اعتراض موجبين صوّب إيراده في هذا القسم: أحدهما أنّ حقّ الإعراب للاسم في أصله والفعل إنمّا تطفّل عليه فيه بسبب المضارعة، والثاني أنّه لا بدّ من تقدّم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب»[1].

ومع أنّ الزمخشري في كتابه المفصّل «لم يتخذ العامل أو المعمول منطلقا للتصنيف العام؛ فإنّه لم يستطع الفكاك منهما؛ إذ عاد إلى المعمول في قسم الأسماء عند تناوله لوجوه إعراب الاسم فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات ثم التوابع، كما عاد إلى العامل في قسم الأفعال عند تناوله للفعل المتعدّي وغير المتعدّي و أفعال القلوب، والأفعال الناقصة و أفعال المقاربة» [2].

(4) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 58.
(5) الزمخشري، المفصل، ص 32.
(1) الزمخشري، المفصل، ص 44.
(2) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 62.

و هذا يعني أنّ كتب النّحو مهما اختلفت أنماط تبويبها و ترتيبها، فإنّها تظلّ معرّضة لتداخل تلك الأنماط أحيانا، و يضطرّ المصنّف حينئذ إلى الخروج عن الإطار العام الذي بدأ به[3].

و قد أفرز هذا الاضطراب مشاكل عدّة أهمها:

1- على الرّغم من كثرة المظان وتعدّد المراجع لا يجد الدارسون المتخصّصون « كتابا جامعا يشمل أبواب النّحو كلّها، و مسائله المختلفة المبعثرة، بحيث يكون موسوعة نحوية وافية لا يكاد يندّ عنها شيء، يرجعون إليها متى شاءوا»[4]. ولعلّ هذا القصور كان الدّافع الرئيسي لظهور محاولات مثل "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام (ت761هـ)[5].

2- و مما يتصل بما سبق بسبب وثيق أنّ مسائل الباب الواحد و فروعها لا تندرج تحت ذلك الباب، و لا تتجمّع فيه تجمّعا شاملا، بحيث يحتويها و يحصر أحكامها في دقّة و يوفيها حقّها من الدراسة توفية تغني عن الرجوع إلى أبواب أخرى لتتبع ما نقص منها و هذا العيب في كتب النّحو يكدّ الذّهن، و يرهق العقل، و يعسُر بسببه الاهتداء إلى فكرة متكاملة عن الظّواهر النّحوية[1].

1-كثرة التكرار و الاستطراد خاصة في كتب النّحو القديمة بسبب تشتّت أجزاء الموضوع الواحد في أكثر من موضع، و نتيجة لعدم التزام المؤلّفين بحدود واضحة و دقيقة عند معالجة مسائل النّحو، الأمر الذي أدّى إلى الانتقال من ظاهرة إلى أخرى لأوهى الأسباب[2].

3-2- التطويل:

(3) ينظر: نفسه، ص 20.
(4) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 218.
(5) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 26.
(1) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 221.
(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 26.

لا مراء في أنّ أبرز ما يؤخذ على معظم كتب النّحو طولها المفرط؛ إذ يرى عبد الوارث مبروك سعيد أنّها ملأى بالتكرار و الحشو و معالجة قضايا لا صلة لها بالنّحو مما أسهم في تراكم المعارف النّحوية، و ضخامة المؤلّفات التي تحويها. وتعود أسباب هذه الظاهرة –حسب رأيه- إلى ما درج عليه النّحاة من تفنّن في التأويل والافتراض، و ما شُغِلوا به من توغّل في التعليل و الجدل و تتبع الهفوات فضلا عن المنافسة التي استأثرت باهتمامهم في مجال تفريع المسائل و أقسامها، وما يتبعه من ذكر مواضع الوجوب و شروط الجواز وغيرها رغبة في إظهار البراعة و التفوّق[3].

ويذهب أحمد سليمان ياقوت إلى أنّ أجلى صورة لهذا التّنافس ما تعرفه الشروح و الحواشي والتقارير من إطناب و استرسال عمد إليه أصحاب هذه المؤلّفات كي يحقّقوا التّميز الذي يصبون إليه، فازداد حرص كل واحد منهم على الذهاب إلى أبعد مما سجّله سابقوه؛ باستنطاق أقوالهم وعرض آرائهم المختلفة، ومناقشة حججهم بالتصويب تارة والتفنيد تارة أخرى، واستنتاج أقصى ما يمكن استنتاجه فالشّارح « في شرحه المتن كان لا بدّ أن يزيد في شرحه عمّا جاء به صاحب المتن، كذلك صاحب الحاشية لا بدّ أن يأتي بجديد لم يأت به الشارح، وكذلك، فإنّ المقرّر أو المعلّق لا بدّ أن ينافس صاحب الحاشية في إتيانه بأفكار جديدة لم يأت بها صاحب الحاشية»[4].

وإنّ المطلع على كتاب كهمع الهوامع، أو شرح الأشموني وحاشيته «ليهوله ما يرى من تشعّب الآراء وكثرتها و تنافرها حتىّ ما لا يحتاج إلى تعدّد، فتقسيم الكلمة إلى اسم، و فعل، وحرف، وتقسيم كلّ إلى أنواعه، و تعريف كلّ نوع، و تمييزه مما عاداه، و أحكام الفاعل، والمبتدأ، والنواسخ ... كلّ أولئك مختلف فيه لم تجتمع كلمة

(3) ينظر: نفسه، ص 27.
(4) ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ص 142.

النّحاة على رأي موحّد بشأنه، ولم تتفق أحكامهم على شيء من كلّياته أو مسائله الجزئية»[1].

3-3- غموض اللّغة:

عرف تاريخ النّحو ضروبا من التصنيف، و شهد تنوّعا في طرائق التأليف ما بين متن مختصر، وشرح له يبسط مجمله و يحلّ عقده، وحاشية للشرح تزيل غموضه وتتناوله بالتصويب تارة والتخطئة تارة أخرى، وتقرير هو عبارة عن حاشية للحاشية. و قد أبى كلّ من مارس التأليف في النّحو إلاّ أن يعبّر عن قضاياه بلغة متميّزة، غير أنّ هذا التميّز كان –حسب بعض الدارسين المحدثين- على حساب سلاسة اللّغة و وضوح المراد منها[2].

و من الذين تطرّقوا إلى هذا الموضوع عباس حسن الذي ذهب إلى أنّ اللّغة التي صيغ بها النّحو لا تناسب ناشئة اليوم لما يشوبها من غموض و تعمية، وزاد الأمر تفصيلا و توضيحا بحديثه عن ضروب من هذه اللّغة، فهناك اللّغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات و الأحكام النّحوية مع التواء حينا و عجز يبلغ حدّ اللكنة أحيانا، وأوضح مثال لذلك –حسب رأيه- هو كتاب سيبويه. أمّا المتون وأشباهها، ولاسيما المنظوم منها فلغتها –على حدّ تعبيره- موجزة كزّة شبيهة بالأحاجي والرّموز. هذا إلى جانب ما يسمّيه اللّغة الفضفاضة كلغة شرح المفصّل في أبواب متفرّقة منه[3].

وليس العيب مقصورا –في نظره- على الإيجاز المخل أو الالتواء والإلغاز أو الإطالة، وإنّما يمتدّ إلى نواح بلاغية توارثها النّحاة جيلا بعد جيل، والتزموا بمنهجها حتىّ لا يكاد الواحد منهم يحيد عنه كاختيارهم المتكرّر في كلّ أمثلتهم : "زيداً"

(1) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 72.
(2) ينظر: سميح أبو مغلي، في فقه اللغة و قضايا العربية، ص 125.
(3) ينظر: اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 224-227.

و"عمراً" و "بكراً " إلى أن بلغت من الابتذال حدّا منفرا، واستعمالهم الدائم لتراكيب معادة و أساليب بعيدة صياغة و معنى عن الحياة القائمة[1].

ويضاف إلى ما سبق ما يعهد في كتب النّحو من اكتفاء بالقواعد النظرية المجرّدة مع عدد محدود من الأمثلة المكرّرة، المبتوتة الصلة بالواقع، أو الشواهد التي لا تذكر غالبا إلاّ في نطاق الدلالة على مظاهر الشّذوذ أو الندرة، حتى يخيّل إلى المبتدئ في دراسة النّحو أحيانا أنّ هذه القواعد تنطبق على تلك الأمثلة التي سيقت من أجلها فحسب، فإذا طلب منه النّسج على منوالها وقع في حيرة من أمره، فأنىّ له أن ينطلق بها كاتبا أو متحدّثا[2].

و الواقع أنّ تدريس النّحو بهذه الطريقة يحقّق للمتعلّم المعرفة بقوانينه، لكنّه لا يؤهّله لتقويم لسانه أو الاستفادة مما تتيحه تراكيب لغته من إمكانيات تعبيرية فهو – كما يصفه ابن خلدون – مثل من يعرف صناعة من الصّنائع علما و لا يحكمها عملا[3].

و لا شكّ أنّ لمثل هذا الوضع أثراً سلبيا على دارسي النّحو، حتىّ أولئك الذين بلغوا فيه أرقى مراتب التحصيل كانوا أبعد الناس عن الالتزام بقواعده و إجادة استخدامها، و يقول ابن خلدون في هذا الشّأن: « و كذلك تجد كثيرا من جهابذة النّحاة، و المهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته أو شكوى ظُلامةٍ أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصّواب وأكثر من اللّحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب

(1) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 227-228.

(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 28.

(3) ينظر: المقدمة، ص 579.

اللّسان العربي»[4]. وكانت النتيجة الطبيعية أن اتسعت الهوة بين تعلّم النّحو وممارسة اللّغة حتى أكّد ابن خلدون أنّ النّحو «علم بكيفية لا نفس كيفية»[5].

4- منهج النّحاة و اللّغويين في جمع اللّغة و التّقعيد النّحوي :

من المعلوم أنّ البحث النّحوي بدأ متأخّرا عن مرحلة جمع اللّغة « لأنّ تقعيد القواعد ما هو إلاّ فحص لمادة لغوية تمّ جمعها بالفعل و محاولة لتصنيفها واستنباط الأسس و النظريات التي تحكمها»[1].

وقد عبّر عبد اللطيف البغدادي عن هذه الصّلة قائلا: « اعلم أنّ اللّغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب و لا يتعدّاه. و أمّا النّحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللّغوي، و يقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه، فشأن المحدّث نقل الحديث برمّته، ثم إنّ الفقيه يتلقاه و يتصرّف فيه، ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأشباه والأمثال»[2].

حرص الرعيل الأوّل من علماء العربية على جمع شتات اللّغة من المصادر الموثوق بها، و عني في الوقت ذاته بوضع أسس النّحو و إرساء دعائمه، ويلاحظ أنّ هذا التداخل صاحب الدرس اللّغوي ولزمه منذ البداية واستمرّ لعدة قرون فيما بعد فالخليل (ت175هـ) و من بعده ابن جني وابن فارس (ت395هـ) وابن سيدة (ت458 هـ) و غيرهم كانت لهم مشاركة في الدرس النّحوي و اللّغوي معا، و إن غلبت شهرتهم اللّغوية على شهرتهم النّحوية[3].

توافرت في منهج هؤلاء اللّغويين العناصر الأساسية للمنهج الوصفي من جمع المادة واستقرائها و«تقسيمها وتسمية أقسامها و مفهوماتها، ثم وضع القواعد التي

---

(4) نفسه، ص 580.

(5) نفسه، ص 579.

(1) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر، القاهرة، عالم الكتب، ط 7، 1997، ص 81.

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرحه و ضبطه و صححه و عنون موضوعاته و علق حواشيه محمد أحمد جاد المولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، (د.ت)، ج 1، ص 59.

(3) ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص 18- 19.

تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تمّ ذلك كلّه على نحو يثير الإعجاب، و قد بذل فيه من الجهد ما سوف يظلّ أثره ملحوظا أبد الدّهر»[4].

غير أنّ النظرة الموضوعية المنصفة تقود الباحث المطّلع على مناهج البحث اللّغوي الحديث، المتخذ لها دليلا للعمل و أساسا للمناقشة إلى تسجيل بعض نواحي القصور في المنهج الذي اتّبعوا وطرائق التّقعيد التي اختاروا[5]، ومن ذلك ما هو آت.

4-1- عدم الالتزام بمستوى اللّغة الأدبية النّموذجيّة:

لم يقصر القدماء « تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب؛ بل أقحموا معها اللّهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة»[1]. و نظروا إلى تلك اللهجات « على أنّها صور مختلفة من اللّغة المشتركة، مما خلق مشاكل معقّدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة، ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشّواهد المتناقضة، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التقسيمات و التشعيبات، والإسراف في وضع الشروط» [2].

ومرجع هذا الخلط هو فكرة القداسة التي خلعها قدماء اللّغويين على السّليقة العربية[3]، وربطوها ارتباطا وثيقا بالجنس العربي منكرين على غير العرب إمكانية السّيطرة على اللّغة العربية، أي أنّه لا يتقن لغة الضّاد إلاّ أهلوها، ولا يتأتّى لأيّ أجنبي أن يتعلّمها مهما جهد و ثابر، وكأنمّا تصوّروا أنّ هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب و بيئتهم و هو سرّ السّليقة العربية[4].

---

(4) تمام حسام، اللغة بين المعيارية و الوصفية، ص 159.

(5) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، القاهرة، دار غريب، 1999، ص 133.

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص22-23.

(2) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 146.

(3) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 23.

(4) ينظر: نفسه، ص20.

أمّا السّليقة في رأي المحدثين فهي لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللّغة، لا يكاد يشعر المتكلّم عند بلوغها بخصائص كلامه من حيث الأصوات، وأبنية الألفاظ، وتراكيب الجمل والعبارات، فهو يرسل القول على سجيته دون تفكير، ويؤدّيه بصورة آلية، حينها تتمّ له السّليقة اللّغوية، فاللّغة إذاً، ملك من يتعلّمها لا أثر للوراثة أو الجنس فيها، ومردّ الأمر كلّه إلى الدّربة والمران[5].

وقد فطن ابن خلدون إلى هذا حين قال : « اعلم أن اللّغات كلّها ملكات شبيهة بالصّناعة، إذ هي ملكات في اللّسان، للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها... والملكات لا تحصل إلاّ بتكرار الأفعال لأنّ الفعل يقع أوّلا وتعود منه للذّات صفة، ثم تتكرّر

فتكون حالا. ومعنى الحال أنّها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أي صفة راسخة»[1].

و يتّضح من خلال هذا القول أنّ: « عملية اكتساب اللّغة لا ترتبط، بأيّ حال من الأحوال، بجنس إنساني معيّن أو بلغة معينة، فالطّفل الإنساني بمقدوره إتمام هذه العملية من خلال نموّه في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية بحيث يكتسب لغة المجتمع الذي يتعرّض فيه لكلام أهله فاكتساب اللّغة إذاً في الأساس ميزة إنسانية عامة»[2]. وبناءً على هذا الأساس« يركّز ابن خلدون على التكرار والممارسة من موقع إقراره بأهمية هذين العاملين في استحكام الملكة اللّسانية و رسوخها» [3].

4-2- تحديد قبائل معيّنة لأخذ اللّغة عنها:

(5) ينظر: نفسه، ص 19-20.

(1) المقدمة، ص 574.

(2) ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية. دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تاريخية، بيروت، دار العلم للملايين، ط 1، 1993، ص 110.

(3) نفسه، ص 111.

اختار علماء اللّغة قبائل معيّنة لأخذ اللّغة عنها، وأعرضوا عن البقية، وهذا ما يوضّحه أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف بقوله: « و الذين عنهم نقلت اللّغة العربية و بهم اقتدي وعنهم أخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس و تميم و أسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ و معظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب و التّصريف، ثم هذيل وبعض كنانة و بعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[4].

و معنى اقتصار النّحاة على القبائل المذكورة، الضّاربة في وسط شبه الجزيرة العربية أنّهم حرصوا على سلامة اللّغة من أيّ تأثر أجنبي لذا «فإنّه لم يؤخذ عن حضري قط، و لا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم»[5]. كما أنّ توسيع دائرة الأخذ لتشمل القبائل الست، وقليلا من لغات القبائل الفصيحة القريبة منها إضافة إلى ما في القرآن من لغات شتىّ أكثرها من قلب شبه الجزيرة، وبعضها مما أحاط القلب كان له أثره الواضح بعد ذلك في النّحو وقواعده؛ لأنّ تلك اللّغات لا تتفق تمام الاتفاق كما أنّها قد تختلف عن باقي القبائل التي لم يؤخذ عنها[1].

3-4- تمديد الحدود الزمنية لفترة الاحتجاج:

استنبط النّحاة « قواعدهم من شعر امرئ القيس و من بعده إلى ابن هرمة في نهاية القرن الثاني الهجري، لم يفرّقوا بين شاعر وشاعر ولا بين قرن سابق وآخر لاحق في فترة تمتدّ قرابة أربعة قرون، وممّا يرقى إلى مرتبة اليقين أنّ اللّغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطوّرا في تراكيبها ومفرداتها ودلالاتها وأساليبها،

(4) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 33.

(5) نفسه، ص 33.

(1) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 63.

يشهد على ذلك أنّ الذين رووا اللّغة والذين نظروا في ألفاظها وطرقها قد أشاروا إلى الغريب والمهجور الذي بطل استعماله، وإلى الدّخيل الذي طرأ استعماله، وبين ما بطل و ما طرأ لا بدّ أن يكون هناك تطوّر»[2].

و لا يبدو أنّ النّحاة العرب أخذوا التّحوّل الذي أصاب العربية في مسارها الطويل بعين الاعتبار ذاك أنّهم « لم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطوّر اللّغة، كما فعل أصحاب تاريخ الأدب بتطوّر التعبير اللّغوي الجميل. فلقد اعترف مؤرّخو الأدب بعصر جاهلي و آخر إسلامي ثم أموي فعبّاسي و هلمّ جرّا»[3]. وكانوا بهذا التصنيف أدقّ نظرا و أصحّ منهجا[4].

والحق، أنّ إهمال عامل الزّمن في النّظر إلى اللّغة العربية، وما تبع ذلك من عدم الإقرار ـ بطريق مباشر أو غير مباشر ـ بتجدّدها قد حرمها حقّ المتابعة والدراسة في بيئاتها الجديدة وفتراتها الزمنية المتلاحقة وحال دون الوصول إلى تسجيل علمي لتاريخها[5].

4-4- اعتماد الشّعر كمصدر أساسي لاستنباط قواعد اللّغة:

استأثر الشعر باهتمام النّحاة فكانوا يحفلون به إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عمّا عداه من الكلام[1]، ذاك أنّهم « حين انبروا لضبط قواعد الكلام وتسجيل ظواهر التراكيب والأساليب، جعلوا نصب أعينهم في معظم أمرهم ما تيسّر لهم جمعه من

(2) تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 101.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 14.

(4) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص 137.

(5) ينظر: نفسه، ص 135-136.

(1) ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 96.

القصائد والمقطعات والأبيات، فكان الشّعر مادتهم الغزيرة، ومنهلهم المورود، إليه رجعوا أكثر ما رجعوا، وعليه عوّلوا أكبر ما عوّلوا ومنه استخرجوا أوفر ما استخرجوا من القواعد والأحكام»[2].

وعلى الرّغم من أنّ النّحاة «لم يحاولوا مطلقا الفصل بين الشّعر والنثر في تقعيدهم القواعد»[3]، والاستدلال على صحّتها إلاّ أنّهم بالغوا في اعتماد « لغة الشّعر على ابتعادها في كثير من الأحوال عن أن تكون مثلا للمألوف المتداول من الكلام»[4]. وجعلوها « شاهدا على صحّة ما جاء في القرآن الكريم نفسه من ظواهر نحوية ولغوية؛ بل إنّهم في كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشّعر وحده»[5]. فقد نقل عن ابن نباتة[6] قوله: «من فضل النّظم أنّ الشّواهد لا توجد إلاّ فيه، والحجج لا تؤخذ إلاّ منه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء والنّحويين واللّغويين يقولون: قال الشّاعر، وهذا كثير في الشّعر، والشّعر قد أتى به، فعلى هذا الشّاعر هو صاحب الحجّة والشّعر هو الحجّة»[7].

ومن المعروف « أنّ للشّعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أوّل ما تسعى ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال، و صحّة التركيب»[8]. وذلك لخضوع صناعة الشّعر لأحكام القافية والوزن خضوعا يحيد الشاعر أحيانا بسببه عن قواعد النّحو والصّرف، وهو ما يسمّى بالضّرورة الشّعرية و« لولا هذه الحرية الصّرفية والنّحوية ما أمكن مع قيود عمود الشّعر أن يكون

(2) صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، القاهرة، دار الثقافة، 1988، ص 47.
(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 325.
(4) إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، بيروت، دار الأندلس، ط 3، 1983، ص 87.
(5) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره، عمان، دار الشروق، ط1، 1997، ص105.
(6) هو أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد التميمي السّعدي الشاعر، ولد سنة 327 هـ و توفي ببغداد سنة 405هـ، وله ديوان شعر مشهور، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين من كشف الظنون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992، ج 5، ص 577.
(7) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع و المؤانسة، ج2، ص250.
(8) تمام حسان، الأصول، ص 96.

الشّعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني»[1]. ومن ثمة، فإنّ الاعتماد على الشّعر وحده في تقعيد القواعد ووضع الأصول خطوة متعثّرة في إثبات الأساليب العربية[2].

و بعد عرض هذه النّقائص المنهجية التي شابت عمل اللّغويين و النّحاة العرب، و ترتّبت عنها مجموعة من صعوبات النّحو ومشاكله لكونها تباين مطالب الدرس اللّغوي الحديث يجدر بالباحث اللّغوي أن يتساءل: أيحقّ له أن يدين النّحاة العرب في ضوء ما يقوله المحدثون ؟ يجيب تمام حسان عن هذا السؤال فيقول معتذرا للنّحاة: « إنّ المنهج الذي نسلّطه الآن على عملهم لم يكن معروفا في زمانهم»[3]. ذلك « أنّ الفارق الزمني بيننا و بينهم يعطي المحدثين من تجارب القرون السابقة ما لم يتهيّأ مثله للنّحاة العرب الذين كانوا طلائع في هذا العمل. وعذر الطليعة دائما أنّه حسبه أن أنار الطريق ومهّدها بوسائله المتاحة له دون أن يكون عالة على حكمة موروثة عن السّابقين، و لو أنّنا سلّمنا بهذه الحقيقة لبدا قصور النّحاة كأنّه لم يكن»[4].

وهكذا، فإنّ جملة ما أتى به علماء العربية يستحقّ الثّناء، و بخاصّة إذا ما أخذنا في الحسبان ظروف حياتهم آنذاك، حيث كانت وسائل المعرفة محدودة و عدد البحث وأجهزته معدومة[5]. ولا يسع المنصف حيال هذا التراث إلاّ أن يُعجب به، ويثني على أصحابه لما أنفقوا عليه من جهد، واحتملوا فيه من كدّ، وما أسدوا به إلى العربية من فضل[6].

---

(1) تمام حسان، الأصول، ص77.

(2) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحـــو، بيروت، دار الرائد العربي، ط 3، 1986، ص 335.

(3) الأصول، ص97.

(4) نفسه، ص 103.

(5) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص133.

(6) ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص 31.

5- التقاطع المنهجي بين الخطاب النّحوي و الخطابين الديني و الفلسفي :

إنّ للنّحو صلة وثيقة بالفقه، فقد أثّر فيه و تأثّر به، فكما أنّ هذا العلم كان أساسا في التّكوين العلمي للفقهاء، و مجالا تنعكس فيه أصداء خلافاتهم المذهبية، فقد تأثّر هو كذلك بمناهج الفقه، وأصبحت أصوله تحمل على أصول الشّريعة[1].

و لا يحتاج هذا التّقاطع المنهجي إلى إثبات؛ لأنّ النّحاة يقرّون به، فابن جني يؤلّف كتابه الخصائص؛ لأنّه لم يَرَ أحدا من علماء البصرة و الكوفة تعرّض لعمل أصول النّحو على مذهب أصول الكلام والفقه[2]؛ بل إنّه يعقد في هذا الكتاب بابا يرى فيه أنّ علل النّحويين أقرب إلى علل المتكلّمين، منها إلى علل المتفقّهين[3].

ويقول ابن جني في موضع آخر في سياق الحديث عن الصلة المنهجية بين الفقه و النّحو: «وكذلك كتب محمد بن الحسن[4] رحمه الله إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرّفق»[5].

ويؤلّف أبو البركات الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين"؛ لأنّ جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين سألوه أن يلخّص «لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة

(1) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، عمان، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ط1، 1986، ص 37.
(2) ينظر: الخصائص، ج 1، ص 2.
(3) ينظر: نفسه، ج 1، ص 48.
(4) هو صاحب أبي حنيفة و مؤلف الكتب الفقهية، مات بالري سنة 198هـ، ينظر: الخصائص، ج 1، ص 163.
(5) نفسه، ج1، ص 163.

والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي و أبي حنيفة، ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب»[6].

و يؤلّف السّيوطي الاقتراح في علم أصول النّحو ليكون « بالنسبة إلى النّحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه»[7]. كما أنّه يصنّف كتابه "الأشباه والنّظائر" على نمط كتاب القاضي تاج الدين السّبكي (ت771هـ)الأشباه والنظائر الذي في الفقه. ويصرّح أنّ صدره يشبه صدر كتاب الزّركشي(ت794 هـ)[1] و يقول في مقدّمته بواضح العبارة: « و اعلم أنّ السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخّرون فيه و ألّفوه عن كتب الأشباه و النّظائر»[2].

وإذا كان لتأثّر النّحو بالفقه نتائج إيجابية لاسيما فيما يتعلّق بدراسة دقائق اللّغة العربية ووجوه النّحو، فإنّه قد ترك كذلك آثاراً سلبية عزلت النّحو عن وظيفته الأساسية حيث انصرف النّحاة إلى كثير من القضايا النّظرية التي لا تمتّ للواقع اللّغوي بصلة ما، فهي لا تعدو أن تكون فروضا وهمية أثقلت النّحو بالحديث عن أنواع من العلل و الأقيسة التي أقحمها العلماء إقحاما على اللّغة مبتعدين بذلك عن الأسباب العملية التي نشأ من أجلها علم النّحو[3].

و قد وُجدت مشاكل أخرى عانى النّحو العربي منها، بعد أن حادت مناهج النّحاة عن الفهم الصحيح للنحو ووظيفته، فأضحت لا تعبّر فعلا عن الاستعمال الحيّ للّغة، و ذلك حين ركن النّحاة إلى التّأويل و النّظر الفلسفي الذي لا يتلاءم مع الحقائق اللّغوية نتيجة لتأثّرهم بالمنطق الأرسطي، وإغراقهم في تطبيق مبادئه، «الأمر الذي أدّى إلى تعقيد بعض جوانب هذا النّحو و اضطراب شيء غير يسير من قوانينه،

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية، 1993، ج1، ص 5.
(7) ص 10.
(1) ينظر: السيوطي، الأشباه و النظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ج 1، ص 8.
(2) نفسه، ج1، ص 6.
(3) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 39.

بحيث أصبحت مثارا للشّكوى في القديم و الحديث، وسببا من أسباب النّفور منه وعدم القدرة على فهمه و استيعابه»[4].

و يمكن تتبّع مظاهر تأثر الخطاب النّحوي بالخطابين الفلسفي والدّيني، و ما ترتّب عليه من آثار سلبية من خلال إلقاء نظرة شاملة على التّطوّر الذي خضع له النّحو و أصوله بفعل هذا التقاطع المنهجي الذي أرهقت نتائجه أذهان الدارسين، و حالت دون وقوفهم على اللّغة كما نطقت بها ألسنة أصحابها، لا كما شاء لها النّحاة أن تكون.

5-1- الإغراق في القياس:

ظهر القياس «أوّل ما ظهر في الدراسة النّحوية، بحكم الفطرة والسّجية فمن الطّبيعي أن يقارن الإنسان بين الأشياء فيعرف منها المشتبه فيها و المختلف، ويبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها الأمور المتشابهة والظّواهر المتقاربة، ثم يستنبط بعد ذلك من هذه الظواهر أو من هذه الأشباه والنّظائر مقاييسه و أصوله»[1].

وقد اقترن لفظ القياس بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فهو الذي مدّ القياس وشرح العلل[2]. والمراد هنا بالقياس « القاعدة النّحوية، ومدى اطرادها في النّصوص اللّغوية مروية، أو مسموعة، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللّغة عنها؛ إذ لم يكن النّحو يومئذ إلاّ بمقدار، لا يتعدّى في الغالب خطرات جزئية لم تنتظم مسائل النّحو كلّها»[3].

ويتقدّم النّحو في مسيرته فيشهد نحاة وسّعوا دائرة القياس ونمّوا بذوره التي وضعها ابن أبي إسحاق، وعلى رأس هؤلاء الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه

(4) كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص 139.
(1) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن من الهجرة، القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1980، ص 254.
(2) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، ج2، ص 42.
(3) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص 18.

سيبويه، فالنّاظر في الكتاب«يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعدّدة، مما يدلّ على أنّ القياس وصل على يدهما إلى كامل نضجه، وتمام قوّته، وأنّه أصبح أساسا من أسس الدّراسة النّحوية التي تبنى عليها القواعد، و يوزن بها الكلام»[4].

و بمضيّ الزمن تشعّبت مسائل القياس حتىّ إنّ النّحاة « جعلوا له أركانا كأركان القياس في علم الأصول وقالوا: إنها أربعة : أصل وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم قد يتنوّع كما تتنوّع الأحكام الفقهية فيكون واجبا أو ممنوعا. وأخيرا علّة وهي دعامة القياس»[5]، فأصبح « دارس النّحو - فضلا عن غيره من الدارسين – يحسّ أنّه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلا إلى النّحو و أصوله» [6].

و لا تخلو مواقف المهتمين بأمر اللّغة العربية في العصر الحديث من الإشارة إلى ما في كتب النّحو من مغالاة في القياس، فسعيد الأفغاني يذهب إلى أنّ النّحاة قد بالغوا في التزام القياس و تطويع اللّغة له مما يتنافى مع طبائع الأشياء حتىّ كادوا ينسون أنّه مستنبط من اللّغة، و أنّ اللّغات لا تبنى على قياس مخترع[1].

وكانت النتيجة الحتمية –حسب سعيد جاسم الزبيدي- أن تحوّل القياس إلى رياضة عقلية ومجال رحب لتجريب الملكات الذهنية، فابتعد عن أن يكون السّبيل التي يتمّ من خلالها وضع ضوابط عامّة للظّواهر اللّغوية المشتركة كي يتسنىّ للمتعلّم صيانة لسانه و قلمه مما أفضى إلى نفور عام من القياس، فالنّحو[2].

2-5- الإغراق في التعليل:

لقد كان للعلّة شأن أيّ شأن في معالجة قضايا النّحو، فهي الدّعامة الأولى للقياس، وكما نشأ القياس أوّل ما نشأ فطريا نشأت العلّة تبعا له كذلك، ثم أخذت تنمو

(4) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 255.
(5) إبراهيم مدكور، منطق أرسطو و النحو العربي، مجلة الأزهر، مجلد 23، ص 41 عن المرجع نفسه، ص 255.
(6) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص 19.
(1) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط 3، 1964، ص 116.
(2) ينظر: القياس في النحو العربي، ص 45.

وتتطوّر حتى استقرت وأتت أكلها عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه. والقواعد النّحوية التي وضعها الخليل، وسجّلها سيبويه في كتابه اعتمدت كل الاعتماد على التعليل[3].

شاع التعليل منذ القرن الثالث الهجري؛ إذ عني بعض أئمة النّحو بالتأليف فيه على نحو ما فعل المازني (ت 249 هـ) والزجاجي[4]، واشتدّ ولوع النّحاة بما يحتويه من طرائق الاستدلال وصنوف الجدل فلا وجود لحكم نحوي أو قاعدة من قواعدهم « إلاّ لها تعليل، يطول أو يقصر، ويعتدل أو يلتوي على حسب مقدرة النّحوي، وتمكّنه من زمام اللّغة والجدل»[5].

ولم يكتف النّحاة بالعلل القريبة إلى الأفهام؛ بل ذهبوا يسوقون العلل تلو العلل ويتفنّنون في مسالكها لتعزيز رأي أو نقض آخر « وبذلك انفتح باب العلل واسعا أمام النّحاة، وأخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة؛ بل أداروها في واقع الكلام العربي ولا واقعه، و تجادلوا فيها طويلا مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية، حتىّ عقّدوا مصنّفاتهم النّحوية تعقيدا شديدا»[1].

وهكذا أخذت الدراسة التعليلية في النّحو « محلّ الدراسة الموضوعية الوصفية، وغزت المصطلحات المنطقية والفلسفية ميدان النّحو، وتحوّلت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريدية حتىّ كادت المادة اللّغوية والنّحوية تختفي في غمرة هذه التعليلات والمناقشات» [2] التي ضاقت بها كتب النّحو، وحشيت بها أدمغة الدارسين قبل أن تمتلئ بالحقائق اللّغوية والقواعد الأصلية التي ينتظمها الكلام الفعلي[3].

(3) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 262.
(4) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط 2، 1986، ص 12.
(5) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 143.
(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ب – ج.
(2) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 72 -73.
(3) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص 141.

ولا شك أنّ هذه النظرة التي أخضعت الكلام العربي و أساليبه للتعليل لجديرة بأن تجعل العلل كثيرة الأقسام، متعدّدة الفروع. قال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري[4] في كتابه "ثمار الصناعة": «اعتلالات النّحويين صنفان: علّة تطرد على كلام العرب و تنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم و تكشف عن صحّة أغراضهم و مقاصدهم في موضوعاتهم»[5].

وقد تنبّه الزّجاجي إلى طبيعة هذه العلل، وما فيها من تكلّف، فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية، وعرّف الصّنف الأوّل قائلا: «فأمّا التعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامنا منها لفظا، و إنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، و أكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إنّ زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً ؟ قلنا: بإنّ: لأنهّا تنصب الاسم و ترفع الخبر لأنّا كذلك علمناه ونعلمه ... فهذا و ما أشبهه من نوع التعليم، و به ضبط كلام العرب»[6].

و إذا تجاوز النّحوي العلّة الأولى في التماس الأسباب صار إلى الصّنف الثاني من العلل[1]، ويقول الزّجاجي في هذا الشّأن: « فأمّا العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ، في قوله إنّ زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب « إنّ » الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت أعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها

(4) عرف بالجليس، توفي في حدود 490 هـ، صنف من الكتب، " ثمار الصناعة" و "الحروف السبعة من الكلام"، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين من كشف الظنون، ج5، ص 310-311.
(5) السيوطي، الاقتراح، ص 71.
(6) الإيضاح في علل النحو، ص 64.
(1) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979، ص 109.

مشبّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك»[2].

و أحيانا لا يقف النّحوي عند العلّة القياسية؛ بل يتعدّاها إلى ما هو أكثر إغراقا في التعليل[3]، وهذا ما يعبّر عنه الزّجاجي قائلا: « و أمّا العلّة الجدلية النّظرية فكلّ ما يعتلّ به في باب « إنّ » بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ و بأيّ الأفعال شبّهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلة أم الحادثة في الحال»[4].

ومن الواضح أنّ « العلل التعليمية هي التي يحتاجها النّاشئة في تعلّم النّحو، أمّا العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثوالث فتزيّد لا جدوى فيه إلاّ شغل العقل بالتأمّل و النّظر» [5].

3-5- المبالغة في الاهتمام بنظرية العامل :

و ممّا له اتصال وثيق بالمشكلات السّالفة مشكلة أخرى لها أثر واضح في تعقيد النّحو، وهي فكرة العامل التي سيطرت على التفكير النّحوي، و أقام النّحاة عليها البناء النّحوي حتىّ كادت نظرية العامل أن تكون هي النّحو كلّه؛ إذ استقر في رأيهم أنّ الحركة الإعرابية أثر يجلبه العامل « متأثّرين في هذا بما تقرّر في العقائد الدّينية، ومجادلات علم الكلام، من أنّ لكلّ حادث محدثا، و لكل موجود موجدا»[6].

و في ضوء هذا التأثير « ألزم النّحاة أنفسهم بمنهج يقوم على تصوّر عمل نحوي يجري في داخل الجملة، و يقتضي بالضّرورة وجود أطراف ثلاثة، هي العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية رمز تأثير العامل في المعمول. واستنادا إلى هذا التصوّر فسّروا ظواهر بناء الجملة، و استنبطوا القواعد التي تحكمها»[1].

(2) الإيضاح في علل النحو، ص 64.
(3) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 109.
(4) الإيضاح في علل النحو، ص 65.
(5) نفسه، ص هـ .
(6) عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 196.
(1) مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، ص 28.

و لقد أكثر النّحاة الحديث عن « العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النّحوية أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق و جعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي» [2]، وألّفوا كتبا تجمع قواعد النّحو بعنوان العوامل، فألّف أبو علي الفارسي كتاب العوامل ومختصره، و ألّف عبد القاهر الجرجاني كتاب العوامل المائة [3].

وكان من الطبيعي أن يفضي هذا النهج بالنّحاة إلى تتبّع العوامل و استقرائها وتصنيفها إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، كما عنوا أيضا بتوضيح مواضع عملها ووضعوا لهذا العمل شروطا وأحكاما ملزمة « من ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف، ومن ذلك أنّ بعض العوامل أقوى من غيره، ومن ذلك أيضا أنّ الاختصاص موجب للعمل وغير ذلك مما يمكن الاطلاع على آراء النّحاة عنه فيما نقله السّيوطي عنهم في الأشباه والنّظائر»[4].

وممّا لا يخفى علمه على أحد، أنّ هذه الاعتبارات والقوانين الصّارمة لا تطرد دوما، فقد عنّ للنّحاة ما يشدّ عنها، لكنّ إصرارهم على وجوب الأخذ بها و تطبيقها على ألفاظ العربية و أساليبها أدّى إلى « تعدّد الآراء وكثرة الجدل و استخدامها في تأييد وجهات نظر مختلفة؛ إذ تصل الأقوال في تحديد عامل لمعمول واحد أحيانا إلى أكثر من عشرة أقوال و يمكن رؤية نماذج من ذلك في كتاب الإنصاف لابن الأنباري وشرح التسهيل لأبي حيان وهمع الهوامع للسّيوطي»[5].

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 185.
(3) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، دار الآفاق العربية، 2003، ص 23.
(4) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 199.
(5) نفسه، ص 206.

ولاشكّ أنّ اضطراب الأحكام في المسألة الواحدة[1]، يُعدّ من أظهر عيوب القواعد، و أكبر العقبات في تحصيلها ممّا أساء إلى النّحو، و أوجد مسوغات لانصراف المتعلّمين عنه[2].

و لعلّ أبرز ما تركه تطبيق نظرية العامل من آثار فعلية في الدرس النّحوي هو التصنيف العاملي؛ حيث بُوّبت مؤلّفات النّحو و رتّبت مسائلها وفق الأثر الذي يحدثه العامل في الكلم[3] حين ينضمّ بعضه إلى بعض أثناء تأليف الجمل والعبارات. فهناك أوّلا المرفوعات فالمنصوبات ويتخلّل هذين القبيلين أبواب ومسائل هي خليط من هذا القبيل أو ذاك، ويعقب ذلك المجرورات ومواضيع أخرى علّق النّحاة ترتيبها، وطرائق النّظر فيها بفكرة العامل، و قد ظلّ هذا النّمط تقليدا سائدا و بخاصّة عند المتأخّرين من النّحاة[4].

4-5- اللّجوء إلى التّمارين غير العملية:

دأب النّحاة من المعلّمين في القديم على تلقين القواعد النّحوية لتلاميذهم و محاولة تثبيتها في أذهانهم عن طريق مسائل و تراكيب مفترضة لا تمثّل اللّغة الصّحيحة والاستعمال الفصيح بقدر ما هي تدريب نظري كان معروفا في القرون الأولى، واستعان به النّحاة من أمثال الخليل و سيبويه و المازني والزجاج و المبرد و غيرهم حتىّ يتمكّن تلاميذهم من استيعاب القواعد في كلّ صورها[5].

و لقد أدّى غلّو النّحاة « في الإعراب و توجيهاته و تحليل مسائله، على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، إلى الإسراف في التمارين غير العملية والافتراضات

(1) من ذلك اختلافهم في المفعول معه، فالبصريون عامة ينصبونه بالفعل، و الكوفيون ينصبونه بالخلاف أو الصرف، و الزجاج يقدّر فعلا بعد واو المعية، وعبد القاهر الجرجاني ينصبه بالواو نفسها، و ينصبه الأخفش نصب الظروف. ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 203.

(2) ينظر: عباس حسن، اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 72-73.

(3) وفي مقدمة هذه المؤلفات "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" لابن مالك ، و " شرح شذور الذهب" لابن هشام، و "همع الهوامع" للسيوطي.

(4) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص 143.

(5) ينظر: صابر بكر أبو السعود، النحو العربي دراسة نصية، القاهرة، دار الثقافة، 1988، ص 135-136.

الدّهنية، و ما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها من الواقع اللّغوي نصيب»[6]، و لا يحتاج إليها في الفهم و الإفهام .

و يرى شوقي ضيف « أنّ الخليل و تلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه»[7]. وحسب القارئ للكتاب أن يتمعّن الأسئلة التي كان يوجّهها سيبويه لأستاذه ليجد في أثنائها تطبيقات و أمثلة لم ترد لها نظائر في كلام العرب، و إنّما يقصد بها إلى التمرين والتدريب، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل « عن رجل سمي بأولي من قوله: ∞ **نَحْنُ أُوْلُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ**[1]، أو بذوي، فقال: أقول هذا ذَوُونَ، وهذا أُلُونَ، لأني لم أضف، وإنما ذهبت النون في الإضافة»[2] وسأله في موضع آخر « عن رجل يسمّى يَرْمِي أو أرْمِي ؟ فقال أنوّنه، لأنّه إذا صار اسما فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة»[3].

و لا يكتفي سيبويه بنقل مثل هذه التمارين عن أستاذه؛ بل يسير على نهجه « فإذا هو يصوغ في كل جانب من كتابه أمثلة توضّح تلك القواعد والمقاييس، وحقّا لا يتسع بذلك في النّحو كما اتسع به في الصّرف، فقد كان يسير في النّحو بحذاء ما سمعه عن العرب و شيوخه، و ما ثقفه من قراءات الذّكر الحكيم، و قلّما عمد إلى وضع الأمثلة، أمّا في الصّرف فقد اتسع في ذلك اتساعا كبيرا»[4].

و خير ما يصوّر ذلك عند سيبويه تلك الأبنية التي عرضها في الممنوع من الصّرف، و كلّها صيغ من بنات أفكاره. يقول مثلا: « و إن سميت رجلا ضَرَبُوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضَرَبُونَ قد أقبل، تلحق الذون كما تلحقها في أولي لو سميت بها رجلا من قوله عز و جل : ∞ **أُولِي أَجْنِحَةٍ**[5]. ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل قال: هذا ضَرَبُونَ، ورأيت ضَرَبِينَ. وكذلك يضربون في هذا القول. فإن جعلت النّون حرف الإعراب فيمن قال هذا مُسْلِمِينٌ قلت : هذا ضَرَبِينٌ

(6) كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص 144.
(7) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 55.
(1) سورة النمل، من الآية 33.
(2) الكتاب، ج3، ص 282.
(3) نفسه، ج 3، ص 312.
(4) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 91.
(5) سورة فاطر، من الآية الأولى.

قد جاء»[6]. وعلى هذا المنوال «لا يحيط سيبويه بأبنية اللّغة وشاراتها النّحوية فحسب؛ بل يمدّ بحثه فيهما إلى كلّ مظنون في التعبير و كل صيغة ممكنة» [7].

و عمّم النّحاة ذلك بعد سيبويه، و « اتسعوا فيه إظهارا لمهارتهم، وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النّحاة على الدّقة في التطبيق» [8]، فالمقتضب للمبرد حافل بتلك الأمثلة الافتراضية التي سمّاها " مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون "، وجاءت هذه المسائل «منغلقة حتى يستطيع المتعلم كشف انغلاقها وتحقيق الإجابة عنها»[1]. يقول المبرد في باب تسمية الرجال بالتثنية والجمع من الأسماء : « إذا سميت رجلا «رجلين» فإن أحسن ذلك أن تحكي حاله التي كانت في التثنية، فتقول: «هذا رجلان قد جاء » و «رأيت رجلين»، و تقول في هذا البلد، «هذا البحران يا فتى »، و«أتيت البحرين »، و إنمّا اخترت ذلك، لأنّ القصد إنمّا كان في التثنية، وكذلك إن سميته بقولك « مسلمون » قلت : « هذا مُسْلِمُونَ قد جاء »، و« مررت بمسلمين ». والقول في هذا القول في التثنية. وكذلك كل ما كان جمعا بالألف و التاء. تقول: «هذا مُسْلِمَاتٌ » و« مررت بمسلماتٍ»، لأنّ الألف و التاء في المؤنث، بمنزلة الواو والنون في المذكر»[2].

ويقول في موضع آخر: « فإن سميت رجلا بفعل، نحو: « ضرب و قتل »، ولا فاعل فيه، فالإعراب والصدرف... و إن سميته بهما أو بشيء من الفعل و فيه الفاعل، فالحكاية لا غير. تقول: «هذا ضربَ قد جاء»، لأن الفاعل مضمرا بمنزلته مظهرا. ألا ترى أنك لو سميته « قام زيد »، قلت: «هذا قام زيد» لا غير، و إن سميته «ضربا» والألف ضمير الفاعلين، أو« ضربوا» على هذا الشرط حكيته. وإن سميته «ضربا»، أو «ضربوا» من قولك: «ضربوا إخوتك زيداً»، «ضربا أخواك زيداً»، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا، قلت: «هذا ضربان قد جاء»، و«

(6) الكتاب، ج 3، ص 209.
(7) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 92.
(8) نفسه، ص 55.
(1) صابر بكر أبو السعود، النحو العربي دراسة نصية، ص 135.
(2) المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999، ج 4، ص 349.

هذا ضربون قد جاء» لأنّ الذون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد»[3].

و يأتي المبرد بمسائل أخرى لتدريب الطلاب على كيفية الإعراب فيقول: « و نقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون: « عُلِمَ المُدْخِلُ المُدْخِلَهُ السِّجْنَ زَيْدٌ أخُوهُ غُلاَمُهُ المظنونُ الآخذَ دراهمَه زيدٌ» نصبت« المُدْخِلَه» بـ« المُدْخِل» ونصبت «السِّجْنَ»، لأنّه مفعول، ورفعت «زيداً» بأنه أدخله، ورفعت« أخاه» بالابتداء، وجعلت « غلامه» خبره، وهما جميعا في موضع المفعول الثاني لـ«عُلِمَ» والمظنون صفة لـ«الغلام»، وفيه ضميره، و«الآخذ» المفعول الثاني لـ«مظنون» وهو منصوب، و«زيد» هو الفاعل الذي أخذ. و«الدراهم» منصوبة بـ«الآخذ». وتقول: «أُعْطِيَ المَأخُودُ منه درهمان المُعْطَاهُ الآخذُ من زيدٍ دينارا درهماً.» رفعت «المأخوذ» بـ«المعطي» ورفعت «الدرهمان» لأنّك شغلت الضمير بـ«من»، و«المعطاه» هو المفعول الثاني لـ«أعطى»، وهو «درهم» فكأنّك قلت: «الدرهم المعطاه الآخذ من زيدٍ»، فقام «الآخذ من زيدٍ » مقام الفاعل، لأنّ الضمير مفعول ثان، و«درهما» بدل من«المعطاه»[1].

وعندما أورد المبرد هذه المسائل إنّما أراد أن يختبر قدرة الدارسين على تطبيق ما سبق عرضه عليهم من أبواب ومسائل النّحو، و ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه المسائل لا ترد في موقف لغوي طبيعي، ولإحساس المبرد بما في هذه المسائل من غموض تولّى إيضاح العلاقات بين المفردات، وبيان أسباب ضبط أواخر الكلمات[2].

6- الصعوبات المتعلقة بطبيعة القواعد النّحوية:

من المسلّم به « أنّ لكلّ لغة من لغات العالم نحوها، الذي يعبّر عن طريقة تأليف جملها وكلماتها والوسائل الشكلية التي تعبّر بها تلك اللّغات عن وظائفها النّحوية

(3) نفسه، ج 4، ص 348.
(1) المقتضب، ج 4، ص 365.
(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 218.

من ترتيب الكلمات أو الإعراب حسب العرف الذي اختارته اللّغة و جاء نظامها عليه»[3].

وتسلك كلّ لغة سبيلا خاصا بها « في ترتيب كلماتها، ويلتزم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلّ هذا النّظام في ناحية من نواحيه لم يحقّق الكلام الغرض منه و هو الإفهام»[4].

وإذا كانت الدراسات اللّغوية الحديثة تقرّ بوجود « قواعد نظمية كلّية يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللّغات»[5]؛ فإنّها في الوقت ذاته تعترف بما يميّز كلّ لغة من خصائص، إلاّ أنهّا «لا تتعرّض للحكم على هذه الفوارق أو الخلافات حكما تقييميا أو توازن بين اللّغات من وجهة نظر الصّعوبة والسهولة أو العيوب والميزات. حتىّ الدراسات المهتمة بمشاكل تدريس اللّغات وتذليل الصّعوبات التي يصادفها الدارسون في عملية التعلّم نجدها لا تميل إلى القول بوجود صعوبات في نظم اللّغة المستهدفة من حيث هي أو بالقياس إلى اللّغات الأخرى؛ بل إنّ ما يحسّ به من تعلّموا أكثر من لغة من وجود تفاوت بين تلك اللّغات في درجة الصّعوبة ليس بالدّليل الكافي على أنّ مصدر هذه الصّعوبة هو طبيعة اللّغة ونظمها»[1].

ومع ذلك، ساد بين جمهرة المثقّفين العرب شعور بأنّ « العربية الفصحى، لغة معقّدة القواعد، صعبة التعليم، كثيرة الشّذوذ في مسائلها وقضاياها، بحيث تجعل من تعلّمها أو استخدامها والتحدّث بها، عبئا ثقيلا على أهلها»[2].

وبناءً على هذا التصوّر نلفي كثيرا من الذين عكفوا على دراسة النّحو العربي يرجعون مشاكله إلى عوائق نابعة من طبيعة اللّغة العربية. وخير من يعتدّ بهم ههنا سلامة موسى الذي يزعم أنّ العربية « تحتاج من الوقت لتعلّمها نحو ثمانية أو

(3) محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص 71.
(4) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 279.
(5) عبده الراجحي، النحو العربي و الدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1979، ص 149.
(1) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 32.
(2) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط6، 1999، ص 415-416.

عشرة أمثال الوقت الذي تحتاجه اللّغة الإنجليزية»[3] و يُلقي مسؤولية هذه الصّعوبة على القواعد فيقول مبالغا: « إنّ الذي يلتفت إلى اللّغة العربية ويستوفي قواعدها دراسة يحتاج إلى العمر كلّه، فلا يجد الوقت لأيّة دراسة أخرى إلى جانب اللّغة»[4].

و يبدو أنّ ظاهرة الإعراب في النّحو العربي كانت الأكثر تعرّضا للنّقد؛ إذ اعتبرت مصدرا لصعوبات النّحو ومشاكله، فقد ذهب جرجس الخوري المقدسي إلى أنّ « استخدام الحركات في أماكنها، يعدّ عقبة في دروس العربية، لأنّ قواعدها تقضي بوضع علامات في آخر المعربات بحسب العوامل المختلفة و هذا – حسب رأيه – همّ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة، ولا يكتفي النّحاة بذلك؛ بل يطالبون – حسب زعمه – الدّارس بتصوّر علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر، ويرى أنّ هذا يزيد تململ الطّلبة ونفورهم من درس لغتهم»[5].

و يجمل أمين الخولي صعوبة الإعراب في الآتي:

أ- أنّنا نعيش بلغة غير معربة ولا واسعة، حين نتعلّم لغة معربة وافرة الحظ من الإعراب واسعة الآفاق مع ذلك، فكأنّنا بهذا نتعلّم لغة أجنبية صعبة.

ب- أنّ هذه الفصحى الواسعة المعربة، لا يسهل ضبط إعرابها بقاعدة بل يسوده الاستثناء، فتتعدد قواعده وتتضارب، فالفتحة تنصب وتجرّ، و الكسرة تجرّ وتنصب، والحذف يعرب، و الإثبات يعرب.

ج- أنّ هذه الفصحى فيما وراء إعرابها المضطرب، وسعتها و انتشار قواعدها باختلاف الكلمات تعود فلا تستقرّ على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة والتعبير الواحد، فيجوز فيه النّصب والجرّ أو يجوز فيه الرّفع والنّصب والجرّ جميعا[1].

---

(3) سلامة موسى، البلاغة العصرية و اللغة العربية، القاهرة، 1973، ص 148 عن نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص 54.

(4) نفسه، ص 54.

(5) إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط1، 2004، ص 282.

(1) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 284.

والحلّ في رأي قاسم أمين هو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرّك بأي عامل من العوامل وهي طريقة جميع اللّغات الإفرنجية واللّغة التركية، كما جاء في اقتراحه أيضا أنّه يمكن حذف قواعد النّصب والجوازم والحال والاشتغال، دون أن يترتّب على ذلك إخلال باللّغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هي[2].

ولم يلبث هذا الرأي أن وجد من يتبنّاه، و يدعو بموجبه إلى اطّراح الإعراب و النّحو من اللّغة العربية، ولم يكتف البعض بتقويض دعائمها و خصائصها الأساسية؛ بل تطلّع إلى إقصائها، و قد تشكّلت هذه الدّعوة بأشكال متعدّدة تارة بتشجيع العاميات و محاولة إحلالها محلّ الفصحى، و تارة أخرى بالسّعي إلى إبدال الخط العربي باللاتيني تجنّبا لمشاكل الضّبط و قواعد الإعراب[3].

و من الدواعي الحاملة على هذا الموقف أنّ العربية صعبة المرام، معقّدة الضوابط و الأحكام، عاجزة عن تأدية الأغراض الأدبية والعلمية ومسايرة الفكر المتجدّد، و هذا ما عبّر عنه سلامة موسى الذي كان لا يني عن مهاجمة الفصحى و إقصائها مستشهداً بقاسم أمين الذي اقترح إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلم، و أحمد لطفي السيّد الذي قام على أثره فأشار باستعمال العامية[4].

أمّا عبد المجيد عابدين فيسهم بوجهة نظره التي لا تدعو إلى إلغاء الإعراب، وإنّما تهدف إلى التخفيف منه؛ إذ يرى أنّ التخلي عن اصطلاحات الإعراب القديمة أو تغييرها ينبغي أن يتمّ بالقدر الذي تسمح به الدراسة التطوّرية فالإعراب –حسب رأيه- ما هو إلاّ محاولة لإيضاح نوع الكلمة، وموضعها من الجملة وموضع الجملة من السّياق كلّه، فإذا استطاع المعربون أن يوضّحوا ذلك، فقد بلغوا منه الغاية، وهو لا يجد ما يمنع من بيان محلّ الجمل، إن كان لها محل أو بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والذي يهمّه هو الاستغناء عن التأويل و تقدير الإعراب[1].

(2) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ص 37-38.
(3) ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص 61.
(4) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ص 38-39.
(1) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 286.

هذه الآراء المتباينة، وما قدّمه أصحابها من اقتراحات، سواء بالدعوة إلى إلغاء الإعراب و«تسكين أواخر الكلمات العربية عند النطق بها، أم بعدم الإسراف في عوامله، وجعله غاية لا وسيلة لسلامة النطق والكتابة، خاصة الإعراب التقديري والإعراب المحلي في المفردات تعرّض أكثرها لنقد شديد من المحافظين، الذين اعتبروا بعضها دعوة إلى التحلّل من قواعد النّحاة، والقضاء عليها وخلق بلبلة وفوضى في اللّغة و قواعدها» [2].

ومما يتصل بما سبق بسبب وثيق ما نسبه بعض الدارسين إلى كثير من المسائل النّحوية والصّرفية من استغلاق وتفريعات يعسر على المتعلّم الإلمام بها، وتحول دون تمكّنه من لغته مثل العدد وأحكامه، والممنوع من الصّرف، والاستثناء، وجموع التكسير وأبواب الثلاثي ومصادره، وطالبوا بتعديلها أوإلغائها[3].

وقد نشر حسن الشريف في هذا الشّأن مقالا تحت عنوان: تبسيط قواعد اللّغة العربية جاء فيه: «إنّ في الأجرومية العربية أبوابا... يمكن إلغاؤها أو تعديلها أو اختصارها أو وقف أحكامها على حالات دون حالات تيسيرا للطّلاّب وتخفيفا على المعلّمين حتى يسهل النّحو فتسهل اللّغة»[4].

ويزيد حسن الشريف الأمر وضوحا وتفصيلا بعرضه للأمثلة الواقعية، فيدعو إلى إمعان النّظر في موانع الصّرف، وما تستنفذه من وقت الطّالب، كي يذاكرها ويستظهر أوزانها وقواعدها ومستثنياتها ثم لا يجد طائلا وراء تتبّعها، وانطلاقا من هذا المبدأ لا يرى بأسا إذا ما حذفت كلّها بجرّة قلم[5].

و يعرض في موضع آخر لبابي المنادى والمستثنى مقرّرا أنّ أحوالهما المختلفة كفيلة بأن تخلق الاضطراب في الذّهن لتراكم قواعدها، وتعقّد أصولها

(2) نفسه، ص 293.
(3) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 29.
(4) حسن الشريف، تبسيط قواعد اللغة العربية، مجلة الهلال، أوت 1938، ص 1115، عن عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 93.
(5) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 325.

وفروعها، ويعترض على ما قعّده النّحاة في إعراب المنادى معتقدا أنّ السّبيل إلى التيسير هو أن يلزم المنادى حالة واحدة من الحالات فيكون منصوبا دائما، أو مرفوعا دائما حتىّ نوفّر على أنفسنا عناء حفظ الشّواذ والاستثناءات[1]، ونتجنّب اللّبس والاضطراب[2].

أمّا جموع التكسير، فهي – في نظره – مشكلة جعلت اللّغة العربية في حجم أربع أو خمس لغات لما تعرفه من فوضى في تعدّد صيغها التي لا تخضع لقاعدة واضحة و محدّدة بسبب استباحة شعراء العرب صياغة الجموع كلّما اقتضى وزن البيت صيغا جديدة[3].

و الطّريق إلى تذليل هذه الصعوبة – في رأي حسن الشريف – هو أن تجمع الأسماء التي يجوز جمعها جمعا مذكرا سالما وجمع تكسير، ويُكتفى فيها بصيغة جمع المذكر السّالم وتلغى صيغ جمع التكسير الأخر. أمّا الأسماء التي لا تجمع جمعا سالما فتبقى لها صيغة واحدة فقط، من صيغ جموع التكسير[4]، والاستعمال المستمر كفيل بأن يهمل الجموع الأخرى فتندثر كما اندثر كثير من الكلمات[5].

ويتفق معه محمد كامل حسن في تقديره للأثر السلبي الذي يترتّب على عدم التحكم في جموع التكسير رغم ما بذل من جهود لتنظيم قواعدها، ويعتبر التقيّد بهذه القواعد معوقا للسّليقة لذا يقترح الاعتماد على الإحصاءات التي تفيد بأن أغلب جموع التكسير على وزن (أعمال) و (بصائر) ومن ثمة لا يجد ضيرا في أن يكون هذا هو الجمع دائما إلاّ إذا اشتهر خلافه، وهكذا يسهل على المتعلّمين استيعابه[6].

هذه نماذج من محاولات الإصلاح التي ألغت و عدّلت في أبواب النّحو و الصّرف ما تراه مصدرا للصّعوبة حتىّ ولو كان في ذلك إخلال بنظام اللّغة وهدم

(1) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 329.
(2) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ص 40.
(3) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص313.
(4) ينظر: نفسه، ص313.
(5) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ص 40.
(6) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو و تيسيره في العصر الحديث، ص 314.

لبعض مقوّماتها، وهذا المنهج لا يحقّق الإصلاح المنشود، وإنما ينتهي إلى تحويل هذه اللّغة إلى شيء آخر يتعارض مع الشّواهد التي نطقت بها العرب، و استقى النّحاة منها قواعدهم.

وليس من المستبعد أن يحمل النّحو العربي صعوبات راجعة إلى اللّغة ذاتها، ففي العربية ظواهر من الاستعمال معقّدة النّظام، تستعصي قواعدها عن كل تبسيط لاستحالة التّحكم فيها منطقيا كجمع التكسير والعدد وما فيه من تناقض من حيث المطابقة وإعراب المعدود وتأرجحه بين الإفراد والجمع وغيرها[1].

على أن اللّغة العربية لا تنفرد بما تتّهم به من عسر؛ بل تشاركها فيه كثير من اللّغات وربما زادت عنها مثل الألمانية والروسية[2]، فاللّغة الألمانية على سبيل المثال « فيها من ظواهر الإعراب المعقّدة ما يفوق إعراب العربية بكثير فهي تقسم أسماءها اعتباطا إلى مذكّر ومؤنّث، وجنس ثالث لا تعرفه العربية وهو المحايد، وتضع لكلّ واحد من هذه الأجناس الثلاثة، أربع حالات إعرابية، هي حالات: الفاعلية والمفعولية والإضافة والقابلية وهذه الحالة الأخيرة لا تعرفها العربية، وهي إعراب المفعول الثاني، فهي من حالات المفعولية في العربية، وليست حالة خاصة فيها. تلك هي حالات إعراب الاسم المفرد المعرف في الألمانية. والمفرد المنكر له أربع حالات أخرى، وكذلك الجمع المعرف والجمع المنكر» [3].

وإنّ من يعتبر كثرة جموع التكسير في العربية مشكلة، لغلبة «الشّذوذ على قواعد هذا الجمع فيها، سيحمد للعربية الاطراد النّسبي في هذه القواعد، إذا درس اللّغة الألمانية، و رأى كثرة صيغ هذه الجموع فيها، وفقدان القاعدة التي تخضع لها تماما، إلى درجة أنّ كلّ كتاب في تعليم قواعد الألمانية، تبدأ صفحاته الأولى بهذه العبارة "احفظ مع كلّ اسم، أداة تعريفه، وصيغة جمعه"، لأنّه ليست هناك قاعدة لذلك»[4].

(1) ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 146.
(2) ينظر: حسين نصار، دراسات لغوية، بيروت، دار الرائد العربي، (د.ت)، ص 9.
(3) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 416.
(4) نفسه، ص 416-417.

كما أنّ الكتب اللّغوية الإنجليزية، والمطوّلات التي تدرس قواعدها، فيها من الدّقة والتّفرّع – بل ومظاهر الشّذوذ – ما يجهد الدارس المتخصّص في معرفته والإحاطة به[5].

ليست العربية بناءً على ما سبق، « بدعا بين اللّغات، في صعوبة القواعد، غير أنّ شيئا من هذه الصّعوبة، يعود بالتأكيد، إلى طريقة عرض النّحويين لقواعدها» [1]، لأنّ كثيرا مما يساق في النّحو من التّفاصيل لا أثر له في ضبط الكلام، وهذا ما أتاح الفرصة لمن يحملون على النّحو أن يتحدّثوا عن هذه الصّعوبات[2].

(5) ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة، ص 71.
(1) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 417.
(2) ينظر: محمود رشدي خاطر و يوسف الحمادي و محمد عزّت عبد الموجود ورشدي أحمد طعيمة و حسن شحاتة، طرق تدريس اللغة العربية و التربية الدينية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة، ص 47.

1– فكرة النّحو التعليمي في التراث اللساني العربي :

إنّ فكرة النّحو التعليمي بمعنى أو بآخر قديمة من تاريخ تعليم اللّغات[1]، و في مجال لغتنا العربية يمكن القول بأنّه منذ القرن الثاني الهجري فطن علماؤنا إلى عدم صلاحية كلّ قواعد اللّغة شاذّها ومطردها في تعليم اللّغة، و معنى هذا أنّ هناك نوعين من القواعد: نوع عملي تحصل به الملكة اللّغوية، وآخر نظري متخصّص يفيد في البحث والاطلاع العلمي لا غير[2].

ولعلّ أول من التفت إلى هذا الأمر خلف الأحمر البصري (ت 180 هـ) الذي ألّف مقدّمة في النّحو، وأعدّها لتكون مختصرا يعين الدارسين على فهم أصول النّحو، ويغنيهم عن المطوّلات التي أفاض فيها النّحاة، وقد عمد في مطلعها إلى شرح دواعي تأليفها وغايته منها قائلا: « لمّا رأيت النّحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وكثرة العلل و أغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النّحو من المختصر والطرّق العربية، والمأخذ الذي يخفى على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، أمعنت النظر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق ولم أدَعْ فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلاّ أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النّحو كلّه مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة يلقيها، أو رسالة يؤلّفها»[3].

---

(1) سام عمار، نحو رؤية جديدة لتدريس النحو العربي على المستوى الجامعي في ضوء النظريات الحديثة في اللغة و علم النفس، ندوة النحو و الصرف، دمشق، 1994، ص 188.

(2) ينظر: حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب، مجلة اللغة و الأدب، العدد: 5، 1995، ص 159.

(3) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، 1961، ص 34 عن محمود السيد، أضواء على تدريس النحو و الصرف في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ندوة النحو و الصرف، دمشق، 1994 ، ص10.

و يرى الجاحظ أنّ تدريس النّحو لذاته لا يفيد في تعلّم اللّغة، و إنّما هو مضيعة للوقت فيقول في إحدى رسائله: «وأمّا النّحو فلا تشغل قلبه – أي الصّبي – منه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، و شعر إن أنشده، وشيء إن وصفه.

وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومذهل عمّا هو أرد عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصّادق، والتعبير البارع. وإنّما يرغب في بلوغ غايته ومجاوزة الاقتصار فيه، من لا يحتاج إلى تعرّف جسيمات الأمور. والاستنباط لغوامض التدبر، ولمصالح العباد والبلاد، والعلم بالأركان والقطب الذي تدور عليه الرّحى، ومن ليس له حظ غيره، ولا معاش سواه. وعويص النّحو لا يجري في المعاملات ولا يضطرّ إليه شيء»[1].

إن نظرة فاحصة لما ورد في القولين تهدي إلى أنّ خلفا الأحمر والجاحظ يتفقان على أنّ النّحو وسيلة لا غاية، ويدعوان إلى مراعاة حاجات المتعلّم منه، و الاكتفاء بالقدر الأساسي الذي يؤهّله للوقوف على أوضاع العربية، وخصائصها النّحوية التي يسلم بها أداؤه الكتابي والشفوي للّغة من اللّحن.

وقد أدرك اللغويون والمفكرون في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية الاختلاف البيّن بين المتطلّبات اللغوية العامة، وبين ما يقتضيه التفرّغ لعلوم اللّغة والتخصّص فيها[2]، فابن حزم الأندلسي (ت 456هـ) « يفرّق منذ القرن الخامس الهجري بين النّحو من حيث هو علم ووجه فاضل من أبواب المعرفة، و بين النّحو من حيث هو ضرورة لتقويم اللّسان، و وسيلة لقراءة الكتب المجموعة في العلوم

(1) رسائل الجاحظ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، 1991، ج 2، ص38.
(2) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص127.

وفهمها، وهو بدوره يعطي الأولوية للنّحو التعليمي الذي يعتبره ركيزة أساسية في التكوين العلمي، وذلك لأهميته العملية في الحياة الثقافية»[3].

و يعبّر ابن حزم عن ذلك بقوله: « يقتضي من علم النّحو كل ما يتصرف في مخاطبات الناس، وكتبهم المؤلفة، ويقتضي من اللّغة المستعمل، الكثير التصرف... و أقلّ ما يجزئ من النّحو كتاب الواضح للزبيدي أو ما نحا نحوه كالموجز لابن السراج، وما أشبه هذه الأوضاع الخفيفة. وأمّا التعمّق في علم النّحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم... فمن يزيد في هذا العلم إلى أحكام كتاب سيبويه فحسن، إلاّ أنّ الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل، لأنّه لا منفعة للتّزيّد على هذا المقدار الذي ذكرنا إلاّ إن أراد أن يجعله معاشا، فهذا وجه فاضل، لأنّه باب

من العلم على كل حال»[1]. وهكذا يتضح التمييز بين متطلّبات التّخصّص في علم اللّغة من جانب، وما يحتاجه المتعلّم من أساسيات من الجانب الآخر[2].

وقد شغلت قضية النّحو أذهان كبار أئمة العربية ومفكريها، فإلى جانب ابن حزم الأندلسي يتصدّى صاحب دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني للمزهدين في النّحو، الدّاعين إلى التهاون به مشبّها صنيعهم بالصدّ عن كتاب الله وعن معرفة معانيه؛ «لأنّهم لا يجدون بدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه. إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتىّ يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أنّ الأغراض كامنة فيها حتىّ يكون هو المستخرج لها وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام

(3) عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 55.
(1) ابن حزم، مراتب العلوم (رسائل ابن حزم المجموعة الأولى)، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1980، ص 64 عن عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص55.
(2) ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، ص 128.

ورجحانه حتىّ يعرض عليه، و المقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتىّ يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه، وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه»[3].

ويتساءل الجرجاني عن عذر أولئك الذين صغّروا أمر النّحو وقلّلوا من شأنه، و يمضي على طريقته في الحوار مستعرضا حججهم « فإن قالوا : إنّا لم نأب صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى، وإنما أنكرنا أشياء كثّرتموه بها، وفضول قول تكلّفتموها، ومسائل عويصة تجشّمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين وتعايوا بها الحاضرين» [4].استوضحهم ليتبيّن حقيقة موقفهم « فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النّحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النّفوس كقولهم: كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا؟ وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية، كقولهم: ما وزن عزويت وما وزن أزونان؟ وكقولهم في باب ما لا ينصرف. لو سميت رجلا بكذا كيف يكون الحكم؟ وأشباه ذلك.

وقالوا: أتشكّون أنّ ذلك لا يجدي إلاّ كدّ الفكر وإضاعة الوقت؟»[1]، سلّم الجرجاني بوجهة نظرهم قائلا: «أمّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به وليس يهمنا أمره، فقولوا فيه ما شئتم، و ضعوه حيث أردتم»[2].

أمّا الحديث عن المقاييس والعلل وأغراض اللّغة، فإنّه يلتمس لهم العذر في هذا الضّرب أيضا، وإن كان يعتد به ولا ينكره؛ بل يعتبرهم قد أساؤوا الاختيار، وحرموا أنفسهم الاطلاع على مدارج الحكمة ثم لا يلبث أن يلتفت إلى القدر الذي أجمعوا على صحته واعترفوا بالحاجة إليه من النّحو فيدعوهم إلى تحصيله على أتم

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، 1981، ص 23 - 24.

(4) نفسه، ص 24.

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 24.

(2) نفسه، ص 24.

وجه بأن يوفوا أبوابه حقّها من الدراسة، و يحكموها إحكاما يقف بهم عند بلاغة القول، ويؤمنهم الخطأ فيه بمعرفة الصّحيح من السّقيم[3].

إن موقف الجرجاني من مسائل النحاة المتكلّفة وتمارينهم غير العملية التي تحمّل اللّغة ما ليس فيها، ولا تزيد المتعلّم فقها بأساليبها، ولا قدرة على استعمالها من ناحية، ودعوته إلى الإلمام بمعارف النّحو والإحاطة بحقائقه التي تعين الدارس على إتقان قواعد لغته، واجتناب التعثّر فيها من ناحية أخرى، لدليل قاطع على أنّه يدرك الفرق بين منهج يعمل الفكر في النّحو، ويتعدّى الواقع اللّغوي أحيانا ليخوض في مسالك التأويل والافتراض، وآخر ذي صبغة عملية يكتفي بتزويد المتعلّم باللازم الضروري من هذا العلم.

وإذا كان الجرجاني قد سار على المنهج المألوف عند ابن حزم، وغيره من أئمة العربية في توضيح معالم التّصنيف التعليمي في النّحو خاصة، وفي العربية عامة، فإنّه في الوقت ذاته حاول في أماكن مختلفة من كتابه دلائل الإعجاز تثبيت أسس منهج جديد في البحث النّحوي يتجاوز أواخر الكلمات و علامات الإعراب إلى نظرية في نظم الكلام واتباع قوانينه[4] .

ويميّز ابن خلدون بين العلوم المقصودة بالذات والعلوم الآلية، ويصنّف النّحو ضمن الطائفة الثانية التي لا ينبغي أن تُوسَّع فيها الأنظار – على حدّ تعبيره – وفي ذلك يقول: « فأمّا العلوم التي هي مقاصد، فلا حرج في توسعة الكلام فيها، وتفريع المسائل واستكشاف الأدلة والأنظار، فإنّ ذلك يزيد طالبها تمكّنا في ملكته وإيضاحا لمعانيها المقصودة. وأمّا العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق و أمثالهما، فلا ينبغي أن ينظر فيها إلاّ من حيث هي آلة لذلك الغير فقط ولا يوسّع فيها

(3) ينظر: نفسه، ص 24 -25.

(4) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 72 – 73.

الكلام ولا تُفرَّع المسائل، لأنّ ذلك يخرج بها عن المقصود... فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضييعا للعمر وشغلا بما لا يغني»[1].

وإن كانت نظرة ابن خلدون إلى النّحو وأمثاله من المعارف تنبني على التمييز «بين نوعين من المعرفة؛ معرفة علمية وأخرى نظرية»[2]، وتعرّض « بمن أخرج هذه العلوم من كونها آلة وصيّرها من المقاصد بتوسيع دائرة الكلام فيها والإكثار من الاستدلالات»[3]؛ فليس يعني هذا «أنّ ابن خلدون لا يعطي أهمية للقواعد النظرية؛ بل يرجع دراستها إلى ما بعد الحصول على الملكة اللغوية أي الاطلاع والبحث لمن أراد ذلك»[4]، فصاحب المقدّمة « أذكى من أن يعتبر حكمه البات هذا من شأنه أن يضع حدا لتجاوز اللاّزم الضروري من هذه العلوم، ويحمل المفكرين على الإعراض عن كلّ ما سواه»[5]. وخلاصة ما في الأمر أنّه يوازن بين المهم والأهم، ولذا يضيف قائلا: « فمن نزعت به همته بعد ذلك إلى شيء من التوغّل؛ و رأى من نفسه قياما بذلك وكفاية به فليرق له ما شاء من المراقي صعبا أو سهلا. وكل ميسّر لما خلق له»[6].

و إذا كان هذا التمييز ماثلا في أذهان القدماء، فنحن اليوم أشدّ احتياجا إليه « ذلك لأنّ ما يقرّر الآن على الطّلاّب من النّحو بعيد عن الحاجات الحيوية ومقتضيات النشاط الإنساني، تتوالى فيه الأحكام والضوابط والشواهد، و تتكرّر في جميع المستويات والاختصاصات، دون اعتبار للوظائف المتوقّعة في الحياة العملية»[1].

(1) المقدمة، ص 555.
(2) حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب، مجلة اللغة و الأدب، العدد: 5، 1995، ص160.
(3) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص132.
(4) حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللغة عند العلماء العرب، ص161.
(5) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص132 – 133.
(6) المقدمة، ص 556.

(1) فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية و عروبة اللسان، ص 83.

ولو أخذنا تلك الوظائف بعين الاعتبار لكان علينا أن « نقيم حدا فاصلا بين نوعين من النّحو: النّحو العملي الذي يضمّ القواعد الأساسية للتعبير، و يحتاج إليه كل عربي في وظائفه المهنية وشؤون حياته، والنّحو العلمي الذي هو تاريخ لكثير من صور التعبير، والخلافات القبلية والمذهبية والفردية والتوجيهات التحليلية المعدّة للتدريب واختبار العلماء»[2] . وهذا المستوى من النّحو يعدّ نشاطا قائما برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف والبحث المستمرين[3].

أمّا النّحو العملي فهو « يسير جدا ومحدود بقواعد معدودة، يوزّع بدقة على مراحل الدراسة، مع اهتمام بالتدريب العملي والتعبير السليم، فيكون وسيلة لتقويم اللّسان وتنمية البيان، مع البعد عن التفصيلات الغابرة والتوجيهات المصطنعة»[4] .

وأمّا النّحو العلمي فهو مجال « لاستيعاب لهجات القبائل واختلاف النّحاة ومسائل التمرين، ويحصر مداه في أقسام اللّغة العربية والدراسات العليا لعلوم هذه اللّغة، وتبقى سائر المراحل المدرسية والجامعية بعيدة عنه، لأنّه يعرقل خطواتها ويثبط نشاطها ولا يكون له في أبنائها إلاّ الأثر السلبي»[5] .

انطلاقا من هذه الإشكالية التي تبدّت معالمها المنهجية، وتجلّت أهدافها العلمية والتعليمية، يمكن لنا أن نتصوّر مشروعا مبدئيا لتيسير النظام النّحوي العربي في ضوء ما حقّقته اللّسانيات التطبيقية في حقل تعليمية اللّغات[6].

2- التصنيف التعليمي في النّحو العربي:

(2) نفسه، ص 83.

(3) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربي، ص 22-23.

(4) فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية و عروبة اللسان، ص 83.

(5) نفسه، ص 83.

(6) أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي و الخطاب التعليمي، أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 414.

تواصل التأليف في النّحو عبر القرون، « منذ أرسى قواعده الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وصنّفه علما كاملا سيبويه في مؤلفه المعروف بالكتاب حتى يومنا هذا. وسار النّحو في هذه المسيرة الطويلة في مسربين متوازيين، يمثل أحدهما التآليف العلمية المتخصّصة بدقائق النّحو وغرائب اللّغة، ويمثّل المسرب الآخر التآليف التعليمية التي تهدف إلى تيسير النّحو، وتسهيل تعليمه للشادين من أبناء العربية، وللأعاجم الرّاغبين في تعلّمها» [1].

وقد «سيطر الهدف التعليمي على الدرس النّحوي والتأليف فيه منذ البداية، ومن ثم كان وفاء الكتاب النّحوي بهذا الهدف مقياسا مُهمّا يقاس به نجاح الكتاب أو فشله، وبالتالي ردّ الفعل الذي يثيره لدى المهتمين بالعربية انتشارا أو مصيرا. وإذا قصّر الكتاب عن تحقيق هذا الهدف، كان ذلك كافيا لدفع بعض المشتغلين بالعربية إلى القيام بمحاولة نقدية ينبّه فيها إلى هذا القصور»[2].

و من خير الأمثلة على ذلك ما تحقّق لكتاب سيبويه، فقد تعاقبت الأجيال على دراسته، وقام عدد كبير من أئمة العربية على بيان المآخذ عليه، وكشف غوامضه وإيضاح مشكله، ولا أدلّ على ذلك من المؤلّفات الكثيرة التي ألّفت لخدمته، وتناولته بين شرح أو اختصار أو تعليق أو شرح لشواهده أو كلام على أبنيته أو اعتراض عليه أو دفاع عنه[3].

وإلى جانب كتاب سيبويه اشتغل النّحاة بكتب نحوية أخرى من تأليف علماء نبغوا في النّحو وتخصّصوا فيه، و وجّهوا لها قدرا كبيرا من العناية التي هي في الواقع ضروب من المحاولات لإكمال نقص أو قصور تلبيةً لحاجة الدارسين الذين يتعلّمون العربية من خلال تلك الكتب[4].

---

(1) عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 81.
(2) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 38.
(3) ينظر: محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، تاريخه-أعلامه-نصوصه-مصادره، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 85.
(4) على رأس هذه الكتب "المقتضب" للمبرد و "الجمل" للزجاجي و "المفصل" للزمخشري و "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 38.

ولئن كانت المحاولات السابقة تابعة لمؤلّفات بعينها، فقد وجدت محاولات أخرى لوضع مصنّفات في النّحو تراعي مستوى الدارسين، وتعرض النّحو بطريقة خاصة تعالج فيها عيبا معينا في الكتب السابقة عليها، كأن تتلافى الإسراف في الطول أو غموض الأسلوب أو الاضطراب أو غيرها من العيوب التي غلبت على كتب النّحو القديمة، وكان هدف مؤلّفيها هو أن تيسّر طريق دراسة علم النّحو أو العربية بوجه عام[1].

وفي هدي هذه الحيثيات يمكن القول إنّ النّظام النّحوي العربي منذ سيبويه حتىّ العصر الحديث يؤطّره خطابان اثنان شاعا في الثقافة العربية قديما وحديثا :

أحدهما: يمكن أن ينعت بالخطاب الفلسفي والدّيني، هو الخطاب الذي له حضور إلزامي في التراث النّحوي العربي منذ نشأته إلى الآن، و هو خطاب اطرادي لم يتغيّر ولم يتبدّل، و تتبدّى ملامحه في:

1- تأثير المرجعية النظرية (الفلسفية والكلامية والفقهية) في توجيه مسائله الاتفاقية والخلافية.

2- المفاهيم المجرّدة التي تكوّن المتن الاصطلاحي للنّحو العربي وهي مفاهيم مقحمة إقحاما شديدا ليست لها أي صلة بطبيعة اللّغة.

3- الإجراءات التطبيقية القائمة على الجدل الفلسفي والعقائدي والخلافات المذهبية.

و أحدهما الآخر: الخطاب التعليمي الذي بدأ يتشكّل منذ الشّعور بضرورة تبسيط التّنظير النّحوي وتيسيره بكيفية تجعله في متناول المتعلّم العربي وغير العربي الممارس للّسان العربي بالتعلّم وليس بالسّليقة[2]، ولهذا الخطاب حضور في

(1) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 38.
(2) أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي و الخطاب التعليمي، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 385-386.

المتون والمختصرات، والمنظومات والأراجيز، والشروحات والتعليقات حول هذه وتلك.

وإنّ نظرة شاملة على التآليف النّحوية التي خلّفها لنا النّحاة على مرّ العصور ستكشف حتما عن أسس منهجية مختلفة، منها ما يتسم بطابع منطقي لا جدال فيه، تولّد عن الخلاف بين المدارس النّحوية وتغذّى من ترجمة التراث اليوناني، وتسرّب مقوماته إلى الثقافة العربية الإسلامية، ومنها ما هو مستمدّ من المعطيات اللّغوية لا يراعي إلاّ ما يلمس في الكلام[3]. وهذا ما يجعلنا في أمسّ الحاجة إلى « تأمّل مقولات التراث ومحاولة فهمها و إدراكها وانتقاء عناصرها الفاعلة التي يمكن أن يعوّل عليها لتهيئة الأرضية لإمكانية إيجاد حلول علمية كافية لكثير من العوائق والصعوبات التي تعترض سبيل المتكلّم العربي و غير العربي، أثناء الممارسة الفعلية للحدث الكلامي»[1].

2-1- وضع المتون و المختصرات النّحوية:

كان النّحاة الأوائل « واعين بصعوبة المؤلّفات الجامعة لعلمهم، وبما يمكن أن تؤاخذ عليه من توسّع وتعمّق وتأويل لا تدرك فائدته بسهولة» [2]؛ لأنّه يتجاوز القدر الذي يتطلّبه اكتساب المهارات اللّغوية؛ « إذ لم تستطع عقول المتعلّمين الغضّة أن تستوعب النّحو كما شاء له النّحاة أن يكون فروضا ومجادلات وقضايا منطقية وفلسفة ذهنية عميقة فاصطدموا بالنفور والإعراض، وتنبّهوا إلى ضرورة التيسير»[3].

لذا كان طبيعيا أن تشتدّ الحاجة منذ أوّل الأمر إلى وضع متون وملخّصات لكتاب سيبويه، ولما جدّ بعده من المطوّلات النّحوية، حتىّ يتسنىّ للمتعلّمين دراستها بعيدا عن التعقيد والإطالة والحجاج والشّذوذ. وعلى هذا دأب النّحاة منذ القرن الثاني

(3) ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 98-99.
(1) أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي و الخطاب التعليمي، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 384.
(2) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 143.
(3) محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص 57.

الهجري يستخلصون من كتب النّحو المطوّلة مختصرات موجزة تضمّ الأصول الضرورية للدّراسة النّحوية، وتصوغ أوضاع العربية في صيغ مجملة وقوانين مركّزة كي يتم استظهارها وتمثّلها في يسر[4]. وقد نال النّحو من هذه المختصرات « ضربا من تهذيب مادته عن طريق تبويب أكثر ضبطا كما أنّها حملت النّحاة على القيام بضرب من الاستصفاء الذي لابدّ منه لعزل القاعدة وتخليصها ممّا أحاط بها من خطاب غير ضروري لمعرفتها» [5].

و يبدو أنّ حركة التّصنيف هذه لم تتأخّر كثيرا عن كتاب سيبويه إن لم تكن مصاحبة له، فالمقدّمة في النّحو المنسوبة لخلف الأحمر، وكتاب الجمل في النّحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، يشيران إلى هذه المصاحبة إن لم يكن ذلك من الأعمال السابقة على سيبويه[6].

وبعد أن تتابعت المصنّفات النّحوية، واتسعت آفاق الاهتمام بالدّرس النّحوي، ازداد اهتمام أئمة النّحاة بالتّيسير، لما رأوا من حاجة لدى دارسي العربية إلى تجاوز التفريعات والاستطالات والتكثّر، ولذلك عكفوا على إعداد كتب موجزة مبسّطة كالذي صدر عن الكسائي (ت182 هـ) والمبرد وابن السراج (ت316هـ) وابن النحاس (ت337 هـ) والزجاجي وابن جني وغيرهم[1].

استمرت مسيرة الاختصار والتيسير عند متأخري النّحاة، حتىّ صار القارئ يقف في تصانيفهم على عناوين من مثل : المنتخب والوجيز والمقرّب والكافية والشافية والتسهيل والخلاصة وغير ذلك. وفي هذا التواصل ما يوضّح المنهج الذي سلكه الأسلاف – على اختلاف أعصارهم وأمصارهم – في تيسير النّحو، فقد جمعهم هدف واحد هو محاولة تلخيص قواعد النّحو وأحكامه، وتهذيب ضوابطه

(4) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 13-14.
(5) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 143.
(6) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 103.
(1) ينظر: فخر الدين قباوة، المهارات اللغوية و عروبة اللسان، ص 105.

وأمثلته، وتقريب تناوله إلى المتعلّمين وانتخاب ما هو ضروري منه، وجعله مناسبا لمستوياتهم ومؤدّيا لحاجاتهم العلمية والعملية، وتكوين المهارة اللّغوية لديهم[2].

وليس من المستبعد أن يكون النّحاة في القرنين السابع والثامن للهجرة قد ساروا على نهج الرّعيل الأول فتأثّروا بالجرمي (ت225هـ) وابن السراج وابن درستويه (ت347هـ)[3] الذين وضعوا مختصرات في فنّ النّحو، حقّقوا بها مطالب المتعلّمين، وما ينشدونه في كتب النّحو من يسر، غير أنّ عاملا آخر كان حافزا أساسيا جعل المتأخّرين من النّحاة يتنافسون في وضع متون منثورة ومنظومة وهو «تدنّي المستوى العلمي بعد ما حلّ بالدولة العربية الإسلامية من كوارث ونكبات على أيدي المغول والتتار أدّت إلى ضعف الدولة، فانعكست آثارها على الحياة العلمية ونتج عن ذلك حاجة ملحّة إلى اختصار العلوم بغية تقريبها وتسهيلها على نَحْوٍ يُغْنِي عن العودة إلى أمّهات الكتب والمصادر الأساسية»[4].

ولا أدلّ على ذلك من العبارات التي أوردها ابن منظور (ت 711 هـ) مؤلّف لسان العرب في مقدّمته لهذا الكتاب؛ إذ يقول: « فإنني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللّغة النّبوية وضبط فضلها؛ إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية... وذلك لما رأيته قد غلب، في هذا الأوان، من اختلاف الألسنة والألوان، حتىّ لقد أصبح اللّحن في الكلام يعدّ لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللّغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللّغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسميته لسان العرب»[1].

---

(2) ينظر: نفسه، ص 106.

(3) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو و اللغة، صحب المبرد، و أخذ عن الدار قطني و غيره، وله من الكتب : الإرشاد في النحو، و المقصور و الممدود و أخبار النحاة، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج 2، ص 36.

(4) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، حلقة من تاريخ النحو، دمشق، دار الفارابي، ط1، 2001، ص 3.

(1) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط 3، 1994، ج 1، ص 8.

هذا القول شهادة تعكس الظروف التي مرّ بها العالم الإسلامي في مطلع القرن السابع حين « وفدت عليه بلايا عديدة، ومصائب كثيرة، وحوادث جسيمة أدّت إلى سقوط بغداد في منتصف هذا القرن تقريبا، مما قضى على الحضارة، وذهب بدولة العلم و الثقافة فيها»[2].

كانت مصر والشام في هذه الآونة « مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين ولّوا أمرهما بعد الأيّوبيين منذ سنة 648 هـ واتخذوا القاهرة قاعدة ملكهم، وكان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم ولأنّهم دخلاء يحاولون استكمال مهابتهم بغرس ما يثمر النفع للبلاد، ثم كان حادث بغداد موحيا إليهم جسامة العبء الملقى على كاهلهم؛ إذ لم يبق للإسلام بلاد ذات شوكة تعقد عليها الآمال سوى القطرين، والأندلس في دور احتضارها الأخير، فناصروا اللّغة العربية لأنّها لغة الدين والشعب، ولم تَحُل جنسيتهم التركية والجركسية دون اعتمادها لسان الدولة الرسمي، وتحبيب علمائها إلى نشرها ورفع لوائها ليستعيدوا مجد العراق في بلادهم، وقد كان ذلك مستحكما في أدمغتهم»[3].

وفي ظلال هذه الأحداث السياسية كوّنت مصر والشام «وطنا واحدا استطاع أن ينهض بعبء الحضارة والفكر بعد الخراب الشامل الذي دبّ في جسم الأمة العربية والإسلامية بسبب حوادث التتار»[4]. وليس ثمة شك في أنّهما كانا آنئذ قبلة الأنظار، وملتقى علماء المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها وملاذهم الوحيد الذي يبعث فيهم الأمن والاستقرار، وليس أدلّ على ذلك من أنّ رحلاتهم ظلت تترى على الإقليمين لأنّهم «لم يلفوا أمامهم موطنا يعيشون فيه ويجدون مبتغاهم من الهدوء ونشر العلوم والإفادة والاستفادة إلاّ القطرين، لاسيما وقد عرف عنهما حبّ العلماء وإكبارهم، وإنّ العلماء بدورهم قد رأوا إقفار البلاد من الكتب العربية، يقول

(2) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 442.
(3) محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، القاهرة، دار المنار، 1991، ص 158.
(4) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 6.

السّيوطي وهو من علماء هذا العهد: وقد ذهب جلّ الكتب في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إنّ الكتب الموجودة الآن في اللّغة من تصانيف المتقدّمين و المتأخّرين لا تجيء حمل جمل واحد»[1].

وربما كان في كلام السّيوطي شيء من المبالغة، إلاّ أنّه يحمل في طيّاته الدليل القاطع على إحساس علماء العربية «بالنقص والخسارة، وواجب الدّين في أعناقهم يقضي عليهم بإحياء ما درس من علوم لغة الدّين»[2] وفي مقدّمتها النّحو «ذلك لأنّ الفتنة التتارية في بغداد قضت على التّراث العربي والإسلامي بحرقها لكتب اللّغة والنّحو، والفقه، والتشريع، والفلسفة والمنطق، فأراد العلماء أن يعوّضوا هذا الذي فقد بكثرة التأليف والتصنيف. ولمكانة النّحو، وبخاصّة في هذه الفترة التي كان الحكم فيها للأعاجم من أيّوبيين ومماليك، خشي العلماء على لغة القرآن... من الكلمات الأعجمية، والأساليب الأجنبية أن تؤثّر على قواعد هذه اللّغة فتضيع، فأجهدوا أنفسهم لنشر الحركة النّحوية»[3].

و سارت الدراسات النّحوية في هذا العصر بخطى واسعة في مصر والشام، وظفرت باهتمام كبير في أغلب مدن القطرين وبخاصّة في القاهرة ودمشق وحلب[4]. وقد زاد من مكانة النّحو الهجرات العديدة إلى هذين الإقليمين ممثّلة في ذلك الجم الغفير من جهابذة العلماء الذين وفدوا إلى البلدين فارّين من وجه المغول بعد نكبة بغداد، ومن الأندلس بعد اشتعال الفتن بها، وأخذ النشاط يدّب في الحركة النّحوية، وأصبح النّحو يشغل أذهان العلماء ويستأثر باهتمامهم[5].

وكانت الدراسة النّحوية «أوّل أمرها أشبه شيء بعلاج المريض الذي لم يبق فيه إلاّ الدّماء ولكن اطّرادها على طول الأيام محفوفة بالترغيب والتّقدير قد أكسبها

(1) محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 159.
(2) نفسه، ص 160.
(3) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 140-141.
(4) ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 160.
(5) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 6.

استعادة ما فقد النّحو من الازدهار، فظهر في البلدين جهابذة العُلاّم الذين حفظوا وجود هذا العلم بعد نكبتي المشرق والمغرب و نقلوه كاملا غير منقوص لمن بعدهم»[1].

ونشطت حركة التأليف، ومن مظاهر هذا النشاط أن تبارى علماء النّحو في وضع المتون النّحوية، وحصر القواعد النّحوية فيها وشمّروا في هذه الفترة « عن ساعد الجد لجمع النّحو في مختصرات تحفظ الأصول وتجمع القواعد، وتصون الأسس خوفا من ضياع المصادر النّحوية التي يستمدّ منها النّحاة نحوهم»[2].

والحقيقة التي لا يعتريها شك أنّ هذه المختصرات أدّت للنّحو خدمة جليلة، وشغلت النّحاة بها زمنا طويلا، واستطاع أصحابها أن يحدثوا تطوّرا ملحوظا في مسار الدرس النّحوي بفضل ما أنتجوا من كتب، وما نظموا من قواعد وما صنّفوا من متون[3].

ومن السمات الغالبة على المؤلّفات النّحوية لهذا العصر أنّنا « نجد للمؤلّف أكثر من كتاب في غرض واحد، ولعلّ الذي دفعه إلى ذلك، وساقه إلى هذا الهدف هو اختلاف أحوال المتعلّمين ففيهم النّاشئ، وفيهم من أوشك أن يصل إلى درجة العلماء، و فيهم من أخذوا بنصيب كبير من هذا الفنّ فلهم أساليب تناسبهم، وتتفق مع حالهم ومقامهم» [4]. والدليل على ذلك أنّ ابن مالك اتّجه « إلى تأليف الكتب المتضمّنة تفصيلات ودقائق النّحو ويتمثّل هذا في كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ثم شرحه ثم انتقل بعد ذلك إلى تأليف ما يعدّ اختصارا لما سبق أن ألّفه، ويتمثّل ذلك في كتابه عمدة الحافظ وعدّة اللافظ؛ إذ اكتفى برؤوس المسائل واقتصر فيه على أهم أبواب النّحو ولم يخض في ذكر التفصيلات وعرض الخلافات وبسط

(1) محمد طنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص 160-161.
(2) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 442.
(3) ينظر: نفسه، ص 141.
(4) نفسه، ص 142.

النقاش و الجدل»[5]. وما توخّاه ابن مالك من تدرّج و تنويع في مصنّفاته النثرية هو ما اتبعه أيضا فيما صنّفه نظما فقد « ألّف الكافية الشافية وهي عديدة الأبيات، كثيرة الإطناب فاضطرّ أن يستخلص من هذه الكافية الألفية»[6].

وسلك أبو حيان صاحب "ارتشاف الضرب" المسلك نفسه فوضع في النّحو مختصرا للنّاشئة سماه "اللّمحة البدرية في علم العربية"[1]، وألّف معاصره ابن هشام "الإعراب عن قواعد الإعراب"، وجعله النواة الأولى لأضخم إنتاج علمي له وهو "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" الذي قال في مقدّمته: « ومما حثّني على وضعه أنّني لما أنشأت في معناه المقدّمة الصّغرى المسمّاة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب، و سار نفعها في جماعة الطلاب»[2].

ومع أنّ الإعراب عن قواعد الإعراب كتاب مختصر، إلاّ أنّه « جمع خلاصة وافية دقيقة لطائفة من مسائل النّحو تشتدّ إليها حاجة طلاّب العربية ولا توجد في صورتها هذه بكتاب آخر، ولعظم شأن هذا المختصر، ألّفت حوله كتب كثيرة متنوّعة بلغت نحو ثلاثين كتابا بين شروح وحواش، ومختصرات، وشواهد، ومنظومات»[3].

وبجانب الإعراب عن قواعد الإعراب ألّف ابن هشام مقدّمة صغيرة في النّحو، هي "قطر الندى وبلّ الصدى"[4]، وأعدّ مقدّمة أخرى أوسع منها أسماها "شذور الذهب"، راعى فيها تركيز القواعد وحصرها ليتسنىّ للطلاب حفظها والإلمام بها في يسر وسهولة حتىّ لا تتشعّب أمامهم مسائل النّحو، وتختلط عليهم قضاياه[5].

(5) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 87-88.
(6) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 142.
(1) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 16.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وبوبه وفسر غامضه وعلق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشكل متنه حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ط1، 1991، ج1، ص 12.
(3) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق علي فودة نيل، جدة، دار الأصفهاني، ط1، 1981، ص 2-3.
(4) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 363.
(5) ينظر: نفسه، ص 366.

ولعلّ مختصرا في النّحو لم ينل من الذيوع والانتشار ما نالته "المقدّمة الأجرومية في مبادئ علم العربية" لابن أجروم الصّنهاجي التي اشتهرت باسم متن الأجرومية، وظلت لها الحظوة الكبرى والمكانة المتميّزة في تعليم النّحو للنّاشئة في جميع أقطار العالم العربي من الخليج إلى المحيط[6].

ولا تزال الأجرومية إلى يومنا هذا تدرس وتشرح وتحفظ لما تتمتّع به؛ من حسن الوضع وسهولة المأخذ ووضوح العبارة. وليس غريبا أن يعمّ النفع بها فقد انتفع الناس قديما بأصلها، وهو الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن الزّجاجي، فلا عجب حين يبقى النفع في الفرع[1].

ولما كانت الأجرومية بهذه الأهمية اهتم بها علماء النّحو في كلّ مكان ونوّهوا بقيمتها، فالمكودي (ت 807هـ) أحد شرّاحها يشيد بالمتن وصاحبه قائلا: « وإنّ من أجلّ ما وضع فيه – أي علم النّحو- من المقدّمات المختصرة واللّمع المتخيّرة مقدّمة الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقّق المجوّد فريد دهره ونخبة أهل عصره أبى عبد الله محمد بن داوود الصنهاجي عُرِفَ بابن أجروم، فهي مفتاح علم اللسان و مصباح غيب البيان»[2].

جمعت الأجرومية أساسيات النّحو العربي مرتّبة على هذه الشاكلة: باب الإعراب – باب معرفة علامات الإعراب – باب الأفعال – باب مرفوعات الأسماء – باب الفاعل – باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله – باب المبتدأ و الخبر – باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر – باب النعت – باب العطف – باب التوكيد- باب البدل – باب منصوبات الأسماء- باب المفعول به – باب المصدر – باب ظرف الزمان وظرف المكان – باب الحال – باب التمييز – باب الاستثناء – باب

(6) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 15.
(1) ينظر: عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين، شرح الأجرومية، تحقيق وتعليق أسامة بن مسلم الحازمي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2003، ص 5.
(2) نفسه، ص 5-6.

لا – باب المنادى – باب المفعول لأجله – باب المفعول معه – باب مخفوضات الأسماء .

ومن الواضح أنّ ابن أجروم قد سلك طريق الإيجاز غير المخل؛ إذ ارتأى أن يحذف من النّحو الكثير من أبوابه الفرعية، مُركّزا على جوانبه الأساسية التي تكفي المتعلّم لتقويم لسانه، ونطق العربية نطقا سليما تحدوه الرغبة في التيسير، ولذلك ظلّ مختصره وسيلة قيّمة في بيان مقوّمات العربية لا لناشئة البلدان العربية فحسب؛ بل أيضا للمستشرقين الذين يريدون التعرف على أوضاع لغة الضاد والوقوف على خصائصها النّحوية[3].

ويمكن القول إنّ الأجرومية قد « عبّرت عن حاجيات المتعلّم العربي لجملة القواعد التداولية الخاصة بلغة الاستعمال. والظاهر أنّ الاقتصار على تلك الأبواب النّحوية كان مبنيا على رؤية تربوية خلاصتها التدرّج في التلقين والانتقال من العام إلى الخاص وتبسيط القواعد جملة، حتى يتسنىّ للمتعلّم الإلمام بها» [1].

ولم يقف العلماء عند الإشادة بالأجرومية؛ بل تسابقوا إلى شرحها، وكانت مصدر عنايتهم، وموضع دراستهم زمنا طويلا، وفي هذا الشّأن يقول محقق شرح الأجرومية الذي ألّفه عبد الملك بن جمال الدين العصامي (ت 1037 هـ) [2]: «إنّ لكل شيء باباً يلج منه الداخل والراغب فيه، وباب علم النّحو هو متن الأجرومية الذي دلّ انتفاع الدارسين له على بركته وإخلاص مؤلّفه، حيث وضع لهذا المتن القبول، فشاع في أرجاء الأرض وكثرت عليه الشروح والأنظام والحواشي والإعرابات والمتمّمات»[3]. فممّن شرحه[4]:

(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 16.

(1) نعمان بوقرة، قراءات تمهيدية في تيسير تعليم النحو عند المغاربة و الأندلسيين، ابن حزم و ابن أجروم و المحاظر الشنقيطية أنموذجا، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23-24 أبريل 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 157.

(2) هو حفيد أبي إسحاق الإسفراييني المشهور بالمُلا عصام نزيل المدينة المنورة، من تصانيفه شرح الإرشاد في النحو، شفاء الصدور بشرح الشذور، وحاشية على شرح القطر لابن هشام، و غير ذلك ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 628.

(3) شرح الأجرومية، ص 5.

(4) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992، ج2، ص 1976-1797.

1-أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي.

2- شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري (ت844هـ)[5].

3-أبو عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي(ت853 هـ)[6] وسمّى شرحه "المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الأجرومية".

4-شمس الدين أبو العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي (ت883 هـ)[7].

5-خالد بن عبد الله الأزهري الشافعي(ت 905 هـ) وله كتاب آخر في إعراب الأجرومية،

وعلى شرح الأزهري حاشية لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت 1019 هـ)[1]، وحاشية أخرى لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي(ت 1069 هـ)[2].

6-أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المعروف ببرهان الدين الشاغوري (ت 916 هـ)[3].

ونظم الأجرومية علي بن حسن الشافعي المقري المشهور بالسنهوري(ت 913 هـ) وسمّى منظومته بالعلوية في نظم الأجرومية ثم شرحها في كتاب سمّاه بالتحفة البهية، ونظمها أيضا برهان الدين إبراهيم بن والي المقدسي (ت 960 هـ)[4] و سمّى منظومته بالدرة البرهانية[5].

(5) فقيه شافعي، من رملة المنوفية بمصر، توفي بالقاهرة، من كتبه "فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد" ينظر: الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين)، ط2، (د.ت)، ج2، ص118.

(6) اشتغل بالفقه و الأصول و العربية، و مهر فيها، و اشتهر بها، نزل بالقاهرة سنة خمس و عشرين و ثمانمائة، و أقرأ بها، و له نظم و شرح الألفية، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 233.

(7) نحوي، شافعي، من علماء بيت المقدس، توفي بمكة. ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص210.

(1) نحوي، تونسي الأصل، ولد في شنوان بالمنوفية بمصر، و تعلم في القاهرة، و بها وفاته، له كتب كلها شروح و حواش على "الأجرومية" و "الشذور" و"القطر"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج2، ص 36.

(2) فقيه، متأدب، من أهل قليوب في مصر، له حواش و شروح و رسائل و كتاب في تراجم جماعة من أهل البيت سماه "تحفة الراغب"، ينظر: نفسه، ج1، ص88.

(3) هو إبراهيم بن محمد الطبي البحيري المالكي، صنف "مسالك الحج"، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص25.

(4) هو إبراهيم بن والي بن نصر الكردي، الحنفي، المفتي بغزة، له زيادات لطيفة في النحو، ينظر: نفسه، ج5، ص27.

(5) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1797-1798.

و الواقع أن التراث النّحوي قد حظي بالكثير من المختصرات[6]. وإنّ نظرة فاحصة في كتب طبقات النّحويين وتراجمهم لكفيلة بأن تطلعنا على مجموعة كبيرة من عناوين المؤلّفات التي تشير إلى فكرة الاختصار والإيجاز التي تبنّاها أئمة النّحو على اختلاف المدارس النّحوية التي ينتمون إليها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

2-1-1- المختصر في النّحو:

1- أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت202هـ)[7].

2- أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير (ت 209هـ)[8].

3- أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم (ت251هـ)[9].

4- أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد المعروف بالحامض (ت305هـ)[1].

5- أبو بكر بن عثمان المعروف بالجعد الشيباني (توفي سنة نيف وعشرين وثلاثمائة)[2].

2-1-2- مختصر في النّحو :

1- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي[3].

2- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي[4].

3- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299 هـ)[5].

---

(6) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 103.

(7) كان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو، أدب أولاد يزيد بن منصور الحميري، ونسب إليه، ثم أدب المأمون، ألف : المقصور والممدود، النقط و الشكل، النوادر ، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 340.

(8) كوفي اشتهر بصحبة الكسائي، وعنه أخذ النحو، وله من التصانيف: مقالة في النحو تعزى إليه، وكتاب الحدود في العربية، ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ج6، ص 2782.

(9) من أعيان أصحاب الفراء، ومؤدب ولد سعيد بن قتيبة الباهلي، كان حسن النظر في علل النحو، وله من الكتب الكافي في النحو، وكتاب غرائب الحديث، ينظر: نفسه، ج6، ص 2544-2545.

(1) أحد أئمة النحاة الكوفيين، أخذ عن أبي العباس ثعلب، وتصدر بعده، وله من التصانيف: كتاب خلق الإنسان وكتاب غريب الحديث، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص601.

(2) أحد أصحاب أبي الحسن ابن كيسان، كان مقدما في النحو واللغة والأدب، وله من الكتب: كتاب المقصور والممدود، وكتاب المذكر والمؤنث، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2569-2570.

(3) ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 164.

(4) ينظر: نفسه، ج2، ص9.

4- أبو بكر أحمد بن الحسن المعروف بابن شقير (ت317هـ)[6].

5- أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشاء (ت325هـ)[7].

6- أبو أحمد طالب بن محمد بن نشيط المعروف بابن السراج (ت401هـ)[8].

7- أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن بابشاذ (ت469هـ)[9].

8- أبو علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكذة[10].

9- يحيى بن الطيب اليمني[11].

2-1-3- مختصر النّحو :

1- أبو عبد الله محمد بن العباس بن أبي محمد اليزيدي (ت310هـ)[1].

2- أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت311هـ)[2].

2-1-4- المدخل في النّحو :

1-المدخل في النّحو لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الملقب بالمبرد[3].

---

(5) كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد و ثعلب، صنف كتبا كثيرة منها: المهذب في النحو، التصاريف، المختار في علل النحو، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص 2307-2308.

(6) بغدادي في طبقة ابن السراج، ألف المذكر و المؤنث، المقصور و الممدود، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 302.

(7) من أهل الأدب، حسن التصنيف، أخباري، كان يعرف بالأعرابي، وله من الكتب: الجامع في النحو، المقصور و الممدود، المذكر و المؤنث، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص 2303-2304.

(8) كان عارفا بالعربية، قيما بها، أخذ عن أبي بكر بن الأنباري وله كتاب عيون الأخبار وفنون الأشعار، ينظر: نفسه، ج 4، ص1455.

(9) أحد الأئمة في النحو، والأعلام في علوم العربية و فصاحة اللسان، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، التعليق في النحو، ينظر: نفسه، ج4، ص 1455-1456.

(10) إمام في النحو و اللغة، جيد المعرفة بفنون الأدب، ألف التسمية، نقض علل النحو، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 509.

(11) كان أديبا شاعرا، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2820.

(1)كان إماما في النحو والأدب، ونقل النوادر وأخبار العرب، وله من الكتب: مناقب ابن العباس، أخبار اليزيديين، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص124.

(2) كان من أهل الفضل و الدين، لزم المبرد و أخذ عنه، و له من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه، ينظر: نفسه، ج1، ص 411-412.

(3) ينظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للكتاب، (د.ت)، ص 267.

2-المدخل الصغير في النّحو لأبي نصر إسحاق بن أحمد البخاري (توفي بعد سنة 405هـ)[4].

2-1-5- المقدمة في النّحو :

1-أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393 هـ)[5].

2-أبو الحسن علي بن فضال بن علي المجاشعي (ت 479 هـ)[6].

3-أبو عبد الله محمد بن يحيى الحنفي الزبيدي (ت 555 هـ)[7].

2-1-6- مقدمة في النّحو :

1-خلف الأحمر البصري[8].

2-أبو الحسن طاهر بن أحمد بن داود بن بابشاذ[9].

3-أبو الفرج محمد بن عبيد الله البصري (ت 499 هـ)[10].

4-أبو زكريا يحيى بن علي ابن الخطيب التبريزي (ت 502 هـ)[1].

5-أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616 هـ)[2].

2-1-7- الموجز في النّحو:

1- أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج النّحوي[3].

---

(4) أديب وفقيه من أهل بخارى، كان أحد أفراد الزمان في علم العربية، و المعرفة بدقائقها الخفية، من مؤلفاته: كتاب المدخل إلى سيبويه، ينظر: معجم الأدباء ، ج2، ص 620-621.

(5) إمام في اللغة و الأدب، كان من أعاجيب الزمان ذكاء و فطنة و علما، و أصله من بلاد الترك من فاراب، له كتاب الصحاح في اللغة، ينظر: نفسه، ج2، ص 656-657.

(6) إمام في النحو و اللغة و التصريف و التفسير و السير، صنف إكسير الذهب في صناعة الأدب، شرح عنوان الإعراب، شرح معاني الحروف، ينظر: نفسه، ج4، ص 1834-1835.

(7) كان له معرفة بالنحو و اللغة و الأدب، صحب الوزير ابن هبيرة مدة، و قرأ عليه، وله من التصانيف: مذار الاقتضاء، و منهاج الاقتفاء، الرد على ابن الخشاب، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 263-264.

(8) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 103.

(9) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1794.

(10) ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2560.

(1) كان أحد الأئمة في النحو و اللغة و الأدب، حجة صدوقا ثبتا، أخذ عن أبي العلاء المعري و ابن الدهان اللغوي وابن برهان وعبد القاهر الجرجاني وصنف شرح اللمع لابن جني، إعراب القرآن و غيرهما، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2823-2825.

(2) إمام في كل علم من النحو و اللغة و الفقه و الفرائض و الكلام، من مؤلفاته: التلخيص في النحو، التلقين في النحو، التهذيب في النحو، ينظر: نفسه، ج4، ص 1515-1517.

(3) ينظر: الفهرست، ص 280.

2- أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط (ت 320 هـ)[4].

3- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرماني (ت 329 هـ)[5].

2-1-8- عناوين مختلفة:

1-الأوسط في النّحو لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط(ت221هـ)[6].

2- الموفقي في النّحو لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)[7].

3- التفاحة لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس[8].

4- الهداية في النّحو لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه[9].

5- الأوليات في النّحو لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي[10].

6- الإيجاز في النّحو لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني[11].

7- الأنموذج في النّحو لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري[12].

8- المصباح في النّحو لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (ت 610 هـ)[1].

9- قبسة العجلان في النّحو لأبي محمد عبد اللطيف بن يوسف الموصلي البغدادي(ت 629هـ)[2].

---

(4) كان يخلط بين المذهبين البصري و الكوفي، قرأ عليه أبو علي الفارسي، و أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي أيضا وله من الكتب كتاب النحو الكبير، كتاب المقنع في النحو، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص 2309.

(5) كان عالما فاضلا عارفا بالنحو و اللغة، قرأ على ثعلب و خلط المذهبين، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2548.

(6) ينظر: الفهرست، ص 236.

(7) ينظر: معجم الأدباء، ج2، ص 553.

(8) ينظر: نفسه، ج1، ص 468-469.

(9) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 2041.

(10) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 14-15.

(11) ينظر: معجم الأدباء، ج4، ص 1826-1827.

(12) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 185.

(1) كان فقيها فاضلا بارعا في النحو واللغة و فنون الأدب، صنف الإقناع في اللغة والمقدمة المطريزية في النحو وغير ذلك، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2741 وكشف الظنون، ج2، ص 1708.

(2) نحوي لغوي متكلم، طبيب خبير بالفلسفة، وله تصانيف كثيرة في اللغة والطب والتاريخ ، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 106-107 وكشف الظنون، ج2، ص 1315.

10- التوطئة لأبي علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين (ت 645 هـ)[3].

11 - عدة الحافظ وعمدة اللافظ لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك[4].

12- لب الألباب في علم الإعراب وهو مختصر الكافية لأبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت 685 هـ)[5].

13- الملخّص في النّحو لابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد الإشبيلي (ت 688 هـ)[6].

وتجدر الإشارة إلى أنّ « محتويات هذه العناوين ومستوياتها لم تكن على درجة واحدة من البساطة والتعقيد، فهي مختصرات متعدّدة المستويات، مختلفة المناهج، توحي في وضوح لا يقبل الشّك بأنّ العصور القديمة لم تخل من نحاة، وعلماء، ومربين، ومعلّمين موفقين ألّفوا ما قرّب الطريق – إلى حدّ ما- على المتعلّمين» [7].

و مع أنّ معظم هذه الكتب لم يصل إلينا إلاّ أنّه « من المؤكّد أنّ هذه المختصرات والميسّرات وغيرها إنما كان استجابة – ربّما اضطرارية – لما دعت إليه الرغبة الحقيقية للمتعلّمين والنّاطقين للّغة أن يجدوا لديهم ما يمكنهم أن يفهموه، ويستخدموه من مسائل النّحو لخدمة اللّغة بعيدا عن التعقيد والاضطراب» [8].

2-2- وضع المنظومات و الأراجيز النّحوية:

(3) كان إمام عصره في العربية، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعا في التعليم، صنف تعليقا على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 224 -225 وكشف الظنون، ج1، ص 508.

(4) ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 131 و شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص 15.

(5) كان إماما علامة، عارفا بالفقه و التفسير و العربية و المنطق، صنف شرح الكافية لابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 50، و كشف الظنون، ج2، ص 1546.

(6) إمام أهل زمانه في النحو، قرأ النحو على الدباج و الشلوبين، صنف شرح الإيضاح، شرح سيبويه، شرح الجمل، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 125 و كشف الظنون، ج2، ص 1819.

(7) محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 190-191.

(8) محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية و الأدبية، ص 58.

زادت الكتب النّحوية التعليمية في القرن الخامس الهجري والقرون التالية زيادة ملحوظة، وظهرت محاولات أخرى لوضع منظومات تعليمية تلخّص النّحو[1]، فقد راع النحاة تشعّب فروع النحو و «ثقل أعبائه على الطلاب فأخذتهم بهم رحمة، وأبوا إلاّ أن يتخذوا فيهم عونا، فتناولوه بالنظم، يسلكون مسائله فيه، ويجمعون أشتاته به؛ لئلاّ يشقّ عليهم حفظه، ولا يسرع إليهم نسيانه»[2]، فخرج الشعر بذلك من اتجاهه التقليدي، واتخذ اتجاها جديدا، و اتسع هدفه ليصبح علاوةً على طابعه الفنّي وعاءً علمياً يستوعب مسائل العربية وقواعدها في مقطوعات و قصائد، كانت غالبا على بحر الرّجز لاعتقاد أصحابها أنّ النظم أيسر حفظا من النثر[3].

وقد جاءت المنظومات النّحوية على نوعين، ضمّ الأوّل المقطوعات القصيرة من قصائد وأراجيز، كما ضمّ الثاني القصائد و الأراجيز الطويلة التي اشتهرت بالألفيات[4].

وتعود بدايات النظم النّحوي إلى القرن الثاني الهجري؛ فقد اشتملت كتب التراث على إشارات إلى بعض المنظومات حيناً، و على نصوص منها حينا آخر. و أقدم نصّ في ذلك المنظومة النّحوية المنسوبة إلى الخليل بن احمد الفراهيدي، و هي

(1) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث و اللغات السامية، القاهرة، دار غريب، (د.ت)، ص 91-92.

(2) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص 30.

(3) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 5-6.

(4) نفسه، ص 6.

في ثلاثة وتسعين و مئتي بيت من البحر الكامل ضمّت معظم أبواب النّحو و مسائله، و استهلّها بقوله[5]:

الحَمْدُ لِلهِ الحميـدِ بمَنِّهِ أوْلَى و أفضلُ ما ابتدأتُ فأوْجَبُ

و نظم أحمد بن منصور اليشكري (ت 370 هـ) أرجوزة في النّحو و الصّرف تزيد على ألفي بيت أولها[1]:

الحمدُ لله الذي تعـالىَ و استخلصَ العِزَّةَ و الجلالاَ

وذكر السيوطي منها البيتين التالين[2]:

و ما جَوازُكَ الغلامَ راكبْ فليس للجواز يُلفَى ناصِبْ

إلاَّ ابنُ كيسانَ من المذاهِبْ فإنَّه أجـازَ نَصْبَ الرَّاكبْ

و نظم الحريري (ت 516 هـ)[3] أرجوزة سمّاها "ملحة الإعراب"، ثم شرحها[4]. و يعتبر الحريري « من أهل السّبق في هذا الفنّ، وهو صياغة النّحو في منظومة شعرية، سابقا بذلك من جاء بعده من أصحاب الألفيات المشهورة كابن معط (ت 628 هـ)[5] وابن مالك»[6].

---

(5) ينظر: نفسه، ص 9.

(1) ينظر: محمد بن عمر بحرق الحضرمي، تحفة الأحباب و طرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، تحقيق بشير عبد الله المساري، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2002، ص 18.

(2) بغية الوعاة، ج 1، ص 392.

(3) هو القاسم بن علي أبو محمد الحريري البصري، الأديب، صاحب المقامات الحريرية، من أهل بلد قريب من البصرة يسمى المشان، ولد في حدود سنة 446هـ، و قرأ على الفضل القصباني، و كان غاية في الذكاء و الفطنة والفصاحة و البلاغة، ينظر: نفسه، ج2، ص 257.

(4) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 11.

(5) هو زين الدين أبو الحسين يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي، كان إماما مبرزا في العربية، شاعرا محسنا، من تصانيفه: الفصول الخمسون في النحو، وحواش على أصول ابن السراج وكتاب شرح الجمل في النحو، ينظر: بغية الوعاة، ج 2، ص 344، ومعجم الأدباء، ج6، ص 2831.

(6) محمد بن عمر بحرق الحضرمي، تحفة الأحباب و طرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، ص 17-18.

و نظم محمود بن حمزة الكرماني (ت 521 هـ)[7] مقطوعة في موانع الصّرف، منها[8]:

فمعرفـةٌ و تأنيثٌ و نعتٌ و نـونٌ قبلَها ألِفٌ و جَمْعُ

وعُجْمَةٌ ثمَّ تَرْكِيبٌ و عَدْلٌ ووزنُ الفِعْلِ فالأسبابُ تسعُ

و نظم أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري (ت 553 هـ)[9] أرجوزة في النّحو، ثم شرحها[10].

ونظم ابن الزاهدة (ت 594 هـ)[1] مقطوعة منها[2]:

إذا اسمٌ بمعنى الوقت يُبنى لأنّه يُضَمَّنُ مَعْنَى الشرطِ موضِعُهُ نَصْبُ

و يعملُ فيه النّصب معنى جوابه و مـا بعدهُ في موضع الجرِّ يا نَدْبُ

و نظم حيدرة النّحوي (ت 599 هـ)[3] مقطوعة حصر فيها جموع التكسير، منها[4]:

سألتَ عن التكسير فاعلم بأنّها ثمانيةٌ أوزانُ جمع المُكسَّر

فأربعـةٌ أوزانُ كـلِّ مُقَلَّلٍ و أربعةٌ أوزانُ كلِّ مُكَثَّر

و نظم ابن خيران (ت 600 هـ)[5] أرجوزة في النّحو، قال فيها[6]:

---

(7) مقرئ و نحوي، له: " الإيجاز في النّحو"، " النظامي في النّحو"، "الإفادة في النّحو"، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 277.

(8) ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص 2687.

(9) مقرئ و نحوي و شاعر، له: "شرح شواهد إيضاح الفارسي"، و أرجوزتان في الغريب و القراءات، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 325-326.

(10) ينظر: نفسه، ج1، ص326.

(1) هو علي بن المبارك، المعروف بابن الزاهدة، نحوي، تلميذ ابن الشجري، ينظر: معجم الأدباء، ج4، ص 1844-1845.

(2) نفسه، ج4، ص 1845.

(3) كان من وجوه أهل اليمن و أعيانهم علما و نحوا و شعرا، صنّف كتابا في النّحو سمّاه "كشف المشكل"، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 168.

(4) معجم الأدباء، ج4، ص 1769.

(5) هو الحسين بن أحمد البغدادي، نحوي و أديب، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 531.

يُنَزَّلُ النَّحْوُ مِنَ الكَلاَمِ مَنْزِلَةَ المِلْحِ مِنَ الطَّعَـامِ

و نظم المُنْتَجَب التّميمي (ت 611 هـ)[7] أرجوزة في النّحو على مثال أرجوزة الحريري[8].

ولم يلبث النظم النّحوي أن اتخذ « شكلا جديداً يقوم على المطوّلات، عدّة المنظومة الواحدة منها نحو ألف بيت، سمّيت بالألفيات، وذلك على غرار الألفيات الأخرى التي نظمت في الفقه والحديث، و غير ذلك» [9].

و يعدّ ابن معط « رائداً لهذا النّوع من المنظومات، فهو أوّل من نظم ألفية في النحو... على بحرين متشابهين، هما بحر الرجز و البحر السريع، على شكل لم يُسبق إليه من قبل، ممّا يبرز حسّه الموسيقي المرهف، و اطلاعه الواسع على علم العروض؛ لأنّ البحرين متقاربان وزناً، ولا يميّز أحدهما من الآخر إلاّ من يتقن العروض»[1].

ونظم ابن الحاجب (ت 646 هـ) مقدّمة الكافية للملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى الأيّوبي وسماها الوافية[2]. ولابن الحاجب أيضا رسالة منظومة في المؤنّثات السماعية ، مطلعها[3]:

---

(6) نفسه، ج1، ص 531.
(7) هو أبو المُرجّى سالم بن أحمد، الأديب النحوي العروضي البغدادي، له : كتاب في العروض و آخر في القوافي، ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص 1339-1340.
(8) نفسه، ج3، ص 1339-1340.
(9) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 23.

(1) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 23.

(2) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1374.

نَفْسِي الفِدَا لِسَائِلٍ وَافَانِي بِمَسَائِلَ فَاحَتْ كَغُصْنِ البَانِ

أَسْمَاءُ تَأْنِيثٍ بِغَيْرِ عَلاَمَةٍ هِيَ يَا فَتىً فِي عُرْفِهِمْ ضَرْبَانِ.

واشتهر ابن مالك «بمقدرته الفائقة على نظم مسائل العربية عامة و النحو خاصة» [4]، وكان نظم القواعد النحوية أطوع إليه من البنان، ويكفي أنّه حصرها في ألف بيت، وهي مقدرة لا تتسنى لكثير من النحاة[5]، ومن قبل الألفية ألّف أرجوزة طويلة عرفت بالكافية الشافية على غرار مقدّمتي ابن الحاجب في النّحو و التصريف[6].

ويعدّ ابن مالك إمام النظم في علوم العربية بلا منازع، فهو صاحب الباع الطويل في هذا اللون من التصنيف، وقد كان هدفه الأول تيسير الحفظ والضّبط على الدارسين[1]، ويتبيّن من ثبت مؤلّفاته النّحوية واللغوية أنّه برع في النظم العلمي بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التأليف « وجاء هذا النظم على جفاف مسائله وصعوبة موضوعاته عذبا سائغا، حتىّ يوشك بعضه أن يضاهي الشعر العاطفي في

(3) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 445.

(4) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 31.

(5) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 445.

(6) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 31.

(1) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، حققه و قدم له محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1968، ص 44.

روعته وجماله، ولعلّ هذا من أهم العوامل التي ساعدت على رواج مؤلّفات ابن مالك، وبخاصة الألفية التي حجبت أو كادت أضواؤها تحجب ما سبقها من مؤلّفات في النّحو»[2].

ويبدو أنّ ابن مالك مال « إلى نظم مسائل النّحو و أبوابه متبعا ما فشا في عصره من الأساليب التعليمية الممثلة في نظم العلوم والفنون، ليسهل على الناشئة حفظ المنظوم وسهولة استرجاعه بجانب ما يدلّ على براعة المصنّف وتمكّنه من علمه وقدرته على الصياغة النظمية»[3].

وسرت فكرة « نظم القواعد النّحوية فأصبحت فنا معترفا به يدلّ على القدرة، ويشير إلى العبقرية، ولا أدلّ على ذلك من أنّ نحاة عديدين نظموا بعض الكتب النّحوية»[4]. كأبي العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلبي الحمصي (ت 644 هـ)[5] الذي نظم الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، ونظم المفصل للزمخشري أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت 663 هـ)[6] ، وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت 665 هـ)[7]، وتولّى نظم كتاب التسهيل لابن مالك شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي (ت 820 هـ)[8]، وابن مالك نفسه نظم المفصل للزمخشري في كتاب سمّاه "الموصل في نظم المفصل"، وحلّ هذا النظم فسمّاه "سبك المنظوم، وفك المختوم"[1] ، كما ظفرت بعض كتب ابن هشام كالمغني والتوضيح بهذا النظم، فشهاب الدين محمد بن أحمد الخوي (ت

(2) نفسه، ص 17.
(3) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 88.
(4) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 445-446.
(5) برع في العربية و العروض، و صنف فيهما، و قال الشعر الرائق، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص348.
(6) ولد بالجزيرة الخضراء، وسمع على الجزولي مقدمته، و كان فقيها فاضلا، شافعياً، أصوليا، نحويا، عارفا بالعروض والحكمة والمنطق، ينظر: نفسه، ج2، ص 241.
(7) اشتهر بأبي شامة لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر، اعتنى بالحديث، و أتقن الفقه، و درّس و أفتى، و برع في العربية، وله من الكتب: مقدمة في النحو، مفردات القراء و غير ذلك. ينظر: نفسه، ج2، ص 77-78.
(8) مهر في النحو و اشتهر به و أقرأه، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 401 و كشف الظنون، ج1، ص 407.
(1) ينظر: المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب و ذكر و زيرها لسان الدين بن الخطيب، شرحه و ضبطه وعلق عليه و قدم له مريم قاسم طويل و يوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1995، ج3، ص 434.

693 هـ)[2] نظم كتاب التوضيح ، ونظم المغني أيضا أبو النجا بن خلف المصري المولود سنة 849هـ[3] ، وفيما يلي تعريف ببعض هذه المنظومات :

2-2-1- ملحة الإعراب :

و هي منظومة في النّحو لأبي محمد القاسم بن علي الحريري عدّتها خمسة و سبعون وثلاثمئة بيت من الرجز المشطور المزدوج[4]، أوّلها[5]:

أقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ القَوْلِ بحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الحَوْلِ.

وختامها قوله[6]:

وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةَ الإعْرَابِ مُودَعةً بَدَائِـعَ الآدابِ

فَانْظُرْ إلَيْهَا نَظَرَ المُسْتَحْسِنِ وَأحْسِنِ الظَّنَّ بهَا وَحَسِّنِ

وَإنْ تجد عيباً فَسُدَّ الخَلَـلاَ فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيه وَعَلاَ

وقد أطلق الناظم على منظومته النّحوية هذه اسم "ملحة الإعراب وسنخة الآداب" أو "نسخة الآداب" على رواية. وهذا الاسم (المُلحة) اختيار موفّق يدلّ بصدق على طبيعة مضمون مسماه، فأرجوزة الحريري مليحة في عذوبة ألفاظها وسلاسة لغتها، ومتانة تركيبها[7]، والمرجّح أنّ «الملحة قد أخذت دورة من البناء الطبيعي، مرّت فيه بعملية تنقيح، وربما خضعت لإعادة صياغة وترتيب حتىّ وصلت إلى صورتها النهائية التي نراها»[8] ويؤكّد ذلك «ما نلمسه فيها من تماسك اللّغة، ومتانة التعبير عموما، وكذا منطقية التدرّج على مستوى الموضوع الواحد من الكليات إلى الجزئيات، وعلى مستوى الموضوعات وتوزيعها إلى حقول نحوية (من الكلام وأقسامه، فالإعراب وأنواعه، مرورا بالجرّ وحالاته، ثم الأسماء

(2) كان أحد الأئمة الفضلاء في فنون من العلم منها: الفقه و النحو و المعاني و البيان و الحساب و الهندسة، نظم الفصيح لثعلب و كفاية المتحفظ وعلوم ابن الصلاح، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 23-24، و كشف الظنون، ج1، ص 155.
(3) ينظر: كشف الظنون، ج 2، ص 1754.
(4) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 11.
(5) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1817.
(6) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 12.
(7) ينظر: محمد بن عمر بحرق الحضرمي، تحفة الأحباب و طرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، ص 15-16.
(8) نفسه، ص 16.

المرفوعة فالأسماء المنصوبة، ثم التوابع، وانتهاء بإعراب الفعل المضارع، فالمبنيات وأنواعها.»[1]

والدليل الثاني على كون الملحة وليدة فترة كافية من التّأمّل والتدبّر ما ورد في معجم الأدباء عن الرئيس أبي الفتح هبة الله قال:« سألته (أي الحريري) أن ينظم في النّحو مختصرا يحفظه المبتدئون، فشرع في نظم هذه الأرجوزة، وأملى عليّ منها أبوابا يسيرة وانحدر من غير إتمامها، واستعاد مني ما أملاه ليحرّره فكاتبته دفعات أقتضيه بها وأذكره بإنفاذها... فكتب إلي... فأمّا الملحة إن أمكن تنفيذها مع أحد المتردّدين إلى هذا المكان لألحق بها الزيادة وأهذّبها كما يطابق الإرادة أوعز به»[2].

و يتّضح من خلال هذا القول أنّ الناظم كان ملتزما بالهدف الذي من أجله وضعت الملحة، وهو اختزال قواعد النّحو الأساسية، و التركيز على النّحو الوظيفي الذي يلبّي حاجة الطالب المبتدئ.

ولقد شرح ملحة الإعراب كثير من النحاة ومنهم[3]:

1- أبو محمد القاسم الحريري ناظم ملحة الإعراب نفسه.

2- أبو العباس أحمد المبارك الحوفي (ت664هـ)[4].

3- بدر الدين محمد بن مالك المدعو ابن الناظم.

4- محمد بن حسن بن سباع الصائغ (ت722هـ)[5] وسمّى شرحه "اللَّمْحَة في شرح الملحة".

5- ابن الوكيل أحمد بن موسى (ت 791 هـ) [6] اختصر الملحة و شرحها.

(1) محمد بن عمر بحرق الحضرمي، تحفة الأحباب و طرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، ص 16.
(2) معجم الأدباء، ج5 ، ص 2212.
(3) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1817-1818.
(4) عالم بالقراءات و الفرائض، من أهل "خُرفَة" (من قرى نصيبين) رحل إلى الموصل ودرّس بسنجار، ثم أقام بالجزيرة، له كتب في الأحكام و الفرائض والعروض، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص 191.
(5) أديب، عالم بالعربية، مصري الأصل، دمشقي المولد و الوفاة، له ديوان شعر و "مختصر صحاح الجوهري" و "المقامة الشهابية"، ينظر: نفسه، ج6، ص 318.

6- سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر (ت 802 هـ)[1].

7- أحمد بن حسين الرملي الشافعي.

8- جلال الدين السيوطي.

2-2-2- الدرة الألفية في علم العربية :

من مؤلّفات ابن معط "الدرة الألفية في علم العربية"، و هي أرجوزة مكوّنة من واحد وعشرين وألف بيت[2]، أتمها عام 595هـ بدمشق[3]، وقد راجت هذه الألفية، ونالت شهرة واسعة النطاق وسط البيئات العلمية في القاهرة وغيرها[4]، وهي مزيج من الرجز و السريع. قال ابن معط[5]:

لاَ سِيَمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجْزْ إِذَا بُنِيَ عَلَى اِزْدِوَاجِ مُوجَزِ .

أوْ مَا يُضَاهيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوَجَ المَشْطُورِ كَالتَّصْرِيعِ.

وتتفرد الدرة بكونها أول منظومة للقواعد النّحوية في ألف بيت؛ إذ لم يسبق ابن معط أحد في هذا الميدان، وبذلك فتح الباب لمن أتى بعده كابن مالك والسيوطي[6] « وهو وإن لم تصل ألفيته إلى الدرجة التي وصلت إليها ألفية ابن مالك من حيث الضبط والتنظيم والدقة والترتيب فيكفيه فخرا أنّه عبّد الطريق لغيره، و وضع اللبنة الأولى في البناء لكل ألفية ظهرت بعده»[7]، فهو صاحب الفضل في هذا الشأن. وقد عرف ابن مالك قدر هذا الرجل فذكره في ألفيته بما يشيد به من هذه الناحية فقال[8]:

---

(6) عني بالفقه و العربية، وقال النظم فأجاد، و أخذ العلم عن الكرماني و الضياء القرمي، له "مختصر المهمات"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 393.

(1) كان أحد أئمة العربية، نظم مقدمة ابن بابشاذ، وله مقدمة في النحو، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 107.

(2) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 23.

(3) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 155.

(4) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 54.

(5) ينظر: نفسه، ص 178.

(6) ألف السيبوطي ألفية في النحو و التصريف و الخط جمع فيها بين ألفية ابن مالك و ألفية ابن معط و سماها الفريدة، ثم شرحها و سمى شرحه المطالع السعيدة، ينظر كشف الظنون، ج1، ص 157.

(7) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 179.

(8) ينظر: نفسه، ص 179.

وَ هْوَ بسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائيَ الجَمِيلاَ.

ضمّن ابن معط ألفيته معظم مسائل النّحو و الصّرف، وذكر سبب نظمها فقال في مطلعها[1]:

يقـول راجي ربّـهِ الغفـور يحي بنُ معطٍ بن عبدِ النّور
وبعدُ، فالعلمُ جليـلُ القَـدْرِ و في قليلـه نَفـادُ العُمْـرِ
فإنّ منْ يُتقن بعضَ الفـنِّ يُضْطرُّ للْبَـاقِي ولا يَسْتَغْنِي
وذا حَدَا إخوانَ صدقٍ لي على أن اقتضَوْا منّي لهم أنْ أجْعَلاَ
أرجوزةً وجيـزةً في النّـحوِ عِدَّتهـا ألفٌ خلتْ من حَشْوِ
لعلمهـم بأنَّ حفظ النـظمِ وفقَ الذَّكي و البعيـدِ الفهمِ

ثم بدأها بباب تعريف الكلام و الكلم، فقال[2]:

باللهِ ربِّي في الأمور أعتصمْ القولُ في حدّ الكلامِ و الكَلِمْ

اللَّفظُ إنْ يُفِدْ هـو الكلاَمُ نحـو مضَى القومُ وهم كرامُ
تأليفهُ من كَلِمٍ واحِدُهـا كلمـةٌ أقسامُهـا أحدُهـا
وهي ثلاثٌ ليس فيها خُلْفُ الاسمُ ثمّ الفِعلُ ثمّ الحرفُ

و ختمها بباب ضرائر الأشعار،فذكر فيه تسميته لها بالألفية، وذكر أنّه نظمها في سنّ الشباب، فقال[3]:

والفصلُ والقلبُ وقصرُ ما يُمَدْ وشدُّ مـا خـفَّ وفكُّ ما يُشَدْ
تحـويهِ أشعـارهم المـرويّـهْ هذا تمـامُ الدرّة الألفيّـهْ
نَظمَهـا يحيى بـن مُعط المَغْربي تذكـرةً وجيـزةً للمُـعْربِ

(1) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 23-24.
(2) نفسه، ص 24.
(3) نفسه، ص 24-25.

وَفْقَ مُـرَادِ المُنتـهى و النَّشْأهْ في الخَمْسِ والتسعينَ والخَمْسِمِئـهْ

و ابن معط له أسلوبه الخاص في تنظيم الأبواب و تقسيمها، فقد جمع الأبواب المتناسبة في باب واحد، ولذا جعلت ألفيته في واحد وثلاثين بابا[4]، والسمة الغالبة على عرضه لهذه الأبواب هي الابتعاد عن « الإيجاز الذي هو من طبيعة المتون وبخاصة المتون النظمية فيطنب في ألفيته، ويستقصي أكثر المسائل في حين أنّ ابن مالك يجعل الإيجاز طابعا لألفيته فابن معط مثلا حينما أراد أن يمثل للكلام أتى بمثالين فقال:

اللَّفْظُ إنْ يُفِدْ هُوَ الكَلاَمُ نَحْوَ مَضَى القَوْمُ وَ هُمْ كِرَامُ

.

أوجزهما ابن مالك في مثال واحد تدلّ عليه كلمة واحدة و هي كلمة "استقم" من قوله: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم»[1].

و على الرغم من ظهور ألفية ابن مالك فيما بعد وذيوع صيتها واستئثارها باهتمام النّحاة مما صيّرها مدرسة قائمة بذاتها؛ فإنّها لم تشغل العلماء عن ألفية ابن معط، ذاك أنهم تسابقوا إلى شرحها وفهم مراميها وتفحّص معانيها وبيان ما اشتملت عليه من مسائل وقواعد، والناظر إلى هذه الشروح يدرك حتما أنّ ألفية ابن معط نالت حظوة الدراسة طوال القرنين السابع و الثامن للهجرة[2]. فممّن شرحها[3]:

1- شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلي (ت637 هـ)[4] وسمّى شرحه "الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية".

(4) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 179.
(1) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 178-179.
(2) ينظر: نفسه، ص 54-55.
(3) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 155-156.
(4) كان أستاذا بارعا علامة زمانه في النحو و اللغة و الفقه و العروض و الفرائض، و له المصنفات المفيدة، منها" النهاية في النحو"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 304.

2- محمد بن أحمد بن محمد الأندلسي البكري الشريشي (ت 685 هـ)[5] وسمّى شرحه "التعليقات الوفية".

3- بدر الدين محمد بن يعقوب الدمشقي (ت 718هـ)[6].

4- شهاب الدين أحمد بن محمد القدسي الحنبلي (ت 728هـ)[1].

5- زين الدين عمر بن المظفر بن الوردي (ت 749هـ)[2]، وسمّى شرحه "ضوء الدرر".

6- محمد بن جابر الأعمى (ت 780هـ)[3].

7- أكمل الدين محمد بن محمود الحنفي (ت786هـ)[4] وسمى شرحه الصدفة الملية بالدرة الألفية.

وبهذه الشروح أسهمت ألفية ابن معط في الحركة النّحوية منذ القرنين السابع والثامن من الهجرة[5].

2-2-3- الكافية الشافية:

من مؤلّفات ابن مالك في مدينة حلب كتاب الكافية الشافية، وهي أرجوزة طويلة في القواعد النّحوية والصرفية[6] فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من مزدوج الرجز[7]، وقولهم الكافية الحاجبية احتراز عنها، مطلعها[8]:

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ مُحَمّدٌ وَقَدْ نَوَى إِفَادَةً بِمَا فِيهِ اجْتَهَدْ
الحَمْدُ للهِ الـذّي مِنْ رِفْدِهِ تَوْفِيقُ مَـنْ وُفّقَ لِحَمْدِهِ.

و قد نص ابن مالك في نهاية هذه الأرجوزة على عدد أبياتها فقال[9]:

---

(5) فقيه، نحوي، ولد في شريش، و رحل إلى المشرق، فسمع بالإسكندرية و دمشق و حلب و إربل و بغداد، و أقام بدمشق يفتي و يدرس، و له من الكتب: "كتاب الاشتقاق"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص 219.

(6) عرف بابن النحوية، كان رأسا في العربية و المعاني و البيان، اختصر المصباح لبدر الدين بن مالك في المعاني فسماه بضوء المصباح و شرحه، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 272.

(1) هو ابن جبارة المقدسي المرداوي ثم الصالحي، نحوي، حنبلي، تعلّم بمصر، و انتهت إليه مشيخة بيت المقدس، و هو من شيوخ ابن الوردي، له "شرح الشاطبية" و كتاب في التفسير، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص 214.

(2) هو ابن أبي الفوارس المعري الحلبي القاضي الشافعي، من تصانيفه: " التحفة الوردية في نظم اللمحة" لأبي حيان، "تذكرة الغريب" منظومة في النحو، " اللباب في علم الإعراب" و "النفحة الوردية"، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 789-790.

(3) شاعر عالم بالعربية، من أهل "المرية" من كتبه: "شرح ألفية ابن مالك" و"نظم فصيح ثعلب" و "نظم كفاية المتحفظ" و "المنحة في اختصار الملحة"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص 225.

(4) كان علامة، فاضلا، ذا فنون، عرض عليه القضاء مرارا فامتنع، وله من التصانيف: "شرح مختصر ابن الحاجب" و"شرح التلخيص في المعاني"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 239.

(5) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 55.

(6) نفسه، ص 172.

(7) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 18.

(8) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1369.

أَبْيَاتُه أَلْفَانِ مَعَ سَبْعِمِائَهْ وَ زِيدَ خَمْسُونَ وَنَيِّفٌ أَكْمَلَه.

و يقول ابن مالك في تقديم هذه الأرجوزة[10]:

وَ هَذِهِ أُرْجُـوزَةٌ مُسْتَوْفِيَه عَنْ أَكْثَرِ المُصَنَّفَاتِ مُغْنِيَه
تَكُونُ لِلْمُبْتَدِينَ تَبْصِـرَه وَتُظْفِرُ الَّذِي انْتَهَى بالتَّذْكِرَه
فَلْيَكُنِ النَّاظِرُ فِيهَا وَاثِقَـا بِكَوْنِـهِ إِذَا يُجَارَى سَـابِقَا
فَمُعْظَمُ الفَنِ بِهَا مَضْبُـوطُ وَالقَوْلُ فِي أَبوَابِهَا مَبْسُـوطُ
وَكَـمْ بِهَا مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا وَمِنْ عَوِيصٍ انْجَلَى مُهَذَّبَـا
فَمَنْ دَعَاهَا قَاصِدًا بِالكَافِيَه مُصَدَّقٌ وَ لَوْ يَزِيدُ الشَّافِيَـه

وبعد هذه المقدمة تناول المصنّف مسائل النّحو والتصريف في أربعة وستين بابا، تشتمل على سبعة وستين فصلا، بدأها بباب شرح الكلام وفي آخرها : باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة، ويتضمن فصلا في مصادر الفعل الثلاثي وفصلا في تصريف الفعل غير الثلاثي، وفصلا في الأمر، وفصلا في[1]:

مَصْدَرٌ أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ مِنْ مَفْعَلٍ بِالفَتْحِ يُسْتَبَانُ.

و يختم بفصل[2]:

لِآلَةٍ مِنَ الثُّلَاثِي مِفْعَلَه وَ مِفْعَلٌ أَوْ مَدُّهُ وَ مَفْعَلَه.

و رأى ابن مالك أنّ الكافية الشافية في حاجة إلى ما يزيدها وضوحا فعمد إلى شرحها نثرا في كتاب سمّاه "الوافية" وعلق عليه نكتا[3]. و واضح من هذين المصنفين "الكافية" و "الوافية" تأثر ابن مالك بابن الحاجب في تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية، وإن كان صنيع ابن مالك في المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة، حتىّ يمكن أن يقال إنّ ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية؛ بل إنّه يبدو كالمعارض لابن الحاجب، فكافية ابن الحاجب موجز مركز في النّحو فقط، وكافية ابن مالك نظم مطوّل في النّحو والصرف معا، و وافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية، و وافية ابن الحاجب نظم لكافيته، وقد خصّ ابن الحاجب

(9) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 172.
(10) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 80-81.
(1) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 81.
(2) نفسه، ص 81.
(3) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1369.

الصرف بمصنّف خاص سمّاه: "الشافية" موجز مركز كالكافية، في حين جمع ابن مالك النّحو و الصرف في منظومته: "الكافية الشافية"[1].

و ممن شرح الكافية الشافية أيضا[2]:

1- ولد المصنف بدر الدين محمد (ت 686 هـ).

2- محمد بن علي الأربيلي (ت 686 هـ) [3].

3- أبو أمامة محمد بن علي بن النقاش المصري (ت 763 هـ) [4].

وذيّلها أبو الثناء محمود بن محمد بن خطيب الريفة الحموي بما يربو عن مائة بيت وسمّاها: "وسيلة الإصابة" نظمها في سنة 805 هـ ثم شرحها[5].

2-2-4- الخلاصة المشهورة بالألفية :

لما قصد ابن مالك حماة بعد تصدره في حلب اختصر من الكافية الشافية الخلاصة، وهي منظومة في نحو ألف بيت اشتهرت في الأصقاع العربية اشتهار الحاجبية وغيرها[6] ، بدأها بقوله[7]:

قـالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أحمْدُ رَبّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلّياً عَلَى النَّبي المُصْطَفَى وَ آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

وَ أسْتَعِيـنُ اللهَ فِي ألْفيه مَقَاصِدُ النّحو بهَا مَحْوِيَّه.

وهي من كامل الرجز أو مشطوره. قال الصبان: « كامل الرجز وزنه مستفعلن ست مرات. والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلا:

---

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 20.
(2) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1369.
(3) كان ذكيا سريع الحفظ، أخذ عن ابن رافع و غيره، له حواش على التسهيل، وحواش على الحاوي، ونظم ونثر، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص17.
(4) كان فقيها نحويا شاعرا واعظا، صحب الأمراء، و صنّف شرح التسهيل، وشرح الألفية، وشرح العمدة و غيرها، ينظر: نفسه، ج1، ص183.
(5) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1369.
(6) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 172.
(7) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 20.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

بيتا مصرعا أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه، و يكون كل بيت شعرا مستقلا. وعلى أنها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا، وأحمد ربي الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة، فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الأكفاء والإجازة و الإقواء و الأصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يعدّون ذلك في هذه الأراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخزرجية»[1].

وروى الصفدي (ت 764هـ)[2] عن الذهبي (ت 748هـ)[3] أنّ ابن مالك صنّف الألفية لولده تقي الدين محمود المدعو بالأسد واعترضه العجيسي (ت 781هـ)[4] بأنّ الذي صنّفه له عن تحقيق المقدمة الأسدية. قال: « وأمّا هذه – يعني الألفية – فذكر لي من أثق بقوله أنّه صنفها برسم القاضي شرف الدين هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين بن إبراهيم بن عفيف الدين بن هبة الله بن مسلم بن هبة الله بن حسان الجهني الحموي الشافعي الشهير بابن البارزي»[5].

جمع ابن مالك في ألفيته مقاصد العربية[6]، وأودع فيها خلاصة ما في الكافية الشافية من نحو وتصريف[7]، ولذلك قام منهجه فيها على الإيجاز و الاختصار، ففي حين نجد الكافية كما يقول مصنفها:

---

(1) حاشية الصبان، ج1، ص 21.

(2) هو خليل بن الأمير عز الدين أيبك بن عبد الله الألتكي صلاح الدين أبو الصفاء الصفدي ثم الدمشقي الأديب، من تصانيفه "أعوان النصر في أعيان العصر"، "نصرة الناثر على المثل السائر"، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص351-352.

(3) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني المصري الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي المحدث المؤرخ، من مصنفاته: "تاريخ الإسلام"، "سير النبلاء"، "العبر في خبر من غبر"، وغيرها، ينظر: نفسه، ج6، ص154-155.

(4) هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق أبو عبد الله العجيسي، المعروف بالحفيد، عالم بالفقه والأصول والحديث و الأدب، له كتب و شروح كثيرة، منها: أرجوزة اختصر بها ألفية ابن مالك، و "شرح الجمل"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص228.

(5) المقري، نفح الطيب، ج3، ص 441.

(6) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 172.

فَمُعْظَمُ الفَنّ بِهَا مَضْبُوطُ وَ القَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ

نلحظ الألفية على حدّ تعبيره أيضا[1]:

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَ تَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ.

ولمّا كان الهدف المنشود من النظم «اختزال مسائل النّحو ليسهل حفظها من ناحية، و لتيسيرها وتخليصها من الخلافات و الزيادات من ناحية أخرى، فقد أدت ألفية ابن مالك الغاية فجاءت موزّعة على أبواب النّحو المعروفة» [2]. وسار ابن مالك في ترتيب مسائلها على نمط الكافية في الغالب بلا تبويب ولا تفصيل مكتفيا بذكر رؤوس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة و سبعين عنوانا[3] استهلها بمقدّمة في سبعة أبيات حمد فيها الله و صلّى على النبيّ و آله، و سمّاها، و بيّن الغاية من نظمها، وزعم أنّها فاقت ألفية ابن معط، ثمّ بدأ بباب الكلام و ما يتألف منه، و انتهى بباب الإدغام، مروراً بخمسة و سبعين أخرى من الأبواب و الفصول[4]، و ختمها بقوله[5]:

وَ مَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَه كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَه.

(7) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 20.
(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 81.
(2) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 33.
(3) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 82.
(4) محمود نجيب، المنظومات النحوية و شروحها، ص 33.
(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 82.

و هكذا يتبين « الفرق بين الأصل و الخلاصة، فقد تميزت الكافية ببسط القول وتميزت الألفية بإيجازه، وهذا أمر طبيعي بين الكافية و خلاصتها التي نظمت في نحو ثلث حجمها، و إن كانت كما يقول ناظمها: "مقاصد النّحو بها محوية" إلاّ أنها كما يصرّح في ختامها "نظما على جل المهمات اشتمل – و ليس على كلّها"[6].

2-2-4-1- موقف أبي حيان من الألفية:

كان أبو حيان يعيب مؤلّف ابن مالك الموسوم بالخلاصة ويقول: « ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد»[1]. وكثيرا ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك، ومن غضه منه بالنظم في ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس قوله[2]:

أَلْفِيَة ابْنُ مَالِكِ مَطْمُوسَة المَسَالِكِ

وَكَمْ بِهَا مُشْتَغِلٌ أُوقِعَ فِي المَهَالِكِ.

ولا يثبت أبو حيان على رأي واحد فيقرن الثناء بالذم، وهذا ما يعكسه موقفه من الألفية في موضع آخر يعرض فيه لمصنفات ابن مالك؛ إذ يقول عنها: « وهي كما قيل غزيرة المسائل، ولكنّها على الناظر بعيدة الوسائل، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة، موسومة بالإجادة، وليس هي لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه»[3].

وهذا يعني أنّ ألفية ابن مالك لم تكن بمنأى عن النقد و الغض[4]، ولكن لابن مالك مؤيّدين يقدِّرون اجتهاده، و من هؤلاء ابن الوردي حيث قال:

---

(6) نفسه، ص 82.
(1) المقري، نفح الطيب، ج3، ص 440.
(2) نفسه، ج3، ص 440.
(3) نفسه، ج3، ص 441.
(4) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 34.

يَا عَائِبًا أَلْفِيَـةَ ابْنِ مَـالِكٍ وَغَـائِبًا عَنْ حِفْظِهَا وَ فَهْمِهَا

أَمَا تَرَاهَا قَدْ حَـوَتْ فُضَـائِلاً كَثِيرَةً فَلاَ تَجُرْ فِي ظُلْمِهَـا

وَازْجُرْ لِمَنْ جَادَلَ مَنْ يَحْفَظُهَا برَابِعٍ وَ خَـامِسٍ مِنِ اسْمِهَـا

يعني "صَهْ" فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت[5].

و قال بعض المغاربة يمدح ابن مالك و ألفيته[6]:

لَقَدْ مَزَّقْتَ قَلْبي سِهَـامُ جُفُونِهَـا كَمَا مَزَّقَ اللَّخْمِيُ مَذْهَبَ مَالِكِ

وَصَالَ عَلَى الأَوْصَالِ بالقَدِّ قدُّهَا فَأَضْحَتْ كَأَبْيَاتٍ بتَقْطِيعِ مَالِكِ

وَ قَلَّدْتُ إِذْ ذَاكَ الهَوَى لِمُرَادِهَا كَتَقْلِيدِ أَعْلاَمِ النُّحَاةِ ابْنَ مَـالِكِ

وَمَلَّكْتُهَا رِقِّي لِرِقَّةِ لَفْظِهَـا وَإِنْ كُنْتُ لاَ أَرْضَاهُ مِلْكًا لِمَالِكِ

وَنَادَيْتُهَا يَا مُنْيَتِي بَذْلُ مُهْجَتِي وَمَالِي قَلِيلٌ فِي بَدِيعِ جَمَـالِكِ

و على هذا النّحو أُعجب معاصرو ابن مالك كما أعجبت القرون التالية ببراعته «في صياغة ألفيته التي فاقت غيرها من الألفيات، فاهتم مدرسو النّحو بشرحها وبتعليق الحواشي على شروحها، واستمرت حركة تأليف الشروح على الألفية دون انقطاع أكثر من خمسة قرون»[1].

2-2-4-2- شروح الألفية:

وضح مما فات أنّ ألفية ابن مالك كانت مرجعا للنحاة، ومقصدا للدارسين والباحثين في جميع البيئات التي تعنى بدراسة العربية. و لعلّ الباعث على هذا الاهتمام أنها «جمعت مسائل النّحو وقواعده في ألف بيت، يسهل حفظها ويتيسر الإلمام بها، إلاّ أنها كانت موجزة بسبب قيود النظم، والإيجاز الذي يقتضيه حصر

(5) المقري، نفح الطيب، ج3، ص 440-441.
(6) نفسه، ج3، ص 441.
(1) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص 92.

القواعد في مثل هذه المنظومات»[2]، ممّا أدّى إلى « غلبة الغموض و الإبهام على مواضع كثيرة منها، و هذا لا ينجلي إلاّ بجهود الشّرّاح الذين اهتموا بتراث ابن مالك عامة و بألفيته خاصة»[3] ورأوا أنّ من واجبهم بسط مسائل الألفية وتوضيح ما استشكل منها، وما خفي على الأذهان من مدلولاتها التي تحتجب وراء موجز العبارات، فقاموا بشرحها تذليلا لصعاب النّحو وخدمة لمتعلميه.

وهذا ما يعبّر عنه ابن هشام في مقدمة كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ إذ يقول: «فإنّ كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي –رحمه الله- كتاب صغر حجما، وغزر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كان يعدّ من جملة الألغاز. وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، و ربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهدا في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه، وسميته : أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك»[1].

ويوضّح المكودي الأسباب التي دفعت به إلى شرح الألفية، فيقول في تقديمه لشرحه: « فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذّب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفّاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرّب لما شرد من عباراتها من غير تعرّض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ولا إنشاد شواهد إلاّ مالا بدّ منه ولا إيراد مذاهب إلاّ مالا مندوحة عنه يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أنّ بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب مني أن أضع شرحا على نحو ما ذكرته وأبين

(2) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 369.
(3) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 36.
(1) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997، ص 31.

ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبته إلى ما اقترح علي وأسعفته بما أمل لدي»[2].

ولما كان الأمر كذلك، شُغل العلماء بشرح الألفية والتعليق عليها « منذ عهد الناظم. وقد شجّعهم على ذلك اهتمام الأيوبيين بالمدارس ونشرها في أنحاء الشام ومصر، تلك المدارس التي احتضنت الألفية وما شابهها من متون العربية، وقرّرت تدريسها للطلبة و الناشئة، فعمل الشراح، وأغلبهم معلمون على تلقينها للناشئة، و شرحها شروحا تقرّبها إلى أذهانهم، و تتناسب ومستوياتهم... فالجانب التعليمي إذاً هو السبب الرئيسي في انصراف النّحاة و التلاميذ إلى الألفية بالدرس و الشرح، كلّ حسب منزلته ومستواه»[3].

وقد تكفّل كشف الظنون ببيان هؤلاء الشراح و التعريف بهم على النّحو الآتي :

1- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن المصنف وكان شرحه منقحا اشتهر بشرح ابن المصنف فرغ من تأليفه سنة 676هـ، خطّأ فيه والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من القرآن الكريم. قال عنه الصفدي: « لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ، ولا أجزل منه على كثرة شروحها»[1].

وأسهم في التعليق على شرح ابن المصنف ووضع الحواشي عليه عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني (ت819 هـ) [2] وبدر الدين محمود بن أحمد العيني

(2) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1996، ص7.
(3) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 36-37.
(1) كشف الظنون، ج1، ص 151.
(2)عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان، أصله من حماة، ومولده في "ينبع" (على شاطئ البحر الأحمر)، تتلمذ لابن خلدون، و نظر في كل فن، وكان مكثرا من التصنيف، من كتبه "المسعف" و "المعين" في النحو، وحاشية على المغني، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص282.

(ت855 هـ) [3] وشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت 994هـ) [4] وعلى الشرح أيضا تعليقة لجلال الدين السيوطي سمّاها "المشنف على ابن المصنف"[5].

2-محمد بن أبي الفتح الحنبلي النّحوي (ت 709 هـ)[6].

3-شمس الدين محمد بن محمد الجزري(ت 711 هـ)[7].

4-نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي (ت 721 هـ)[8].

5-برهان الدين إبراهيم بن الفزاري (ت 729 هـ)[9].

6-أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي النّحوي وسمّى شرحه "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" ولم يكمله[10].

7-شمس الدين حسن بن القاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم النّحوي (ت 749 هـ)[11].

8-زين الدين عمر بن المظفر بن الوردي (ت 749 هـ)[12].

9-شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن اللبان المصري (ت 749 هـ)[13].

10-جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي(ت 762 هـ)[1].

11-جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النّحوي. وسمّى شرحه: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ثم اشتهر بالتوضيح ولابن هشام أيضا عدة حواش على الألفية منها: "دفع الخصاصة عن الخلاصة"[2].

---

(3) كان إماما عالما عارفا بالعربية و التصريف وغيرهما، حافظا للغة، كثير الاستعمال لحوشيها، وله مصنفات كثيرة منها: شرح الشواهد الكبير والصغير، طبقات الشعراء، مختصر تاريخ ابن عساكر، و غيرها، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص275-276.

(4) فاضل، من أهل مصر، من تصانيفه: "الآيات البينات في شرح جمع الجوامع" للسبكي، حاشية على شرح المعصوم لكافية ابن الحاجب، الحواشي والنكات والفوائد المحررات، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص189 و إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص149.

(5)كشف الظنون، ج1، ص152.

(6)كان إماما عالما فاضلا، له معرفة تامة بالنحو، جيّد الخبرة بألفاظ الحديث، صنّف شرحا على الجرجانية كبيرا، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص207-208.

(7) له ديوان شعر و"شرح أسئلة الأرموي" و "شرح منهاج الوصول" للبيضاوي، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص142.

(8) قاض،شافعي، من أهل "إسنا" (بصعيد مصر)، و يقال له الأسنائي أيضا، نسبة إليها، له نثر ألفية ابن مالك في النحو، واختصر الوسيط والوجيز في الفقه، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص73.

(9) من كبار الشافعية، مصري الأصل، من بيت علم، من كتبه: "تعليق على التنبيه" في فقه الشافعية، و تعليق على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، و الإعلام بفضائل الشام، ينظر: نفسه ج1، ص39.

(10) كشف الظنون، ج1، ص153.

(11) نحوي، لغوي، فقيه، أتقن العربية و القراءات، له "شرح التسهيل"، "شرح المفصل" و "الجنى الداني في حروف المعاني"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص517.

(12) كشف الظنون، ج1، ص153.

(13) من علماء العربية، ولد و نشأ بدمشق، و استقر و توفي بمصر، من كتبه: ألفية في النحو، قيل: لم يصنف في العربية مثلها، و ديوان خطب و "رد معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص223.

(1) برع في الفقه و العربية، وانتهت إليه رئاسة الشافعية، و صار المشار إليه بالديار المصرية، و درّس و أفتى، ألف في النحو "الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية"، و شرح عروض ابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص92-93.

وقد توجّهت همم علماء النّحو إلى وضع حواش على التوضيح أشهرها[3]:

- حاشية عزالدين محمد بن أبي بكر بن جماعة.
- حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري المتوفى في حدود 870 هـ[4].
- حاشية محي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السعدي المكي(ت880 هـ)[5]. سمّاها "رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك".
- حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى في حدود 890 هـ[6].
- حاشية جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. سمّاها : "التوشيح".

12- أبو أمامة محمد بن علي بن النقاش الدكاكي[7].

13- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن القيم الجوزية (ت765هـ). وسمّى شرحه "إرشاد السالك"[8].

14- أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الشهير بابن عقيل النّحوي (ت769هـ). وعلى شرحه حاشية لجلال الدين السيوطي سمّاها: "السيف الصقيل على شرح ابن عقيل"[9].

15- شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي(ت777 هـ)[1].

---

(2) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص154.
(3) ينظر: نفسه، ج1، ص154-155.
(4) برع في الفقه والأصول وغير ذلك، لازم التدريس، و ولّى مشيخة مدرسة زين الدين الأستادار، ثم تركها، و درس التفسير بالمنصورية، والفقه بالأشرفية العتيقة، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص231.
(5) كان كثير الحفظ للآداب والنوادر، والأشعار والأخبار، وتراجم الناس و أحوالهم، برع في الفقه والعربية، وتصدر بمكة للإفتاء وتدريس الفقه والتفسير والعربية وغير ذلك، ألف: "هداية السبيل في شرح التسهيل"، حاشية على شرح الألفية للمكودي، ينظر: نفسه،ج2، ص104-105.
(6) قاض، من فقهاء الحنفية، أصله من "الكرك" (في شرقي الأردن) و إليها نسبته، قرأ على علماء مصر، و ولّى قضاء الحنفية في أيام الناصر ابن الأشرف، من كتبه "فيض المولى الكريم" و "الفتاوى"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص39.
(7) كشف الظنون، ج1، ص153.
(8) نفسه، ج1، ص153.
(9) ينظر: نفسه، ج1، ص152.

16- محمد بن محمد بن جابر الأعمى النّحوي[2].

17- برهان الدين إبراهيم بن عبدالله الحكري المصري (ت 780 هـ)[3].

18- سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقن (ت 804 هـ)[4].

19- أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي الفاسي، وعلى شرحه حاشية لعبد القادر بن أبي القاسم العبادي[5].

20- جمال الدين يوسف بن الحسن الحموي(ت 809 هـ)[6].

21- جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب دَارَيَّا (ت 810 هـ)[7].

22- أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسباني المتوفى في حدود 815 هـ[8].

23- شمس الدين محمد بن زين الدين (ت 845 هـ)[9] وقد شرح الألفية نظما.

24- محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النّحوي[10].

25- إبراهيم بن موسى الكركي (ت 853 هـ)[11].

26- تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت 872 هـ) [1] و سمى شرحه : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.

---

(1) برع في اللغة والنحو و الفقه، وكان حسن النظم و النثر، ولّى قضاء العسكر و إفتاء دار العدل، و درّس بالجامع الطولوني وغيره، و له من التصانيف: "حاشية على المغني لابن هشام"، "روض الأفهام في أقسام الاستفهام"، "التذكرة"، ينظر: بغية العاة، ج1، ص155-156.

(2) ينظر: الزركلي، الأعلام، ج6، ص225.

(3) نحوي، من أهل "الحكرة" بقرب الطائف، سكن مصر، و تولى القضاء بالمدينة، وناب بالحكم في القدس و الخليل، ينظر: نفسه، ج1، ص43.

(4) من أكابر العلماء بالحديث و الفقه وتاريخ الرجال، أصله من وادي "آش" (بالأندلس) و مولده و وفاته في القاهرة، له نحو ثلاثمائة مصنف منها: "طبقات المحدثين"، و "طبقات القراء" و "العقد المذهب"، ينظر: نفسه، ج5، ص218.

(5) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص152.

(6) فقيه شافعي، عرف بابن خطيب المنصورية، من أهل حماة مولدا و وفاة، له: "الاهتمام في شرح أحاديث الأحكام"، و شرح ألفية ابن معط في النحو، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج9، ص299.

(7) أديب، شاعر، صنف في العربية، و كانت أجلّ علمه، مع مشاركة جيّدة في العلوم النقلية و العقلية، له كتاب الليث و الضرغام في اللغة، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص25 .

(8) حافظ، مؤرخ، من أهل دمشق مولدا و وفاة، ولّى قضاء القضاة فيها غير مرة، من كتبه: "جامع التفاسير" و "طبقات الشافعية"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص93.

(9) عالم بالقراءات، كثير النظم، ولد بالنحرارية (من الغربية بمصر)، له منظومات في القراءات، أفرد بها قراءة كل إمام من السبعة بمنظومة، و له ديوان كبير، ينظر: نفسه، ج6، ص368 .

(10) كشف الظنون، ج1، ص 153.

(11) عالم بالقراءات والفقه والعربية، ولد في كرك الشوبك (بشرقي الأردن)، و أقام مدة في القدس و الخليل، و تردّد إلى مصر، و ولى قضاء المحلة، و ناب في القضاء بمنوف، من كتبه: "مرقاة اللبيب إلى علم الأعاريب"، و له مختصرات و حواش في التفسير وفقه الشافعية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص71 .

(1) محدث، مفسّر، نحوي، ولد بالإسكندرية، و تعلم و مات في القاهرة، له "شرح المغنى لابن هشام"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص219.

27- نور الدين علي بن محمد الأشموني المتوفى في حدود 900 هـ[2].

ولم يكتف العلماء بوضع الشروح المتعددة للألفية؛ بل تولّوا أيضا إعرابها لتكون مجالا لتمرين الطلاب على الإعراب[3]. و من الذين أسهموا في هذا المضمار شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي، و الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، و قد سمّى إعرابه "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"[4].

ولمكانة الشواهد في نفوس النحاة اهتم بعضهم بشرح شواهد شروح الألفية، ومن هذا القبيل ما فعله أبو محمد محمود بن أحمد العيني؛ إذ قام بشرح الشواهد الكبرى المعروفة بشواهد العيني، وهي الشواهد التي جمعها من شروح التوضيح و شرح ابن المصنف و ابن أم قاسم وابن هشام و ابن عقيل[5].

إنّ وفرة شروح الألفية دليل على أهميتها و تفوّقها على غيرها من المنظومات النحوية الألفية وغير الألفية؛ بل على كثير من كتب النّحو. و قد تنافس الشراح في تقديم شروح واضحة المعالم سهلة التناول لألفية ابن مالك، و تفاوتت شروحهم بين الإيجاز والإسهاب تبعا للمستوى الذي خصّصت له؛ لأنّ المتعلمين ليسوا مبتدئين بالضرورة فللتعليم مستويات متعددة، و ليس له سن معينة، و بذلك أسهموا في تيسير النحو على المتعلمين و تقريبه إلى أذهانهم[6].

و على الرغم من كثرة السنين التي مرت على تأليف ألفية ابن مالك لم ينقطع الاهتمام بها إلى يومنا هذا؛ إذ لا تزال المعاهد التي أخذت على عاتقها دراسة اللّغة العربية في الوطن العربي تظفر فيها ألفية ابن مالك بشروحها و تعليقاتها بنصيب كبير[7].

(2) كشف الظنون، ج1، ص 153.
(3) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 176.
(4) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 154.
(5) ينظر: نفسه، ج1، ص 154.
(6) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 76-78.
(7) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 177.

و يبدو أنّ ما تحقّق لألفية ابن مالك من الشهرة والانتشار قد حفّز النّحاة على تأليف منظومات ألفية في النّحو، فنظم ابن اللبّان ألفية ضمّنها كثيرا من فوائد التسهيل والمقرّب[1]، ونظم الآثاري (ت 828 هـ)[2] ألفية عدتها تسعة وعشرون و ألف بيت من الرجز المشطور المزدوج، سماها "كفاية الغلام في إعراب الكلام"، ومهّد لها بثلاثين بيتا، و بدأها بحمد الله و بيان فضل العلم عامة و علم النّحو خاصة، وزعم أنّها فاقت ألفيتي ابن معط و ابن مالك، فقال[3]:

الحمدُ للهِ الذي من اقتربْ لنحو بابِ فضلهِ نَالَ الأرَبْ

و هذه ألفيةٌ للمبتدِي مُعينةٌ على بلوغ المقصدِ

سميتُها كفايةَ الغلامِ ليعرفَ الإعرابَ في الكلامِ

فصولها عشْرٌ جلاها العُرْفُ الاسمُ ثمّ الفعلُ ثم الحرفُ

ثم بدأها بمقدّمة سمّاها: "فاتحة الأصول"، و أنهاها بخاتمة سمّاها "خاتمة الفصول" فقال[4]:

و قبلَها فاتحةُ الأصولِ وبعدها خاتمةُ الفصولِ

قائمةٌ بأوضحِ المسالكِ عن ابن معطٍ، وعن ابنِ مالكِ

و نظم المكناسي (ت 964 هـ)[5] ألفية في النّحو[6]، و نظم الجلال السيوطي ألفية عدّة أبياتها قرابة ألف من الرجز المشطور، سمّاها " الفريدة في النحو و التصريف و الخط"، و مطلعها[7]:

أقول بعد الحمدِ و السلامِ على النبيّ أفصح الأنامِ

النّحوُ خير مابه المرءُ عُنِي إذ ليس علمٌ عنه حقّاً يَغْتَنِي

(1) ينظر: محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 25.
(2) هو زين الدين شعبان بن محمد، لغوي له من التآليف شرح على ألفية ابن مالك، "العقد البديع في مدح الشفيع"، "الهداية في شرح الكفاية"، وغيرها، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 416-417.
(3) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 25-26.
(4) نفسه، 26.
(5) هو عز الدين بن عبد العزيز المغربي المالكي، شيخ القراء بالمدينة المنورة، له: "تحفة الأحباب في التصريف" و منظومة فقهية، ينظر : إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 584.
(6) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 26.
(7)نفسه، ص 26-27.

وقد زها فيما على ابن مالك و ألفيته، فقال[1]:

و هذه ألفية فيه حوتْ أصولَهُ ونَفْعَ طُلاَّبٍ نَـوَتْ

فائقة ألفية ابن مــالكِ لكونـها واضحة المسـالكِ

وجمْعِها منَ الأُصُولِ مَا خَلَتْ عنه وضبطِ مُرسلاتٍ أهملتْ

و نظم العزّي (ت 1035 هـ)[2] أرجوزة ألفية، مطلعها[3]:

قال محمّدُ هو ابنُ صالح أحمدُ ربِّي الله خيرَ فاتح

و نظم الأجهوري (ت 1066 هـ)[4] ألفية زاد فيها على ألفية السيوطي، و قال: فائقة ألفية السيوطي[5].

هذا السعي الحثيث من قبل النحاة وما تكلّفوه من جهد في نظم قواعد العربية ومسائلها – على ما في نظم العلوم من مشقّة- لدليلٌ واضح على جهودهم الرامية إلى تعليم الناشئة، وتلقينهم خلاصة النحو وأصوله؛ فقد أسهمت هذه المنظومات في الحفاظ على أساسيات علوم اللغة، ولا يزال الدّارسون إلى يومنا هذا يستظهرونها، ويفيدون منها أيّما إفادة.

(1) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 27.
(2) هو محمد بن صالح التّمُرتاشي، فقيه، له منظومة في المناسخات، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص 274.
(3) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 28.
(4) هو علي بن زين العابدين بن محمد، أبو الإرشاد المصري، فقيه، له " شرح ألفية ابن مالك"، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 758.
(5) محمود نجيب، المنظومات النّحوية و شروحها، ص 28.

1- وضعُ الشروح في التراث النحوي:

اتضح مما تقدم أنّ تأليف المتون والمنظومات النحوية الذي شاع منذ القرن السابع الهجري إنمّا ظهر لتحقيق أغراض تعليمية، وازدادت الحاجة إلى هذا اللون من التصنيف « بسبب الحرص على صيانة التراث و حمايته من التلف لما بلي به العالم العربي الإسلامي من انعدام الاستقرار و ما شعر به من تهديد لحضارته و ثقافته»[1]. و يظهر أنّ الحامل للنحاة على الإكثار من هذه التآليف الموجزة هو « حبهم في سرعة تلافي ما ضاع من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يُسهّلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنّفوها كعلاج بدا لهم»[2].

و على الرغم مما تميزت به هذه المختصرات « من مبادئ تربوية مفيدة كانتقاء الموضوعات والتدرج في عرضها، و ترتيبها، و الوضوح في تحديد عناصرها، و تهذيب مسائلها»[3]؛ إلاّ أنّ عبد الوارث مبروك سعيد يأخذ على بعضها المبالغة « في التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حد الغموض والتعقيد، خاصة في المنظومات بسبب ما فرضته قيود الوزن والقافية»[4]، و يعزو ذلك إلى لغتها المعمّاة التي «يصعب على الدارس وحده فهمها بله دراسة النحو من خلالها»[5].

ويشير عباس حسن إلى أنّ استيعابها كان يقتضي من طلبة النحو أن يكونوا « فارغين لها، منقطعين لحفظها ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أستاذيهم وعلمائهم، والرجوع إليهم، وإلى الشروح و التقارير»[6].

ويعبّر عبد الحميد حسن عن الموقف نفسه؛ إذ يرى أنّ العناء الذي يبذل في فهمها قد يكون «مستنفذا لزمن كان المتعلم في غنى عن إضاعته لو استقى

(1) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 142.
(2) محمد طنطاوي، نشأة النحو، ص 161-162.
(3)محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 191.
(4) في إصلاح النحو العربي، ص 43.
(5)نفسه، ص 13.
(6) اللغة و النحو بين القديم و الحديث، ص 224.

المعلومات بطريقة مباشرة من عبارات تامة وافية»[7]. وهذا يعني في عبارة موجزة أنّ «التطويل مع التبسيط أفيد وأنفع تربويا من الاختصار والإيجاز مع الإبهام و التعقيد»[8].

وقد عاب ابن خلدون الولع بتصنيف المختصرات، وعدّ ذلك فسادا في التعليم وإخلالا بالتحصيل « وذلك لأنّ فيه تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد... ثم فيه مع ذلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل من بينها. لأنّ ألفاظ المختصرات نجدها لأجل ذلك صعبة عويصة، فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت. ثم بعد ذلك كله فالملكة الحاصلة من التعليم في تلك المختصرات، إذا تم على سداده، ولم تعقبه آفة، فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات البسيطة المطولة»[1].

و مع أنّ ابن خلدون صرّح بهذا الرأي في المختصرات، فإنّه ينادي بأن يكون التعليم على التدريج فيقول في موضع آخر: « اعلم أنّ تلقين العلوم للمتعلمين إنمّا يكون مفيدا، إذا كان على التدريج، شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب. ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه... ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان، و يخرج عن الإجمال، و يذكر له ما هنالك من الخلاف و وجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته. ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصا ولا مبهما ولا منغلقا إلا وضّحه وفتح له مقفله، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته»[2].

---

(7) عبد الحميد حسن ، القواعد النحوية مادتها و طريقتها، القاهرة، مطبعة العلوم، 1946، ص 271 عن أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 146.
(8)محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النحو، ص 193.
(1) المقدمة، ص 551.
(2) نفسه، ص 551-552.

فابن خلدون حين «عاب على المصنفين مختصراتهم إنمّا كان يعني أنّها قد تكون غير ملائمة للمبتدئين الذين لم يستعدوا بعد لقبولها، فيصعب فهمها عليهم فينصرفون من أول الأمر عن العلم الذي هم في حاجة إليه»[3] . ولعلّ هذا الوضع هو الذي حمل النحاة على بسط متون النحو وتوضيح غوامضها وتيسير مصاعبها بشروحهم المتعددة وبعض هذه الشروح من تأليف أصحاب المتون أنفسهم[4]. وقد شاع «هذا النظام، وهو نظام المتون والشروح منذ عصر المماليك في أواسط القرن السابع الهجري»[5] .

فالناظر إلى صفحات تاريخ النحويين لهذا العصر وتراجم علمائه ستطالعه هذه الحقيقة، ويتبيّن له – لا محالة – أنّ معظم مؤلفاتهم متون وشروح، فما أجدر عصر المماليك بتسميته عهد المتون والشروح[1]، شروح المؤلّفات النحوية التي صنفها «مشاهير النحاة السابقين أمثال سيبويه و ابن عصفور و الجرجاني والزجاجي وأبي علي الفارسي و ابن بابشاذ و الزمخشري، وشروح المؤلّفات النحوية التي وضعها النحاة المعاصرون من أمثال ابن الحاجب و ابن مالك و ابن هشام»[2] .

ومن اللافت للأنظار أنّ «التأليف على عمومه في خلال هذا العهد قد طرأ عليه اتجاه جديد، وذلك أنّ معظم المؤلفات السابقة كانت زعيمة بالإبانة عن نفسها بنفسها لا ترتقب تفسيرا ولا توضيحا مع النزوع إلى الوجهة النحوية... وممن ألّف مختصرا على هذا النهج قديما الزجاجي في الجمل الكبيرة وعبد القاهر الجرجاني في جمله أيضا، أمّا في هذا العهد فقد طفق المؤلفون ينشئون المتون مع استيعابها لما في المطولات ويفتنون في سبيل إيجازها ما وسعتهم قدرتهم. ومن هنا مست الحاجة إلى

(3) محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 89.
(4) من أمثلة ذلك قطر الندى و شرحه و شذور الذهب و شرحه لابن هشام.
(5) عبد الحميد حسن، القواعد النحوية، ص 270 عن أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 146.
(1) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 162.
(2) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 443.

الشروح وربما جللت بالحواشي وأقرب الأمثلة لهذا شروح كافية ابن الحاجب وألفية ابن مالك وكافيته ومغني ابن هشام وتوضيحه وبعض حواشيها»[3].

فطابع التأليف والتصنيف إذًا كان يسير على هذا الدّرب وينسج على هذا المنوال، وكان نحويّو هذه الفترة يبذلون كل ما في وسعهم لشرح الكتب النحوية السائدة آنذاك، فما إن يحظى كتاب منها بالشهرة حتى يتسابق الدارسون إلى شرحه والتعليق عليه، والنظر في شواهده، ومناقشة مسائله، حتى تذلّل طريق النحو أمام السائرين فيها[4] ، وعملوا من ناحية أخرى على الاحتفاظ بالمؤلّفات التي وضعت أيام كان للنحو نهضة وأرادوا أن يقرّبوها لأبناء عصرهم، ويجعلوا قواعدها في متناول الناشئين فتجرّدوا لشرحها، وكان الغالب على شرحهم الوضوح وعدم التعمق في الأساليب المنطقية والفلسفية ولم تظهر في هذا الوقت حواش على هذه الشروح إلاّ في زمن متأخر نشأ بعد نهاية القرن الثامن، فهذه الفترة فترة الشروح التي تكشف المراد، و تبيّن الغرض، وتجلي المسائل في وضوح[1]. وعلى رأس الكتب التي حظيت بقدر كبير من العناية على مرّ العصور:

1-1- كتاب سيبويه :

لقي كتاب سيبويه منذ تأليفه اهتماما كبيرا، فقد قام على خدمته عدد كبير من العلماء المشهورين، تناولوه بين شرح له، أو تعليق عليه، أو تفسير لأبياته، أو كلام على أبنيته فضلا عن أولئك الذين اختصروه أو اختصروا شروحه، أو اعترضوا عليه، أو ردّوا على تلك الاعتراضات في المشرق والمغرب والأندلس[2] . فممّن شرحه:

1- أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري (ت248هـ)[3].

(3) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 161.
(4) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 131.
(1) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 141.
(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 37.
(3) الفهرست، ص259.

2- أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير (ت315هـ)[4].

3- أبو بكر محمد بن السري بن السراج البغدادي[5].

4- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بمبرمان (ت345هـ)[6].

5- عبد الله بن جعفر بن درستويه[7].

6- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي[8].

7- أحمد بن أبان اللغوي الأندلسي (ت 382هـ)[9].

8- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني[10].

9- أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري (ت 449 هـ) شرح بعض كتاب سيبويه[1].

10- أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي (ت528هـ)[2].

11- أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي المعروف بابن خروف (ت 606هـ)[3]. وسمى كتابه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"[4].

12-أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي المشهور بالصفار المتوفى بعد سنة 630هـ[5].

---

(4) معجم الأدباء، ج4، ص 1771.
(5) الفهرست، ص280.
(6) أخذ عن المبرّد، و أكثر بعده عن الزجاج، و كان قيّما بالنحو، أخذ عنه الفارسي و السيرافي، وله من التصانيف: شرح كتاب الأخفش، النحو المجموع على العلل، التلقين، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص175-177.
(7) معجم الأدباء، ج3، ص 1332.
(8) كشف الظنون، ج2، ص 1427.
(9) عالم أندلسي كبير، كان في أيام الحكم بن المستنصر، و عرف بصاحب الشرطة، وهو مصنف كتاب "العالم" في اللغة، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص81.
(10) الفهرست، ص287.
(1) كشف الظنون، ج2، ص 1428.
(2)كان متفرّدا في زمانه بإتقانه لعلم العربية ومشاركته في الحديث وعلمه بأسماء رجاله ونقلته، وله من الكتب: "شرح أصول ابن السراج"، "شرح الإيضاح"، "شرح الجمل"، و غيرها، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص142-143.
(3) ذُكر بالعلم و الفهم، و أخذ النحو عن أبي بكر بن طاهر المعروف بالخدبّ صاحب الحواشي على كتاب سيبويه بمدينة فاس، وله تصانيف منها: "شرح كتاب الجمل"، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص1969-1970.
(4)كشف الظنون، ج2، ص 1427.

13-أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)[6].

14-أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج (ت651هـ)[7].

15-أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي المعروف بالخفاف (ت657هـ)[8].

16-أبو الحسين علي بن محمد الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت680هـ)[9].

17-أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيلي[10].

18-أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي وقد لخص شرح الصفار وسماه "الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار"[11].

و ممّن علق عليه :

1-أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي[1].

2-أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي المعروف بالشَّلَوْبين الكبير[2].

وممّن شرح مشكلاته ونكته وأبنيته :

1-أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمى له كتاب الأبنية وله أيضا غريب سيبويه[3].

---

(5) صحب الشلوبين و ابن عصفور، و يقال إنّ شرحه من أحسن شروح الكتاب، و يردّ فيه كثيرا على الشلوبين، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص256.

(6)إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص655.

(7)كان متحققا بالعربية، حافظا للغات، مقدما في العروض، وله من الكتب: "مختصر خصائص ابن جني"، "مختصر المستصفى"، "إيرادات على المقرب"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 359-360، وكشف الظنون، ج2، ص1427.

(8) قرأ النحو على الشلوبين، وكان نحويا بارعا، صنّف: "شرح إيضاح الفارسي"، و"شرح لمع ابن جني"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص473.

(9) بلغ الغاية في علم النحو، و لازم الشلوبين، له شرح الجمل، و يقال إن شرحه لكتاب سيبويه جمع بين شرحي السيرافي و ابن خروف باختصار حسن، ينظر: نفسه، ج2، ص204.

(10) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص649.

(11) بغية الوعاة، ج1، ص282.

(1) كشف الظنون، ج2، ص1427.

(2) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص786.

(3) الفهرست، ص 257.

2-أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت249هـ)[4] له شرح نكت الكتاب[5].

3-أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت250 هـ)[6] له تفسير أبنية الكتاب[7].

4-أبو العباس محمد بن يزيد المبرد له المدخل إلى كتاب سيبويه[8].

5-أحمد بن يحي ثعلب له تفسير أبنية الكتاب[9].

6-أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت380هـ) له كتاب في أبنية سيبويه[10].

7-أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي ابن الطراوة (ت528هـ)[11] له المقدمات على كتاب سيبويه[12].

8-محمد بن علي الفخار الجذامي المالقي (ت723هـ)[13] له شرح مشكل الكتاب.[14]

2-1- الجمل للزجاجي :

من تصنيف «أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. قيل إنّه من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلاّ انتفع به، وتحدثنا الروايات أيضا أنّ الزجاجي صنفه بمكة المكرمة وكان كلّما فرغ من باب طاف أسبوعا، ودعا الله سبحانه أن يغفر له،

(4) كان نحويا لغويا راوية، روى عن الأصمعي و أبي عبيدة، وله من التصانيف: "كتاب النقط و الشكل"، "كتاب الأمثال"، ينظر:معجم الأدباء، ج1، ص67-68.
(5) الفهرست، ص 261.
(6) كان عالما باللغة و الشعر، حسن المعرفة بالعروض، و له من الكتب: "كتاب ما تلحن فيه العامة"، "كتاب المذكر و المؤنث"، "كتاب المقصور والممدود"، ينظر: نفسه، ص 263-264.
(7) خزانة الأدب، ج1 ، ص358.
(8) معجم الأدباء، ج6، ص 2684.
(9) خزانة الأدب، ج1، ص358.
(10)كشف الظنون، ج2، ص 1428.
(11) إمام في النحو، قرأ عليه أكثر أهل الأندلس، وكان يعرف بالأستاذ، ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1402.
(12) بغية الوعاة، ج1، ص602.
(13)كان عالما بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث، وله من التصانيف: شرح الرسالة، شرح المختصر، شرح قوانين الجزولية، ينظر: نفسه، ج1، ص187-188.
(14) كشف الظنون، ج2، 1428.

وأن ينتفع به قارئه»[1] ، وكتاب الجمل من كتب النحو المهمة ولذلك تناوله العلماء بالشرح والتعليق، ومن شروحه:

1- شرح أبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف (ت390هـ)[2].
2- شرح أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي (ت431هـ)[3].
3- شرح مشكل الجمل لخلف بن فتح بن جودي القيسي (ت434هـ)[4].
4- عون الجمل لأبي العلاء المعري[5].
5- شرح الجمل لأبي الحسن طاهر بن أحمد المعروف بابن بابشاذ[6].
6- شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ)[7].
7- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت521هـ) وصفه حاجي خليفة بأنّه أحسن شروح الجمل[8]. ولعلّ هدفه يتضح من عنوانه، وقد زاده البطليوسي توضيحا في مقدمة جاء فيها: « وليس غرضي أن أستوفي مالم يذكره من أنواع هذا العلم و أقسامه، و إنمّا غرضي أن أنبه على أغلاطه، والمختل من كلامه»[9].
8- شرح أبي عبد الله محمد بن علي بن حميدة الحلي (ت550هـ)[10].
9- شرح الجمل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت567 هـ)[1].

---

(1) كشف الظنون، ج1، ص 603.
(2) إمام في العربية، أستاذ في الآداب، مقدّم في الشعر، له في النحو كتاب اعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 542.
(3) كان قيّما بعلم المنطق، روى كثيرا من الأدب، وشرح جمل الزجاجي، ينظر: معجم الأدباء، ج2، ص 774.
(4) كان مقرئا نحويا حافظا للحديث، غزير الرواية، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 556.
(5) معجم الأدباء، ج1، ص 434.
(6) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص430.
(7)كان عالما بالعربية و اللغة و معاني الأشعار، حافظا لها، صارت إليه الرحلة في زمانه، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص356.
(8) كشف الظنون، ج1، ص 603.
(9) البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق و تعليق حمزة عبد الله النشرتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003، ص 19.
(10) كانت له معرفة جيّدة بالنحو و اللغة، قرأ على ابن الخشاب، و لازمه حتّى برع، و صنّف كتبا منها: "شرح اللمع لابن جني"، "كتاب في التصريف"، "الروضة في النحو"، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 173.

10-شرح أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ) ولم يتم[2].

11-شرح أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الأندلسي[3].

12- شرح أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن عصفور الإشبيلي[4].

13-شرح أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع[5].

14-شرح الجمل لابن هشام[6].

15-تقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطي (ت783هـ)[7].

3-1- الإيضاح لأبي علي الفارسي:

(1) كان أعلم أهل زمانه بالنحو، و كانت له معرفة بالحديث و التفسير و اللغة و المنطق و الحساب و الهندسة، صنّف: شرح اللمع لابن جني لم يتم، والردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو، ينظر: معجم الأدباء، ج4، ص1494-1495.

(2) كان عالما بالعربية و اللغة و القراءات، عارفا بعلم الكلام و الأصول، حافظا للتاريخ، تصدر للإقراء والتدريس، و روى عن ابن العربي و ابن الطراوة، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص81.

(3) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص704.

(4) بغية الوعاة، ج2، ص 210.

(5) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص713.

(6) كشف الظنون، ج1 ، ص 604.

(7) الزجاجي، الجمل، عني بنشره و تحقيقه و شرحه ابن أبي شنب، باريس، مطبعة كلنكسيك، ط2، 1957، ص 14.

لقي كتاب الإيضاح عناية كبيرة من العلماء، وحظي منهم باهتمام زائد، فأقبلوا عليه، يصنفون له شروحا، ويعلقون عليه، ويتناولون أبياته بالشروح والتوضيح، ويعترضون عليه، ويختصرونه، وينظمونه[1].

فمن شرّاح الإيضاح:

1- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي (ت 406هـ)[2].

2- أبو القاسم علي بن عبيد الله بن الدقاق (ت 415هـ)[3].

3- أبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت 420هـ)[4].

4- أبو القاسم زيد بن علي الفسوي (ت 467هـ)[5].

5- عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني[6].

6- حسن بن أحمد المعروف بابن البنا المصري (ت 471 هـ)[7].

7- أبو الحسن علي بن أحمد بن باذش[8].

8- محمد بن حكم بن محمد السرقسطي (ت 538هـ)[9].

9-أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان (ت 559هـ)[10].

10- كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري[11].

11- أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري[1].

---

(1) ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، ص 6.

(2) كان نحويا لغويا قيما بالقياس و الافتنان في العلوم العربية، و له من الكتب: كتاب شرح الجرمي، ينظر: معجم الأدباء، ج1، ص 204-205.

(3) أحد أئمة النحو، أخذ عن الفارسي و الرماني و السيرافي، و تخرج به خلق كثيرون، وله: شرح الجرمي، العروض، المقدمات، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص178.

(4) أحد أئمة النحويين الجيدي النظر، الدقيقي الفهم و القياس، أخذ عن أبي سعيد السيرافي و أبي علي الفارسي، و له تصانيف منها: شرح مختصر الجرمي، البديع في النحو، شرح البلغة، ينظر: معجم الأدباء، ج4، ص1828-1829.

(5) كان فاضلا عالما بعلم اللغة و النحو، عارفا بعلوم كثيرة، سكن دمشق و أقرأ بها، و شرح حماسة أبي تمام، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 573.

(6) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص606.

(7) مقرئ، محدّث، صنف في كل فن حتى بلغت تصانيفه مائة و خمسين مصنفا، ينظر: معجم الأدباء، ج2، ص823.

(8) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص696.

(9) كان نحويا لغويا، مقرئا، إماما في علم العربية و إقراء الكتاب، عارفا بأصول الدين، استوطن فاس، و أفتى بها و درس العربية،و ألف في الجدل والعقائد، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 96.

(10) كان من أعيان النحاة، و أفاضل اللغويين، كثير التصنيف،جيد الشعر، صنف: كتاب الدروس (مقدمة في النحو)، ينظر: معجم الأدباء، ج3، ص1369-1371.

(11) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص520.

12- أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي (ت 619هـ)[2].

13- محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي (ت 646هـ)[3]. ألّف "الإفصاح بفوائد الإيضاح"، و"الاقتراح في تلخيص الإيضاح"، و"غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح"[4].

14- أحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج [5].

15- أبو بكر بن يحيى المالقي المعروف بالخفاف (ت 657هـ)[6].

1-4- اللمع لابن جني:

من تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، وما لبث هذا الكتاب أن احتل بعد وفاة مؤلّفه المكانة التي كان يشغلها الجمل للزجاجي فوجد من العناية ما وجدته أمهات كتب النحو، وتفرّغت نخبة من العلماء لشرحه، وتحليله، وتخريج ما فيه من شواهد. وهذا يدلّ على قيمة الكتاب العلمية[7] ومن الشّرّاح الذين احتفظ لنا التاريخ بأسمائهم:

1- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)[8].

2- أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي (كان حيا قبل سنة 469 هـ)[9].

3- أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي (ت487 هـ)[10].

---

(1) كشف الظنون، ج1، ص 212 .

(2) من العلماء بالأدب و الأخبار، نسبته إلى شريش بالأندلس، وله كتب و شروح أشهرها شرح المقامات الحريرية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص158.

(3) من أهل الجزيرة الخضراء، يعرف بابن البرذعي، كان رأسا في العربية، عاكفا على التعليم، صنف: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، النقض على الممتع لابن عصفور، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 267.

(4) نفسه، ج1، ص267.

(5) كشف الظنون، ج1، ص 213.

(6) نفسه، ج1، ص 212.

(7) ينظر: الواسطي، شرح اللمع في النحو، تحقيق رجب عثمان محمد و تصدير رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 2000، ص11.

(8) إمام فاضل أديب،من "ثمانين"بلفظ العدد، بُليدة بالموصل، و له: شرح التصريف الملوكي و المقيد في النحو، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 217.

(9) لقي ببغداد أصحاب أبي علي، و تنقل في البلاد حتى نزل مصر فاستوطنها فقرأ عليه أهلها، و أخذ عنه ابن بشاذ، و له كتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل و شرح من كل باب مسألة، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص 2230.

4- الحسن بن علي بن محمد بن عبد العزيز الطائي (ت498 هـ)[1].

5- أبو زكريا يحيى بن علي ابن الخطيب التبريزي[2].

6- أبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخويي الشيرازي (ت507 هـ)[3].

7- أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري البغدادي (ت542هـ)[4].

8- أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الحلي المعروف بابن حميدة[5].

9- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب[6].

10-أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي وشرحه يسمى الغرة[7].

11-علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلي (ت601هـ)[8].

12- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري[9].

13- أبو محمد القاسم بن القاسم الواسطي (ت 626هـ)[10].

14-أبو العباس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز[11].

15-أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي المعروف بالخفاف[12].

---

(10) تولى الوزارة بأيام نظام الملك بآمد، من تصانيفه: الزبد في معرفة كل أحد، كتاب الألغاز، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص277.

(1) نحوي، له علم بالفقه، و له شعر، من أهل مرسية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج2، ص 219.

(2) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص519.

(3) نحوي أديب، كان شيخ الأدب في أذربيجان، وولي القضاء بها مدة، ورحل إليه الناس من الأطراف، ينظر: معجم الأدباء، ج6، ص2740.

(4) من أئمة العلم باللغة و الأدب و أحوال العرب، كان حسن البيان حلو الألفاظ، نسبته إلى "شجرة" وهي قرية من أعمال المدينة، من كتبه: الأمالي، الحماسة، شرح التصريف الملوكي، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج9، ص62.

(5) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص 92.

(6) معجم الأدباء، ج4، ص 1495.

(7) كشف الظنون، ج2 ، ص 1563.

(8) نحوي لغوي أديب شاعر، من أهل الحلة المزيَدية، له من التصانيف: شرح المقامات، أنس الجليس في التجنيس، الحماسة، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص156.

(9) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص459.

(10) كان أديبا نحويا لغويا، قرأ النحو بواسط و بغداد على الشيخ مصدق بن شبيب، و صنف: شرح التصريف الملوكي، شرح المقامات على حروف المعجم، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص2218.

(11) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص95.

(12) بغية الوعاة، ج1، ص 473.

1-5- الجمل للجرجاني :

لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، وهو «مختصر يقال له الجرجانية أيضا، رتبه في خمسة فصول: الأول في المقدمات، والثاني في عوامل الأفعال، والثالث في عوامل الحروف، والرابع في عوامل الأسماء، والخامس في أشياء منفردة» [1]. وكان هذا الكتاب موضع اهتمام النحاة ومن العلماء الذين شرحوه:

1- أبو محمد عبد الله بن محمد المعروف بابن السيد البطليوسي[2].
2- أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (كان حيا في حدود سنة 535هـ)[3].
3- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب [4].
4- أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الحضرمي[5].
5- أحمد بن عبد المؤمن الشريشي[6].
6- شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي (ت 709هـ)[7].

1-6- المفصل للزمخشري :

من تأليف «جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي. بدأ بتأليفه يوم الأحد في أول شهر رمضان سنة 513 هـ، وأتمه في غرة المحرم سنة 514هـ ثم اختصره و سماه الأنموذج، و له في بعض مشكلات المفصل كتاب آخر» [8].

(1) كشف الظنون، ج2، ص 602.
(2) نفسه، ج1، ص 602.
(3) عرف بالجامع قال عنه البيهقي في الوشاح: "هو في النحو و الإعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة"، صنف: الجواهر، المجمل، الاستدراك على أبي علي، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص160.
(4) معجم الأدباء، ج4، ص1495.
(5) كشف الظنون، ج1، ص 602-603.
(6) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص90.
(7) بغية الوعاة، ج1، ص208.
(8) كشف الظنون، ج2، ص 1774.

والذي دفع الزمخشري إلى وضع هذا الكتاب ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما به من الشفقة والحدب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، و يملأ سجالهم بأهون السقي[1].

وكان للمفصل شأن كبير «لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناء وشرحا، ونظما واختصارا، وردا على أخطائه» [2]، ومن الذين أثنوا عليه حاجي خليفة فقد وصفه بأنّه كتاب عظيم القدر، و قال فيه الشاعر[3]:

إذَا مَا أَرَدْتَ النَحْوَ هَاكَ مُحَصَّلا عَلَيْكَ مِنَ الكُتُبِ الحِسَانِ مُفَصَّلاَ .

و قال آخر[4]:

مُفَصَّلُ جَارِ اللهِ فِي الحُسْنِ غَايَةٌ وَ أَلْفَاظُهُ فِيهِ كَدُرٍّ مُفَصَّـلِ
وَ لَوْلاَ التُّقَى قُلْتُ المُفَصَّلُ مُعْجِزٌ كآيِ طِوَالٍ مِنْ طِوَالِ المُفَصّلِ.

اتصف أسلوب المفصل كما يقول الزمخشري في مقدمته بالإيجاز غير المخل، والتلخيص غير الممل[5]، لكنه كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، اشتمل« على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو باد للأفهام إلاّ أنّه خال من الدليل مهمل»[6]، و لهذا السبب كثر شُرّاحه، و من الذين شرحوه[7]:

1- فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت606 هـ) وعلى شرحه تعليقة لأبي علي الشلوبين[8].

(1) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص 31
(2) نفسه، 23.
(3) ينظر: كشف الظنون، ج2 ، ص 1774.
(4) ينظر: نفسه، ج2 ، ص 1774.
(5) ينظر: الزمخشري، المفصل، ص 32.
(6) ابن يعيش، شرح المفصل، صحح و علق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ج1، ص 2.
(7) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1774-1777.
(8) معجم الأدباء، ج6، ص 2589.

2- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري و سمى شرحه "المحصل"[9].

3- أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)[1] وسمى شرحه "التجمير"، وله شرح آخر وسيط و ثالث مختصر.

4- أبو العباس أحمد بن أبي بكر الخاوراني (ت620هـ)[2].

5- أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت643هـ) وسمى شرحه "المفضل"، وله أيضا كتاب آخر في شرح تصريفه سماه "سفر السعادة و سفير الإفادة"[3].

6- أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي (ت 643هـ)[4].

7- موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النحوي[5].

8- أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب وسمى شرحه "الإيضاح"[6].

9-عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (ت 651هـ)[7] و سمى شرحه "المفضل".

10-علم الدين القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي(ت661هـ)[8] وسمى شرحه "الموصل".

---

(9) كشف الظنون، ج2، ص 1774.

(1) نحوي أديب، له من الكتب: الزوايا والخبايا في النحو، شرح الأنموذج للزمخشري، عجائب النحو، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 828.

(2) نحوي، أديب، يلقب بالمحدويه، صنف كتابين صغيرين في النحو، ينظر: معجم الأدباء، ج1، ص205.

(3) كشف الظنون، ج2، ص1775.

(4) أديب مؤرخ، صنف من الكتب: أنساب المحدثين، عيون الفوائد، غرر الفوائد، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص122.

(5) بغية الوعاة، ج2، ص352.

(6) كشف الظنون، ج2، ص 1774.

(7) أديب من القضاة، يقال له ابن خطيب زملكا، له شعر حسن، ولى قضاء "صرخد"، و درّس مدة ببعلبك، و له من الكتب: التبيان في علم البيان، المطلع على إعجاز القرآن، عجالة الراكب في ذكر أشرف المناقب، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص325.

(8) إمام في العربية و عالم بالقرآن و القراءة، و له من التصانيف، كتاب في شرح قصيدة الشاطبي، و كتاب شرح مقدمة الجزولي، ينظر: معجم الأدباء، ج5، ص2188-2189.

11-أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك[9].

12-حسام الدين حسين بن علي السغناقي (ت 710هـ)[10] و سمى شرحه "الموصل".

13-المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى(ت840هـ)[11] وسمى شرحه "التاج المكلل".

و صنّف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي (ت 625 هـ)[1] في الرد على "المفصل" كتابا سماه "كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل و ما خالف فيه سيبويه".

1-7-مقدمة الجزولي :

وهي المسماة بالقانون صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت 607 هـ) و أغرب فيها و أتى بالعجائب، و هي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها، ولم يفهم حقيقتها إلاّ أفاضل البلغاء و أكثرُ النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلّفها منها[2]. و من النحاة الذين عنوا بشرح هذه المقدمة :

1- أبو العباس أحمد بن حسين المعروف بابن الخباز الأربلي[3].

2- أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين الإشبيلي له شرحان على الجزولية[4].

3- علم الدين القاسم بن أحمد اللورقي[5].

---

(9) كشف الظنون، ج2، ص 1774.

(10) فقيه، نزل بحلب و توفي بها، من تصانيفه: التسديد في شرح التمهيد، النجاح في التصريف، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص314.

(11) عالم بالدين و الأدب، من أئمة الزيدية باليمن، لقب "المهدي لدين الله" من كتبه: الشافية شرح الكافية، تاج علوم الأدب في قانون كلام العرب، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص255.

(1) عالم بالعربية، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، أقرأ بمرسية و توفي بها، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج9، ص334.

(2) ينظر: كشف الظنون، ج2 ، ص 1800.

(3) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص95.

(4) بغية الوعاة، ج2، ص 225.

(5) معجم الأدباء، ج5، ص 2189.

4- علي بن مؤمن بن عصفور و لم يكمل شرحه و كمّله تلميذه الشلوبين الصغير محمد بن علي الأنصاري (المتوفى في حدود سنة 660هـ)[6].

5- محمد بن عبد الله بن مالك و سمى شرحه "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي"[7].

6- محمد بن علي بن الفخار المالقي الجذامي[8].

1-8- الكافية لابن الحاجب:

رغب أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب « في أن ييسر النحو لطلابه، فعمد إلى كتاب المفصل للزمخشري واختصر منه هذه المقدمة الصغيرة وسماها: الكافية، ولعل اسمها يدل على الغرض الذي من أجله ألفت فهي تغني الناشئ أو المتعلم عن كتب النحو المعقدة التي تحتاج إلى ملم بهذا الفن، خبير بمسائله»[1].

وقد عرّفها كشف الظنون بأنّها «مختصرة معتبرة، شهرتها مغنية عن التعريف، وهي دستور هذا الفن، إذ بها يعرف أكثر مسائله»[2] ولما كانت الكافية تشبه القوانين العامة وتحتاج إلى تفسير وإيضاح يسهم في حل تراكيبها وعباراتها، ألّف ابن الحاجب شرحا لها تداوله الناس، وأفادوا منه، وشغلوا به، وبالكافية[3].

هذا وقد تسابق العلماء على كافية ابن الحاجب والتعليق عليها، فظهر لها شروح كثيرة باللغة العربية وبالفارسية والتركية. ومن شروحها باللغة العربية[4]:

1-شرح ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي[5].

2-شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ). قال السيوطي: «لم يؤلّف عليها، بل ولا على غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا فتداوله

(6) بغية الوعاة، ج1، ص 187.
(7) كشف الظنون، ج2، ص 1800- 1801.
(8) بغية الوعاة، ج1، ص 188.
(1) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 63.
(2) كشف الظنون،ج 2، ص 1370.
(3) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص 60-61.
(4) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1370-1376.
(5) بغية الوعاة، ج 2، ص 50.

الناس، واعتمدوا عليه، وله فيه أبحاث كثيرة، ومذاهب ينفرد بها. فرغ من تأليفه سنة 683هـ»[6].

3-و صنف السيد ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي الحسيني (ت717هـ)[7] ثلاثة شروح على الكافية كبير وهو المسمى بالبسيط، ومتوسط، وهو المسمى بالوافية وهو المتداول، وصغير.

4-شرح نجم الدين أحمد بن محمد القمولي (ت727 هـ)[8] وسماه "تحفة الطالب".

5-شرح تاج الدين أبي محمد علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي (ت746هـ)[1] وهو شرح كبير كشرح الرضي سماه "مبسوط الكلام في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام".

6-شرح تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي (ت 749هـ)[2].

7-شرح أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري (ت801هـ)[3].

---

(6) كشف الظنون، ج 2، ص 1370.

(7) كان يجيد درس الحكمة، و تكلم في أصول الفقه، نزل بالموصل و استوطنها، و درّس بالمدرسة النورية بها، و فوّض إليه النظر في أوقافها، صنّف شرح الشافية لابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص522.

(8) فقيه شافعي مصري، من أهل "قمولا" بصعيد مصر، ولّى نيابة الأحكام و التدريس في مدن عدة، و الحكم و الحسبة بالقاهرة، من مؤلفاته: "شرح أسماء الله الحسنى"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص214.

(1) كان أحد الأئمة الجامعين لأنواع من العلوم منها: الفقه و العربية و الحساب، ولّى تدريس الحسامية، و اختصر كتاب ابن الصلاح، و له حواش على الحاوي، ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 171.

(2) عالم بالتراجم، مصري، له معرفة بالتفسير وفقه الحنفية، و له نظم جيد، ناب في الحكم بالقاهرة و توفي بها، من كتبه: "الجمع المتناه في أخبار النحاة"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص147.

(3) ينسب للزبير بن العوام، مهر في العربية و ولى قضاء بلده، ثم قدم القاهرة و ولى قضاء المالكية بها، و من مؤلفاته: شرح التسهيل، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص382-383.

8-شرح نورالدين عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي (ت898هـ)[4] لخص فيه ما في شروح الكافية من الفوائد على أحسن الوجوه وأكملها مع زيادات من عنده وسماه الفوائد الضيائية.

1-9-المقرّب لابن عصفور :

من تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس[5]. شرح كتابه ولم يتم و علّق على هذا الشرح تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي (ت768هـ)[6] تعليقة لطيفة، ولبهاء الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي(ت698هـ)[7] شرح على المقرب كتبه إملاء[8].

1-10- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد لابن مالك :

ذكر ابن مالك في مقدمة كتابه التسهيل قوله: «هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله مستوليا على أبوابه وفصوله. فسميته لذلك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»[1] ويفهم من هذه العبارة أنّ ابن مالك «أراد أن يستوفي في هذا الكتاب أصول النحو، ويجمع أبوابه بحيث لا يترك شيئا منها» [2].

---

(4) مفسر فاضل، ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر)، و انتقل إلى "هراة" و تفقه و صحب مشايخ الصوفية، له: تفسير القرآن، شرح فصوص الحكم لابن عربي، شرح الرسالة العضدية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص67.

(5) ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص 210.

(6) ماردیني الأصل، عرف بابن التركماني، اشتغل بأنواع العلوم، و درّس و أفتى، و ناب في الحكم، و صنف في الفقه و العربية و العروض و المنطق، و من تصانيفه: تعليقة على مقدمة ابن الحاجب في النحو، ينظر: نفسه، ج1، ص334.

(7) شيخ الديار المصرية في علم اللسان، عرف بسماعه لكتب الأدب، و ولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني، ولم يصنف شيئا إلا ما أملاه شرحا لكتاب المقرّب، ينظر: نفسه،ج1، ص13-14.

(8) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص1805.

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ص 101.

(2) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 180 .

ولما كان كتاب التسهيل الإيجاز رائده، وضغط العبارات طابعه صعُب فهمه على كثير من الناشئين لأنّ إيجازه بلغ حد الغموض، لهذا فإنّ ابن مالك نفسه أحسّ بأنّ هذا الكتاب لا يكمل نفعه إلاّ إذا أكمل بشرح يزيل غموضه، ويبين المراد من عباراته[3].

وقد سأل بعض الفضلاء ابن مالك -كما جاء في مقدمة شرح التسهيل – أن يشفع كتاب التسهيل « بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما انتفى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغني فيه بالخبر عن العيان»[4] فلبى رغبتهم و صنّف شرح التسهيل.

وذكر الصلاح الصفدي: « أنّه كمّله وكان كاملا عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي تلميذه، فلمّا مات المصنف ظنّ أنّهم يجلسونه مكانه فلمّا خرجت عنه الوظيفة تألّم لذلك، فأخذ الشرح معه، وتوجه لليمن غضبا على أهل دمشق، و بقي الشرح مخروما بين أظهر الناس في هذه البلاد»[5]. وجاء في كشف الظنون أنّ ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ثم كمله ولده بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب[6].

ولم يقف العلماء عند شرح ابن مالك لكتابه؛ «بل تسابقوا إليه و اهتموا بشرحه وكان مصدر عنايتهم وموضع دراستهم بجانب الألفية» [1]، ومن هؤلاء الشرّاح مع الترتيب الزمني بينهم[2]:

1- محمد بن علي المعروف بابن هانئ السبتي (ت733 هـ)[3].

---

(3) ينظر: نفسه، ص181.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1،(د.ت)، ج1، ص1.

(5) بغية الوعاة، ج1، ص 134.

(6) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 405.

(1) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 182.

(2) ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 405-407.

2- شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت744 ه)[4] وله في شرحه مناقشات مع أبي حيان فيما اعترضه على المصنف في شرحه و في الألفية.

3- أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي. لخص في شرحه شرح المصنف وتكملة ولده وسماه "التخييل الملخص من شرح التسهيل" وله شرح آخر على الأصل سماه: "التذييل والتكميل" أورد فيه اعتراضات على المصنف ثم جرّد أحكام هذا الشرح في ارتشافه[5].

4- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام وسمى شرحه "التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل" وله غير هذا عدة حواش عليه[6].

5- عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المصري وسمى شرحه "المساعد في شرح التسهيل"[7].

6- أبو العباس أحمد بن محمد الأصبحي العناني (ت 776 ه)[8].

7- بدر الدين محمد بن محمد الدماميني (ت 837 ه)[9]. ذكر أنّه لما قدم في أواخر شعبان سنة 820ه إلى كنباية من حاضرة الهند وجد فيها كتاب التسهيل مجهولا لا يعرف. واتفق أن استصحبه معه فرآه بعض الطلبة، و التمس منه شرحه فشرحه. وسماه "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"[1].

---

(3) أصله من إشبيلية، كان فقيها نحويا، وله من التصانيف: إنشاد الضوال و إرشاد السؤال في لحن العامة، الغرة الطالعة في شعراء المائة السابعة، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص148.

(4) فقيه، مقرئ، مجود، نحوي، محدّث، كان حافظا علامة ناقدا، درّس بالصدرية و الضيائية، و صنّف: المحرر في اختصار الإلمام، و تراجم الحفّاظ، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص29-30.

(5) كشف الظنون، ج1، ص 405.

(6) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص 465.

(7) كشف الظنون، ج1، ص 406.

(8) عالم حاز الفنون الأدبية، و ملك زمام العربية،لازم أبا حيّان، و اشتهر به، وتفقه للشافعي، و شرح كتاب سيبويه، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص382.

(9) نحوي أديب، ولد بالإسكندرية، و فاق في النحو و النظم و النثر و الخط، و شارك في الفقه و غيره، و ناب في الحكم، و تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، و له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، الفواكه البدرية من نظمه، ينظر: نفسه، ج1، ص66-67.

(1) كشف الظنون، ج1، ص 406.

8- شمس الدين أبو ياسر محمد بن عمار المالكي (ت844ه)[2] و سمى شرحه "جلاب الموائد".

1-11- عمدة الحافظ و عدة اللافظ لابن مالك :

وهو مختصر في النحو، صنف عليه ابن مالك إكمالا ثم شرحه، ومن العلماء الذين أسهموا في شرحه ابن العطار علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي (ت724 ه)[3] و أبو أمامة بن النقاش محمد بن علي المصري و أبو ياسر محمد بن عمار المالكي[4].

1-12- قطر الندى و بل الصدى لابن هشام :

رأى ابن هشام أنّ مقدمته في النحو المسماة بقطر الندى وبل الصدى «يعوزها التوضيح والتفصيل، والشرح والتبيين، فألف لها شرحا اشتهر بشرح القطر»[5]، ويقول في تقديمه له: «فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بقطر الندى و بل الصدى، رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»[6].

وإنّ الناظر في شرح المصنف يجد أنّ مقدمته « أفادت الناشئين فائدة كاملة لما اشتمل عليه شرحه من حسن العرض، وجمال الأسلوب، و وضوح الفكرة، وسهولة العبارة، فضلا عن أنّه مع إيجازه غير المخل ألمّ بكثير من أبواب النحو ومسائله»[7].

وقد أسهم مع المؤلّف في شرح مقدمته:

(2) كان نحويا ماهرا من علماء العربية، من أهل القاهرة، لقي فيها المشايخ و تفقه، و تصدّر للإقراء و الإفادة في المسلمية بمصر، و له مؤلفات كثيرة منها: "الكافي في مغني اللبيب" و "زوال المانع في شرح جمع الجوامع"، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج2، ص188.

(3) تلميذ الإمام النووي، صنّف: تحفة الطالبين في ترجمة النووي، فتاوى المنثورات، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص717.

(4) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص1170.

(5) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 363.

(6) ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى محمد، ط11، 1963، ص 10.

(7) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام ، ص 364.

1- عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي(ت972هـ)[8] وسمى شرحه "مجيب الندا" فرغ منه سنة 924هـ [9] وعلى هذا الشرح حاشية للشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي (ت1061هـ)[10].

2- محمد بن علي بن أحمد الحريري (ت 1059 هـ)[1] و سمى شرحه "دليل الهدى". ذكر فيه أنّ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي شرح القطر ولكنه لم يهذبه فهذبه وحرّره، وضم إليه ما يكمل به. فرغ منه سنة 1047هـ [2].

1-13- شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام :

كدأب ابن هشام في توضيح ما أوجز، وتفصيل ما أجمل، ألّف لمختصره شذور الذهب في معرفة كلام العرب شرحا عرف بشرح شذور الذهب، بيّن في مقدمته المنهج الذي اختطّه، والهدف الذي رسمه[3]. فقال: «فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى بشذور الذهب في معرفة كلام العرب تممت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكّنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام»[4].

و قد شغل هذا المختصر أذهان الشّراح فتنافسوا في شرحه و من هؤلاء الشّراح[5]:

1- بدر الدين الحسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي (ت 839 هـ)[6].

---

(8) عالم بالعربية من فقهاء الشافعية، مولده و وفاته بمكة، من كتبه: "الفواكه الجنية على متممة الأجرومية" و "كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب" مع شرحها، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص193.

(9) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص 1352.

(10) شيخ عصره في علوم العربية، اشتهر بالعُليمي، ولد بحمص و نشأ و توفي بمصر، و له حواش كثيرة منها: حاشية على ألفية ابن مالك و حاشية على التصريح شرح التوضيح في النحو، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج9، ص155-156.

(1) يعرف بالحرفوشي، من تصانيفه: حاشية على التهذيب في النحو، شرح الألفية لابن مالك في النحو، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج6، ص284.

(2) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص1352.

(3) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص366.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1996، ص 27.

(5) ينظر: كشف الظنون،ج2، ص1030.

(6) من تصانيفه: غاية المرام في شرح بحر الكلام، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص288.

2- كمال الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري المصري (ت889 ه)[7] وسمى شرحه "شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور".

3- زين الدين القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري (ت926 ه)[8] وسمى شرحه "بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب".

ولم تقتصر عناية العلماء بالشذور على شرحه بل حاول بعضهم نظمه[1] كما فعل أبو الفتوح عبد القادر بن إبراهيم المحلي (ت907ه)[2].

2- وضع الحواشي و التقارير في التراث النحوي:

أسلمت رحلة المتون وشروحها دراسة النحو إلى مرحلة الحواشي والتقريرات والتعليقات، وهي آخر مرحلة من التطور انتهى إليها الدرس النحوي قبل حركة الإحياء في العصر الحديث[3]. ونظام الحواشي والتقارير هذا، نهج آخر في التأليف ظهر في القرن العاشر الهجري « أمّا الحواشي فهي إيضاح لبعض عبارات الشروح ومسائلها يجلي ما في عباراتها من غموض أو يكمّل ما فيها من نقص في الحقائق والشروط التي لم يستوفها الشرح وأمّا التقارير فهي تعليقات على الحواشي، لإبداء ملاحظات أو إتمام نقص أو نحو ذلك»[4].

وقد ارتبط تأليف الحواشي بنظام التعليم الذي كان سائداً آنذاك؛ إذ «كان أساسه تدريس كتاب أو قراءته على حد تعبيرهم، فكان المدرّس يعالج المسائل التي يتضمنها المتن والشرح فإذا صادف غموضا أو قصورا أو نقصا كتب على حاشية الكتاب ما يعالج به ذلك، ثم يجيء من ينشرون الكتب فيطبعونه مع الشرح، وأحيانا يجعلون الشرح على هامش الكتاب والحاشية في الصلب، وأحيانا يكون العكس وذلك حسب

(7) من تصانيفه: تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك، و شرح إرشاد الحاوي في الفروع، ينظر: نفسه، ج6، ص212.
(8) هو قاضي القضاة أبو يحي السُنَيكي المصري الشافعي، و له من الكتب: "الدّرر السنية في شرح الألفية لابن مالك"، "اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم"، ينظر: نفسه، ج5، ص374.
(1) ينظر: كشف الظنون، ج2، ص1030.
(2) من تصانيفه: نظم درة الغواص للحريري في اللغة و شرحها، ينظر: إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص598.
(3)ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي ، ص 13- 14.
(4)عبد الحميد حسن، القواعد النحوية، ص 270 عن أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 146.

ما يقتضيه النظام الوضعي في إخراج الكتاب. فإذا تصدى أحد المدرسين لتدريس هذه المجموعة التي تتألف من متن وشرح وحاشية، أضاف إليها ما يعنّ له من تقريرات تطبع مع هذه المجموعة في بعض أطراف الكتاب أو في ناحية بارزة منه، على حسب مقدارها»[5].

دامت هذه المرحلة نحو قرنين، وهي تقريبا مدة سيطرة الأتراك على البلاد العربية[6]، ففي هذه الفترة التاريخية انتهى عصر المماليك وبدأ العصر التركي. وانتقلت الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين ومن القاهرة إلى الآستانة عاصمة المملكة التركية، فاندمجت مصر والشام في البلاد التابعة للترك، وامّحى استقلالهما واضطرب حبل الاستقرار والأمن فيهما وتفشى الضعف في كل النواحي، وكان من هذا أن فرضت اللغة التركية على البلاد فتراجعت مكانة النحو، وقلّ نتاج العلماء فيه وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص مطولات أو حواشي على الشروح[1].

و إنّ المطلع على مؤلفات علماء هذا العصر في كشف الظنون والفهارس العامة ليهوله ما يرى من كثرة الحواشي كثرة تفضي إلى الاستغراب والدهشة، ولن تقع عيناه إلاّ على الحواشي المترادفة على شروح السابقين[2]. ويجدر في هذا المقام الكشف عن أسماء هؤلاء الأعلام الذين كان لهم أثر كبير في الحركة النحوية في هذه الفترة من الزمن بما ألّفوا من حواش؛ « إذ كان غرضهم الأولي إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة، وبسطها إن كانت موجزة فقدموا بعملهم هذا صنعا جميلا»[3].

و لعل أكثرهم شهرة في هذا المجال :

1- **ابن قاسم العبّادي :** ألّف في النحو حاشية على شرح ابن الناظم[4].

---

(5) نفسه، ص 146.
(6)ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد ، في إصلاح النحو العربي ، ص 14.
(1)ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 178.
(2)ينظر: نفسه ، ص 178.
(3)نفسه، ص 179.
(4)ينظر: كشف الظنون، ج1، ص152.

2-**الشنواني:** و من مؤلفاته النحوية حاشية "قطر الندى وبل الصدى لابن هشام"، وحاشية على شرح القطر للفاكهي سماها "هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى و بل الصدى" وحاشية على شرح خالد لقواعد الإعراب لابن هشام سماها "هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"[5].

3-**الدنوشري (ت 1025 ه)**[6] **:** وصنف حاشية على التصريح[7].

4-**يس:** ومن مصنفاته النحوية حاشية "قطر الندى و بل الصدى" لابن هشام، و حاشية "مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى" للفاكهي ، وحاشية "التصريح" لخالد الأزهري[8].

5-**الحفني (ت 1178 ه)**[1] **:** ومن مصنفاته النحوية حاشية على شرح الأشموني تنافس فيها الفضلاء ولكن الصبان (ت1206هـ) تتبعها في حاشيته هو على الأشموني وفنّد كثيرا منها[2].

6- **الصبّان:** وأهم مصنفاته حاشية على شرح الأشموني[3].

والخلاصة أنّ النهضة التأليفية في هذا العهد تجسدت في تصنيف الحواشي. وليس بخاف أنّ هذا النمط من التأليف «وعر المسلك على المؤلف، و يقتضيه مجهودا جبارا يبذله في الوئام بين العلم و بين الكتاب الذي يعلق عليه. فالفرق جليّ

(5)ينظر:إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص239.
(6)هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري، الشافعي، فقيه مصري، عارف باللغة و النحو، نسبته إلى "دنوشر" غربي المحلة الكبرى، له رسائل و تعليقات و نظم، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج4، ص232.
(7) ينظر: ينظر:إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، ج5، ص474.
(8) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص181-182.

(1) فاضل، شاعر، من فقهاء الشافعية، من أهل القاهرة، أصله من حفنة (إحدى قرى بلبيس)، له مقامتان، و رسالة في علم الآداب و شرحها، و ديوان شعر، وحواش كثيرة، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج9، ص308.

(2) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص182.

(3) ينظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 361.

بين من ينظر إلى العلم للعلم يدورن فيه الفكرة الناضجة متوخيا في تصويرها أسلوبه المفطور عليه... و بين من ينظر إلى العلم لبيان دواخل الكتاب الذي يعلق عليه باذلا همه في توجيه المراد من العبارة أو تكميل نقص فيها أو تمشيها مع عبارة لكتاب آخر»[4].

وإذا كان هذا هو حال مؤلف الحواشي المتمّرس بالنحو المتخصص فيه، فإنّ الأمر بالنسبة للمتعلم المبتدئ أكثر تعقيدا، فهذه المؤلفات « على البسط فيها مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة... ومليئة بالاعتراضات والردود عليها ثم الردود على الردود هذا كله مع كثرة التعقيد والالتواء في العبارات والتهافت عليها دون الغرض الحقيقي من النحو، ومن كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربية وعقلية، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب وعدم ملاحظة من وضع لمستواهم الكتاب»[5].

(4) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، 0ص179.

(5) نفسه ، ص 178 – 179.

والواقع أنّ هذه السلسلة المتواصلة « في التأليف الواحد ينوء بحملها الطالب عندما ينتقل نظره مرات مترادفة من متن إلى شرح إلى حاشية إلى تقرير»[1] . و أول ما يلقانا في هذا المجال ألفية ابن مالك فقد شغل بشرحها نحاة كثيرون – كما تقدم – منهم قاضي القضاة عبد الله بن بهاء الدين بن عقيل ثم وضع جلال الدين السيوطي حاشية لهذا الشرح أسماها "السيف الصقيل على شرح ابن عقيل"[2]، ومنهم أيضا أبو الحسن الأشموني في مؤلفه "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، و أعقبه محمد بن علي الصبان فوضع حاشية لهذا الشرح يعارض بها أستاذه الحفني[3]، ثم وضع الشيخ أحمد الرفاعي تقريرات على حاشية الصبان، وأسهم في شرح الألفية أيضا ابن هشام في "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". وجاء بعده الشيخ خالد الأزهري فوضع شرحا لأوضح المسالك أسماه "التصريح على التوضيح" ثم وضع الشيخ يس حاشية على "التصريح"[4].

ويعتبر مغني ابن هشام مثالا آخر لاستتباع المتن بالشرح والحاشية والتقرير فقد شرحه محمد بن أبي بكر الدماميني الإسكندري في مؤلفه " تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب" تحامل فيه تحاملا شديدا على ابن هشام مما جعل الشمني الإسكندري يتعقبه في حاشية على المغني سماها "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام"[5].

أما كافية ابن الحاجب فقد جاوز الأمر فيها حده، وحسبنا دليلا ذلك الاعتناء الذي لقيه شرحها المسمى بالفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد نور الدين الجامي؛ إذ توالت عليه الحواشي و التعليقات و من العلماء الذين

(1)محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 179.
(2)ينظر: كشف الظنون، ج1، ص 152.
(3)ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 361.
(4)ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 147.
(5)ينظر: شوقي ضيف، ، المدارس النحوية، ص 357.

قاموا بهذا العمل: المولى عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني (ت943 ه)[6] الذي كتب حاشية ردّ فيها على الجامي في أكثر المواضع، وحذا حذوه عيسى بن محمد الصفوي الأيجي الشافعي (ت 955ه)[1] و إبراهيم المأموني الشافعي (ت1079هـ)[2].

ولم يكتف النحاة بوضع الحواشي على شرح الجامي؛ بل كتبوا على تلك الحواشي حواش أخرى فعلى حاشية العصام حاشية لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي وبعضها منسوب إلى السيد عيسى الصفوي[3].

والحق الذي لا ينكر « أنّ هذا الأسلوب من التأليف يربي فضيلة البحث والتمحيص في الطالب ويُكوّن فيه حلية الاعتماد على النفس ويعوّده دقة الملاحظة، إلاّ أنّه يفوّت عليه العناية بتعرف أطراف المسألة وتكوين صورة لها متضامة الأجزاء. وفي ذلك نوع من التضييع للفائدة المنشودة، فإن لم يكن الطالب لقينا، حاضر البديهة، قوي النظر فربما أذهب عليه اللاحق من التعليقات السابق وانتهى إلى حيث ابتدأ»[4].

لقد كانت هذه المؤلفات جميعا – متنا وشرحا وحاشية وتقريرا – « سلاحا ذا حدين، فهي إنماء للحركة النحوية، و توسيع لدائرة البحث العلمي المنظم ومثار مناقشة بين المشتغلين بالنحو، وإثراء للغة والنحو جميعا و لكنها في الوقت نفسه خلقت نوعا من الاضطراب الشديد لدى الدارس، وخلطا في الآراء النحوية، من شأنهما أن يجعلاه يضل الطريق إلى الرأي الصحيح والنهج القويم، يضاف إلى ذلك تشتيت ذهنه بين ما قيل في المتن وما قيل في الشرح ثم بين ما قيل في الحاشية وما

(6)هو صاحب "الأطول" في شرح تلخيص المفتاح للقزويني في علوم البلاغة، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان)، و كان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر و ألف كتبه فيها، و له تصانيف غير الأطول منها: "ميزان الأدب" و شروح و حواش في المنطق و التوحيد و النحو، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج1،ص63-64.

(1) فاضل متصوف، من الشافعية، هندي الموطن استوطن مصر، نسبته إلى "صفي الدين" جده لأمه، له كتب منها: مختصر النهاية لابن الأثير و شرح الغرة في المنطق، ينظر: الزركلي، الأعلام، ج5، ص294.

(2)عارف بالتفسير و الحديث من أهل مصر، له تصانيف أكثرها حواش و شروح منها: حاشية على تفسير البيضاوي، بنظر: الزركلي، الأعلام، ج1، ص64.

(3)ينظر : كشف الظنون، ج2، ص1372-1373.

(4) محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص180.

قيل في التقرير... حتى ينتهي الأمر بالدارس إلى ترك هذه المؤلفات جميعا يائسا من النحو و درسه»[5].

وفي غمرة هذه الدراسات النحوية «التي ذهب كثير منها إلى إفراد الفصول والأبواب لدقائق جزئية، والاتجاه بها في مسارب البحوث التجريدية، كانت تظهر مؤلفات تحاول تيسير النحو، بل تيسير تعلمه والعودة إلى الأهداف الأساسية التي نشأ من أجلها هذا العلم. وأنّ غايته أن يصل بالمتعلم إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته، وأن يكون ضابطا يحكم النطق السليم و يرمي إلى تزويد المتعلم بالقدرة على استعمال الألفاظ، مفردة، ومركبة استعمالا يصيب به دقائق المعاني التي تجول في ذهنه»[1] .

وإنّ من يلقي نظرة على مؤلفات النحاة في القرن الرابع الهجري، عصر الازدهار العلمي من جميع جوانبه سيجد نفسه أمام محاولات مبدعة في وضع مصنفات في النحو من أجل تيسيره وتسهيل تعلّمه، وسيقوده البحث والاستقصاء حتما إلى القول بأنّ أهم هذه المؤلفات هي[2] :

1 - كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .

2 – كتاب الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي.

3 – كتاب اللمع في العربية صنعة أبي الفتح عثمان بن جني.

وإنّ الاطلاع على الطريقة التي عالج بها كل من الزجاجي والزبيدي وابن جني موضوعات النحو في هذه الكتب التي وضعت لغايات تعليمية سيكشف في الصفحات الموالية عن منهج التيسير والتسهيل الذي بلغ به هؤلاء النحاة مكانة متميزة في مجال التعليم لا تقل عن مكانة سيبويه في مجال اكتمال علم النحو و تمامه[3].

---

(5)أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 147 – 148

(1) عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 44.

(2) ينظر: نفسه، ص 45.

(3) ينظر: نفسه، ص 56.

3- عرض كتاب الجمل للزجاجي:

3-1- هدف الكتاب :

أراد الزجاجي أن يؤلف كتابا متوسط الحجم يختلف عن كتاب سيبويه، والمقتضب من حيث كبرهما، ومحتويا على أبواب النحو، والصرف، واللغة، والإملاء، فذهب منزويا بجوار الله يطلب غايته المنشودة[4]، حتى أتم إنجاز كتاب الجمل، وهو مختصر أفرده « لقواعد النحو والصرف، وحظي بشهرة مدوية لدقته و وضوح عبارته واستيعابه لدقائق النحو البصري التي يحتاجها الناشئة»[5].

و لاشك أنّ كتاب الجمل في النحو للزجاجي « كان حصيلة تجربته الفنية في التعليم، فقد جلس الزجاجي مُدرّسا في جامع بني أمية بدمشق. و من المرجح أنّه ألفه في أواخر حياته»[1].

ومن الروايات التي تدل « على الهدف التعليمي الذي أراد الزجاجي أن يحققه، ما روي عن أبي علي الفارسي، وكان معاصرا للزجاجي أنّه قال، وقد وقف على كلام الزجاجي في النحو: « لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه». فسواء أصحت هذه الرواية عن أبي علي الفارسي أم لم تصح، فإنّ لها دلالة عميقة على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية، فالزجاجي معلم ينهد لوضع كتاب تعليمي ييسر تعلم العربية، سالكا أسلوب الوصف و وضوح العرض بعيدا عن الغموض و التعقيد. بينما يتسم أسلوب أبي علي الفارسي بالعمق والتمثيل من مسائل المنطق»[2].

---

(4) ينظر: ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، دراسة و تحقيق علي محسن عيسى، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1986، ص51.

(5) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 254.

(1)عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 45.

(2)نفسه، ص 46.

وتحدثنا الروايات –كما تقدم- أنّ الزجاجي كان كلما أنهى بابا طاف بالبيت سبعا، ودعا الله أن ينتفع به الناس، فدعوته هذه، توضّح الهدف الذي قصده من كتابه، وهو أن يكون في متناول أيدي الناس، و أن ينتفعوا به[3].

2-3- أبواب الكتاب :

ضمّ كتاب الجمل للزجاجي « ألوان العلوم العربية من نحو، وصرف، ولغة، وخط بلغة عربية فصيحة واضحة، فهو ليس بالكتاب الضخم ككتاب سيبويه، ولا ككتاب المقتضب للمبرد، و إنمّا هو كتاب صغير بالنسبة لهذين الكتابين. ولعل هذه السمات التي اتسم بها كتاب الجمل، كانت سر انتشاره وتناوله بين القراء»[4].حتى « إنّ شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحا»[5].

والذي لا شك فيه أنّ هذه الشروح تختلف من حيث الأساس عن شروح كتاب سيبويه، فهي لم تتعد من حيث الطريقة والمادة، إطار التوضيح للدارسين، والتعقيب على الكتاب، أو إصلاح ما وقع من خلل و ما شابه ذلك[1].

يحتوي كتاب الجمل على« خمسة و أربعين و مائة باب، تناولت موضوعات النحو والصرف والأصوات والتاريخ، والضرورات الشعرية»[2]، ولم يضع الزجاجي « مقدمة له كأسلافه، أمثال سيبويه في كتابه، والمبرد في مقتضبه، و إنما هم يعرضون موضوعاتهم دون تمهيد»[3] .

تناول كتاب الجمل أقسام الكلام، وباب الإعراب، و الأفعال، و التثنية و الجمع، والفاعل، والمفعول، ثم تناول التوابع كالنعت، و العطف و التوكيد، و البدل،

---

(3)ينظر: نفسه، ص 46.

(4)ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص 46.

(5)شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 252.

(1)ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 46.

(2)نفسه، ص 46.

(3)ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص 45.

ثم عاد إلى الأفعال المتعدية وغير المتعدية، فباب الابتداء و اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ثم باب الحروف التي ترفع الاسم، وتنصب الخبر، و باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر. ثم تناول الحروف فعقد بابا سماه باب الفرق بين أن و إن، و باب حروف الخفض، ثم باب حتى في الأسماء، ثم أفرد بابا للقسم وحروفه، وبابا لما لم يُسمَّ فاعله، فبابا لاسم الفاعل، والصفة المشبهة، وبابا للتعجب، والأفعال الجامدة كنعم وبئس، وحبذا، ثم عقد بابا للعدد وتعريفه، ولكم، ومنذ، ومذ، وبابا للاسم المنصرف وغير المنصرف، و التمييز، و التصغير و النسب، وجمع التكسير، ثم أبنية المصادر حتى أتى إلى آخر كتابه وهو باب من شواذ الإدغام[4].

وخلاصة ما عرضه الزجاجي في كتابه هو أنّه قسم كتابه إلى مجموعة من الأبواب النحوية التي تعالج قضية العامل، كالفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، و الأفعال وما إلى ذلك. ثم عرض مجموعة من الأبواب الصرفية كالتصغير، والنسب ثم مجموعة تناول فيها موضوعات لغوية مثل باب ألف الوصل، و ألف القطع، وباب الهجاء، وأحكام الهمزة، والمقصور والممدود وما إلى ذلك. ثم عاد مرة ثانية إلى الأبواب النحوية فذكر جمهرة من الحروف مثل لولا، وما، و أو، و أي، و أم، وغيرها من الحروف الأخرى، ثم عاد ثانية إلى الأبواب الصرفية مثل جمع التكسير، وأبنية المصادر، ثم عرج لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الإدغام والحروف المهموسة، و المجهورة، و ما إلى ذلك.

وهكذا أنهى الزجاجي منهجه في كتاب الجمل[1].

3-3- البعد عن التعقيد و التعليلات الفلسفية:

(4)ينظر: نفسه، ص 45 -46.

(1) ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص 46.

يقدّم الزجاجي « في كتابه الجمل في النحو للمتعلم نحوا سهلا، بعيدا عن التعقيد، ينأى به عن التعليلات الفلسفية»[2]. وليس معنى هذا أنّه لم يتطرق إليها البتة، فعندما يضع الدارس يديه على موضوعات الكتاب يجد الزجاجي يلتمس بعض العلل النحوية فيقول عن المبتدأ و الخبر: « اعلم أنّ الاسم المبتدأ مرفوع و خبره إذا كان اسما واحدا مثله فهو مرفوع أبدا و ذلك قولك زيد قائم فزيد مرفوع لأنّه مبتدأ و الابتداء معنى رفعه وهو مضارعته للفاعل وذلك أنّ المبتدأ لا بد له من خبر و لا بد للخبر من مبتدإ يسند إليه وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه فلما ضارع المبتدأ الفاعل رفع»[3].

وإذا أخذنا نتعقب آراء الزجاجي في كتاب الجمل سندرك أنّه بعامة يتبع نظام النحو البصري، لأنّه - على حد تعبير شوقي ضيف – «النظام السديد، الذي أُحكِم بناؤه، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم، فقد سمّى – متابعا لهم – نائب الفاعل باسم ما لم يسمّ فاعله وسمّى الصفة النعت»[4].

والكتاب كان موجزا بالنسبة للمعلومات التي تطرّق إليها، وجاء بلغة فصيحة سهلة وواضحة، حتى أنّ المتعلم لا يرى فيه من الكلمات التي لا يقوى على فهمها إلاّ ما ندر، و لذلك أقبل عليه الناس، و عكف النحاة على درسه و شرحه، و أصبح يُعدُّ من الكتب المعول عليها في دراسة النحو العربي[1].

---

(2)عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 45.

(3)الجمل، ص 48.

(4)شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 254.

(1)ينظر: ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص 50.

4-3- التعريفات :

لا يعنى الزجاجي في كتاب الجمل بالحدود، وإن وضع حدّا فإنّه مقتضب، وغالبا ما يكتفي ببيان حكم الإعراب. يقول على سبيل المثال في تعريفه للنعت: « فأمّا النعت فتابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه وتنكيره»[2]. ويعرّف الترخيم قائلا: «الترخيم حذف أواخر الأسماء الأعلام في النداء خاصة تخفيفا»[3]. وهو يمضي على « هذا النسق في تعريفاته، وتثبيت حدوده لبعض موضوعات الكتاب»[4] .

3-5- شواهد الزجاجي:

أكثر الزجاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها – بيسر وسهولة – إلى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعة في التحليل والتعليل. فأورد مثلا ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية، وما يزيد على ستين ومائة بيت من الشعر والرجز، و ينسب أكثرها إلى قائليها. وقد أورد عددا من الأمثال والأقوال المشهورة، إضافة إلى حديثين شريفين فقط[5].

4- عرض كتاب الواضح للزبيدي :

4-1-ترتيب الأبواب :

بدأ الزبيدي كتابه بالحديث عن أقسام الكلام وصفة الإعراب، ومواضع الإعراب في الكلمة، وإعراب الأسماء الخمسة و إعراب المثنى و جمع المذكر السالم.

وتابع الزبيدي عرضه لمسائل النحو فاتجه إلى باب الأفعال وجعلها ثلاثة أضرب: ماضية ومستقبلة ودائمة ثم انتقل إلى دراستها من حيث اللزوم والتعدي

(2)الجمل، ص 26.
(3)نفسه، ص 181.
(4)ابن هشام، شرح جمل الزجاجي، ص 48.
(5)عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص45.

فتطرّق إلى الأفعال اللازمة والأفعال المتعدية لمفعول واحد، والأفعال المتعدية لمفعولين، و انتهى به الحديث إلى المفعول الذي لم يسُمَّ فاعله (نائب الفاعل).

ثم عقد بابا للخفض مبيّنا أنّ المخفوض إمّا أن يكون مخفوضا بحرف أو بظرف أو باسم و عرج إلى باب الإضافة وكان حريصا على لفت انتباه الدارس عقب كل باب إلى الأسماء المكنيات التي لا تظهر عليها الحركة الإعرابية حين وقوع الخفض عليها أو الإضافة إليها .

ثم تناول التوابع في باب سماه باب النعوت استهله بالصفة، وسمى ألفاظ التوكيد المعنوي نعوتا وجعلها نوعين: نعوت إحاطة وهي ما كان بلفظ كل وجميع، ونعوت تخصيص؛ وهي ما كان بلفظ النفس و العين، ثم عرض للعطف.

ثم عقد بابا للابتداء و خبره، فتحدث عن أقسام الخبر: المفرد والجملة، والظرف، والجار والمجرور، و أوضح ما يطرأ على المبتدأ و الخبر من تغيير لما قد يدخل عليهما من العوامل التي تعرف بالنواسخ، ولذلك عرض للحروف الخمسة التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار (إن و أخواتها) وتلاها بالأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار (كان و أخواتها)، وختم حديثه بالحروف التي ترفع ما بعدها من الأسماء .

وواضح بعد إيراد هذه الأبواب أنّ الزبيدي قد تناول الجملة الفعلية البسيطة والجملة الاسمية وما يدخل عليها من النواسخ[1]، ومن ثمة انتقل إلى معالجة موضوع الأفعال المعربة وغير المعربة، وعني بتبيان إعراب الأفعال المعتلة الأواخر وكيفية إجرائه، وأعقبه بذكر عوامل الجزم والحروف التي تنصب الأفعال.

ثم عمد الزبيدي إلى دراسة المصادر فعرض لما يقع منها مفعولا مطلقا، وبيّن أبنيتها ثم تناول الظروف والحال و النداء، ومضى يستوفي دراسة مباحث كتابه مرتبة على هذا النحو: التعجب– الجمع بالتاء – البدل – الاستثناء – النفي بما ولا

(1)ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 64-65.

– نعم و بئس– لو ولولا و حبذا – العدد - الشرط – بعض أوزان الفعل – همزة الوصل – ألفات القطع – الضمائر – المعرفة و النكرة – أمس – حتى – الإغراء – عسى و كاد – الأسماء الموصولة – الاستفهام بمن و بما و بأي و بكم – المخاطبة – الجواب بالهاء – وما لا ينصرف من الأسماء – ما يحكى إذا سميت به – القسم –أم و أو– أما و أمّا – تقديم الفعل و تأخيره – الاشتغال – اسم الفاعل - الصفة المشبهة باسم الفاعل – المصادر العاملة عمل الأفعال – التنازع – الترخيم في النداء – الندبة – الاستغاثة، ويح و ويل وويس و ويب – الحكاية بعد القول – النون الثقيلة و الخفيفة .

و لم يهمل الزبيدي موضوعات علم الصرف بل أفرد لها أبوابا كثيرة، ورغم أنّ الناظر في كتابه يلمس منه محاولة لتجميعها، غير أنّه يصادف مسائل تتخلل تلك الأبواب لا علاقة لها بالصرف إمّا لصلتها بالنحو أو لاختصاصها بعلم القافية[1]، وهي مرتبة على هذه الشاكلة: الجمع – التصغير- التذكير و التأنيث - التنوين و إثباته – التضعيف – أفعال الشك في إعمالها و إلغائها – قط – تأكيد المضمرات وعطفها والعطف عليها – إن و أن – منذ ومذ – النسب – الممدود و المقصور – وجوه القوافي في الإنشاد و الحداء – الحروف الزوائد – أبنية الأسماء – التصريف – الهجاء في بنات الياء والواو.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزبيدي في ترتيبه لأبواب كتابه كان حريصا على ألاّ يبني شرحه لباب يحتاج في جزيئاته إلى أبواب أخرى إلاّ إذا مهّد له بعرض تلك الأبواب أوّلا، ويوضح ذلك أنّه بدأ بالفعل والفاعل أي الجملة الفعلية ثم ثنّى بالخفض بالحروف والظروف قبل تناوله للمبتدأ والخبر؛ لأنّه في حديثه عن الخبر سيعرض لأنواعه ومنها الجملة وشبه الجملة، كما يتضح ذلك أيضا في ذكره للنعوت والعطف

(1)ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 65.

قبل حديثه عن نعت اسم إن، والعطف عليه، والمنادى و تابع المنادى والعطف عليه[2].

4-2- نظرة الزبيدي إلى اللغة :

لم يقصر الزبيدي كتابه على الموضوعات النحوية؛ بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة، وعلى هذا الأساس اهتم بمسائل النحو والصرف إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات[1]، ففي باب تخفيف الهمز يقول: « و اعلم أنّ من العرب من يقلب الهمزة ياءً فيقول: قريت و أخطيت وتوضيت، وذلك قليل لا يقاس عليه»[2].

وتحدّث عن إدغام الحروف بعضها في بعض معتمدا في ذلك على ما جاء في كتاب سيبويه، فأوجز ما ورد فيه عن مخارج الحروف و صفاتها من الجهر و الهمس و الشدة والرخاوة و غير ذلك. وعالج أيضا وجوه القوافي في الإنشاد والحداء، و تحدث عن الروي والوصل و الردف و النفاذ، وأشار إلى التأسيس و الدخيل مقتفيا آثار الخليل بن أحمد الفراهيدي[3].

4-3- مذهبه النحوي:

لم يلتزم الزبيدي في كتابه الواضح مدرسة نحوية معينة على الرغم من أنّه تتلمذ على كتاب سيبويه، وجلس إلى أبي علي القالي[4] الذي كان حجة في نحو البصريين، ولعله قرأ كتاب الكسائي ودرس نحو الكوفيين[5].

و يبدو أنّ اطلاعه الواسع قد فتح أمامه سبل حرية الاختيار التي تتيح له أن يسلك الطريق الأقرب إلى تحقيق الأهداف العملية من تعلّم النحو، فكان يتبع المذهب

(2)ينظر: نفسه، ص66.
(1)ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 47.
(2)الزبيدي، الواضح في علم العربية، تحقيق أمين علي السيد، مصر، دار المعارف، 1975، ص 278.
(3)ينظر: نفسه، ص 102.
(4)ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص85.
(5)ينظر: الواضح في علم العربية، ص 94-95.

البصري أحيانا، ففي مسألة العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض يقول: «فأمّا الضمير المخفوض فلا يصلح العطف عليه للزوقه بالاسم أو الحرف، فلا يجوز أن تقول: مررت بك و زيدٍ، ولكن تقول: مررت بك وبزيدٍ. ولا: هذا غُلاَمُكَ وعبدِ الله ولكن: هذا غُلاَمُكَ وغلامُ عبد الله»[6]. وهذا رأي جمهور البصريين، أمّا الكوفيون فيجيزون ذلك و يرون أنّ إعادة الخافض ليست بلازمة[7].

وقد تبع الزبيدي رأي الكوفيين في تقسيم الفعل؛ إذ ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر ليس قسما ثالثا من أقسام الفعل، وإنما هو مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، فحذفت منه اللام ثم تبعها حرف المضارعة[1]. قال الزبيدي عند ذكر أنواع الإعراب: « والجزم قولك: اضربْ، و اسمعْ، ولا تضربْ، ولم يضربْ»[2]. و مثّل في باب الأمر و النهي بكثير من أفعال الأمر، و استهلّ الباب بقوله: « و مما يجزم الأفعال أيضا الأمر والنهي، تقول في الأمر إذا خاطبت مذكرا: اسمعْ.اسمعْ : جزم الأمر. وفيه ضمير الفاعل المخاطب كأنه قال: اسمع أنت»[3].

ومن المسائل التي ذكر فيها وجهين إعراب حبذا؛ فقد قال: « وأمّا حبذا فمعناها المدح وأصلها: حبّ ذا الشيء، حب: فعل ماض، وذا اسم المشار إليه، ثم كثر استعمالها حتى صار «حب و ذا» كلمة واحدة، وصارت « ذا» كالباء من ضرب، فارتفع ما بعدها من الأسماء بها تقول: حبذا عبدُ الله، فعبد الله رفع بحبذا، وكذلك: حبذا الرجلان وحبذا المرأةُ. و زعم قوم أنّ عبد الله ابتداء، وحبذا خبره. والذي قدّمتُ أحب»[4]. والرأي الذي قدّمه الزبيدي ووصفه بأنّه أحب إليه رأي مخالف لما عليه سيبويه وجمهور البصريين الذين أومأ إليهم بلفظ القوم[5].

4-4- التعريفات:

(6)نفسه، ص 258.
(7) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص100.

(1) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 237-238.
(2) الواضح في علم العربية، ص 5.
(3) نفسه، ص 46-47.
(4) نفسه، ص 86.
(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 180.

لا يشغل الزبيدي ذهن المتعلم بالتعريفات والحدود، وإنمّا يعنى في عرض الأبواب التي يتحدث عنها بذكر الأمثلة الكفيلة بتوضيحها، وبيان المراد منها، وقد يعمد إلى تعريف المتعلم بالأقسام التي ينطوي عليها الباب؛ إذ يخاطبه في أول أبواب كتابه قائلا: «اعلم أنّ جميع الكلام ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم، و فعل، وحرف جاء لمعنى»[6].

ولا يعرّف الزبيدي الاسم ولا الفعل ولا الحرف؛ بل يكتفي بالتمثيل تاركا المجال للمتلقي كي يقيس ويطبق على الأشباه و النظائر على هذا النحو: « فالاسم قولك : رجل وفرس و حمار وعمرو، وما أشبه هذا. و الفعل قولك : ضربَ و خرجَ و انطلقَ، ويضربُ و يخرجُ، و اضربْ واسمعْ، وما أشبه هذا. و الحروف قولك : هل و بل و من و نعم، و ما أشبه هذا»[1].

ويلتزم الزبيدي بهذا المنهج، فإذا عدل عنه كانت تعاريفه واضحة العبارة، قريبة المأخذ تناسب المبتدئين[2]، فقد عرّف الفاعل بقوله: « إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلا ما، وقدمت فعله قبله فارفع ذلك الشيء لأنّه الفاعل الذي فعل»[3] . أمّا المبتدأ فيعرّفه قائلا: «إذا ابتدأت باسم لتخبر عنه، ولم توقع عليه عاملا فارفع ذلك الاسم بالابتداء»[4]. ويقول في باب الحال: «إذا أخبرت عن شيء أنّه فعل فعلا، أو وقع عليه فعل، أو أخبرت عن استقراره في مكان، أو أشرت إلى عينه وتم الكلام

(6) الواضح في علم العربية، ص 3.

(1) الواضح في علم العربية، ص 3.

(2) ينظر محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص97.

(3) الواضح في علم العربية، ص8.

(4) نفسه، ص30.

بذلك، ثم أردت أن تخبر بالحال التي وقع فيها الفعل فانصب ذلك الخبر لأنّه مفعول فيه وهو الذي يسمى الحال»[5].

ولعل هذه التعاريف توضح أبرز سمات الكتاب التي توخاها المصنف فهو يوظف الحوار[6]، ويتخذه أسلوبا لتبليغ المادة، وهذا ما يجعل القارئ عنصرا فاعلا في العملية التعليمية، فالجمل الإنشائية التي استعان بها الزبيدي لتحقيق هدفه التعليمي من شأنها أن تثير اهتمام الدارس وتبث الحيوية وروح المشاركة في نفسه، والكتاب يحفل بها، مثل: « فإن قيل لك: أين الرفع في قولك: « رجل»؟ فقل: في اللام لأنّه آخر الاسم ... فإن قيل لك : أين النصب في قولك «رجلا»؟ فقل: في اللام لأنّه آخر

الاسم. فإن قيل لك: أين جزم «اضربْ و تضربْ»؟ فقل في الباء، لأنّه آخر الفعل»[1]. و من ذلك أيضا قوله: « فإن أخبرت في هذا الباب عن مؤنث أدخلت التاء في الفعل الماضي علامة للتأنيث فقلت: قامت جاريتك»[2].

4-5- البعد عن ذكر الخلافات و التفصيلات:

لعل أهم ما وصف به كتاب الواضح للزبيدي أنّه أقل ما يجزئ من النحو، كما ذكر ذلك ابن حزم في معرض بيان ما يجب أن يتعلمه كل إنسان[3]، فصاحبه لم يكن معنيا بتقديم موسوعة نحوية، وإنّما كان هدفه الإيجاز، و ضم جميع ما يلزم معرفته من قواعد العربية حتى يسهل تعلّمها وتقويم النطق بها، ولذلك فإنّه يتجاوز تعقيدات

---

(5) نفسه، ص 57.

(6) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص66.

(1) الواضح في علم العربية، ص5.

(2) نفسه، ص 9.

(3) ينظر: محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، ص40.

النحاة وذكر خلافاتهم وبسط حججهم، ولا يهتم بالموازنة بين اتجاهاتهم المختلفة و آرائهم المتضاربة[4].

ويظهر أنّ الزبيدي كان يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا، ولا يخوض فيما دار حول مسائل النحو والصرف من نقاش و جدل، فإن عرض لما يتناقض مع الرأي الذي يرجحه اكتفى بالإشارة الوجيزة دون تفصيل من ذلك أنّه يعتبر إذا الفجائية التي تقع بعدها الجملة الاسمية في مثل: خرجت فإذا الناس وقوفُ ظرفا لما يستقبل من الزمان على الرغم من أن الخلاف في حرفية إذا الفجائية مشهور[5].

وعندما تحدّث على صرف ما جاء على مثال أفعال مما ليست ألفه ألف تأنيث استثنى لفظة أشياء؛ إذ يقول: « إلاّ أن العرب تركت صرف حرف واحد من هذا الباب وهو « أشياء » توهمت ألفه ألف تأنيث فلم تصرفه. تقول: بعثت بأشياءَ حِسانٍ، و رأيت منك أشياءَ أعجبتني. وكان حق هذا أن ينصرف لأن أشياءَ أفعالٌ، وهي جمع شيء مثل: أحياءٍ جمع حيّ، و أفياءٍ جمع فيءٍ . وقد قال قوم: إنّ ألفها ألف التأنيث و اعتلوا في ذلك بعلل ذكروها»[1]. ويرتضي الزبيدي هنا رأي الكسائي، ويقصد بالقوم: الخليل وسيبويه والفراء لكنه لا يعرض لآرائهم بالتفصيل [2].

ومن مظاهر التيسير في كتاب الواضح أنّ الزبيدي اعتبر ما يخفض ثلاثة أشياء هي الحروف والظروف والأسماء التي تلازم الإضافة، ولم يجهد طالب العلم بما في الباب من تفصيلات[3]. وفي باب الحروف التي تنصب الأفعال قال: «

(4) ينظر: الواضح في علم العربية، ص94.

(5) إذا المفاجأة حرف عند الأخفش، و اختاره ابن مالك، و ظرف مكان عند المبرد، و تابعه ابن عصفور، و ظرف زمان عند الزجاج و اختاره الزمخشري و زعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة. وقد انفرد الزمخشري بذلك وعامل النصب فيها الخبر المذكور في نحو : خرجت فإذا المطر نازل، أو المقدر في نحو : خرجت فإذا الأسد .ينظر: نفسه، ص 41.

(1) الواضح في علم العربية، ص 154.

(2) يقول سيبويه إن وزنها (لفعاء) و أصلها شيئآ على وزن (فعلاء) فحدث فيها قلب مكاني بتقديم لام الكلمة على فائها والفراء يقول : إن وزنها (أفعاء) و أصلها أشيئاء بوزن (أفعلاء) فحذفت لامها. ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص812-813.

(3) ينظر: الواضح في علم العربية، ص18-19.

وهي أن و لن و إذن وكي وكيلا وكيما و لكيما و حتى و اللام التي بمعنى كي و اللام التي تأتي بعد الجحود»[4]. ولم يتحدث عن إضمار أن بعد حتى و اللام، كما أنّه لم يبسط القول عن أحوال كي، و هذا ضرب من التيسير يلتزم به الزبيدي في كل أبواب كتابه حتى لا يشتت ذهن المتعلم بتشعب الوجوه و تفريع المسائل .

وما يسترعي الانتباه أيضا أنّ الزبيدي ينظر إلى ما تعارف عليه النحاة باسم نائب الفاعل على أنّه مفعول به مرفوع[5]. ويقول في هذا الشأن: « إذا أوقعت الفعل على مفعول ولم تذكر الفاعل فارفع المفعول وأقمه مقام فاعله في إعرابه تقول: ضُرِبَ زيدٌ. ضُرِبَ: فعل ماض. و زيدٌ: مرفوع لأنّه مفعول لم يسم فاعله فقام مقام الفاعل»[6].

و بجانب ما تقدم يتبين للناظر في كتاب الواضح عناية الزبيدي بالبعد عن التعقيدات الإعرابية والتخريجات والتقديرات النحوية، وحرصه على الإكثار من إعراب الأمثلة إعرابا مجملا، ومن ذلك: « وكذلك خلت أخاك ظريفا. خلت فعل وفاعل. وأخاك : مفعول به ، و ظريفا: مفعول ثان»[7]. و«تقول: أقبل زيدٌ العاقل. أقبل: فعل ماض. وزيد: فاعل. والعاقل: نعت لزيد»[8].

و قد اعتبر الزبيدي نـون الوقاية وياء المتكلم ضمير المتكلم أو كنايته – على حد تعبير الكوفيين-[1] ولم يفصل بينهما كما فعل النحويون. يقول:« فإن كان فعل الفاعل واقعا عليك وصلت كنايتك المنصوبة بالفعل و هي (ني) فقلت: ضربني زيدٌ. ضرب: فعل ماض. والكناية مفعول بها إلا أنّ النصب لا يظهر فيها. و زيدٌ فاعل لأنّه الذي ضرب»[2]. ويعرب مثلا: سيظن زيد أباك خارجاً على هذا النحو: سيظن:

---

(4) نفسه، ص 50.
(5) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص48.
(6) الواضح في علم العربية، ص 16.
(7) نفسه، ص 14.
(8)نفسه، ص 24.
(1) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص166.
(2) الواضح في علم العربية، ص12.

فعل مستقبل. وزيد فاعل. وأباك: مفعول به. و خارجا: مفعول ثانٍ[3]. ومن الواضح أنّه يعتبر سيظن كلمة واحدة فلا يتحدث عن السين وحدها، ولا يتعرض لبيان أثرها في زمن الفعل[4].

و في السياق نفسه و تماشيا مع فكرة التيسير يؤثر الزبيدي التخفيف من استعمال المصطلحات التي تثقل كاهل الدارس مما تحفل به كتب النحو الأخرى، مثل البناء و المبنى، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، وشبه الجملة والشبيه بالمضاف، ونون الوقاية، والإعراب المقدر للثقل وللتعذر و غير ذلك[5].

4-6- شواهد الزبيدي:

سعى الزبيدي إلى توضيح القواعد النحوية بما يسهل على الناشئ فهمه وإدراكه[6] فتجنب الاستشهاد بالشعر والقرآن الكريم وفصيح الكلام؛ إذ لم يستشهد من القرآن الكريم بشيء ولا من الشعر إلاّ ببيتين واكتفى بعشرة أبيات في باب الإنشاد والقوافي حين اضطر إلى ذلك حيث لا يصلح هنا إلاّ الشعر شاهدا[7]. و فيما عدا ذلك حرص الزبيدي في إطار هدفه التعليمي على سوق أمثلة سهلة التراكيب شائعة الاستعمال، متداولة تتصل بمحيط المتعلم و مجريات حياته اليومية[8].

وإنّ المتتبع لأمثلة كتاب الواضح يجدها لا تخرج عن الإطار الذي حدده الزبيدي لتحقيق أهدافه، فالكثرة الغالبة منها تجري على هذا النحو: خرج الرجل، وظهر الحق، وتبين الأمر[1]، وظننته عالما، وحسبته كاذبا[2]، وظللت قاعدا، وأمسيت مقيما، وأصبحت مسرورا[3].

(3) نفسه، ص 14.
(4) ينظر: نفسه، ص98.
(5) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 68.
(6) ينظر:محمود سليمان ياقوت، النحو العربي، ص40.
(7) ينظر: الواضح في علم العربية، ص 287- 288.
(8) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص52.
(1) ينظر: الواضح في علم العربية، ص 8.
(2) ينظر: نفسه، ص 15.
(3) ينظر: نفسه، ص 39.

ولعل الزبيدي قد أدرك بسعة اطلاعه وثاقب رأيه أنّ الاستشهاد بالآيات القرآنية والأشعار والأمثال وفصيح النثر، إنّما يهدف إلى إثبات قاعدة لغوية أو الاستدراك عليها أو التنبيه إلى فصيح لا يشمله القياس، في حين أنّ التراكيب الصحيحة من الأمثلة السهلة التي تنبع من اهتمامات المتعلم وبيئته، هي وحدها التي تستطيع أن توضح القواعد اللغوية، وتجعلها أقرب إلى نفسه، وأكثر اتصالا بحياته[4].

5- عرض كتاب اللمع لابن جني:

تفرّد كتاب **اللمع** الذي ألفه ابن جني عن غيره من كتب النحو بمكانة متميزة، وعكف عليه العلماء بحثا و دراسة، ولذلك أبرزته كتب التراجم و الطبقات في مقدمة مؤلفات ابن جني، فابن الأثير مثلا لا يذكر من كتبه غير اللمع. يقول عند حديثه عن السّنة التي توفي فيها ابن جني : « وفيها توفي عثمان بن جني النحوي مصنف اللمع وغيرها»[5].

ومما يدل على أثر كتاب اللمع في النحو وعلماء العربية ما ذكره القفطي صاحب إنباه الرواة عند ترجمة أبي القاسم الزجاجي؛ إذ يقول: « وكتابه في النحو المسمى الجمل وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز و اليمن و الشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني و الإيضاح لأبي علي الفارسي»[6].

وفي ضوء هذا المعنى يقول محقق اللمع عند دراسته للكتاب: « والحقيقة أنّ لمع ابن جني أصبح مدرسة النحو في الشام، والعراق، ومصر، والحجاز، والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة، وأنّ النحاة وبخاصة الذين تصدروا لتعليم النحو، وأُخِذ عنهم، وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع في مادة التدريس. ويؤكد هذا أنّ تتبع الخط الزمني بعد وفاة ابن جني سنة392هـ ، وحتى نهاية القرن الثامن

(5) عبد الكريم خليفة، تسيير العربية بين القديم و الحديث، ص 52.
(6) ابن الأثير ،الكامل، بيروت، 1967، ج7، ص219 عن الواسطي، شرح اللمع في النحو، ص16.
(7) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1986، ج2، ص160-161.

الهجري، ومسار النحو مع هذا الخط يُبَيِّنَان لنا اشتغال أكثر من عالم من علماء النحو في وقت واحد بلمع ابن جني»[1].

و يجدر في هذا المقام الوقوف على الأسباب الكامنة وراء أهمية كتاب اللمع وشهرته التي طوّقت الآفاق، وجعلت السابقين يعنون بشرحه ومناقشة مسائله؛ بل وينتقون فصوله لتكون المادة العلمية التي تُلقّن لطلبة النحو ومريديه في ذلك الوقت.

و الراجح أنّ كتاب اللمع من مؤلفات ابن جني التي ألفها قبل سنة 384هـ[2]، فمن الثابت أنّه صنفه في أواخر حياته بعد أن أصبح إماما من أئمة العربية يشهد له بالتفوق في علوم اللغة كلها تدريسا و تأليفا[3]؛ فقد صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، ولما مات أبو علي تصدر أبو الفتح مجلسه في بغداد لتدريس النحو[4].

و يبدو أنّ ابن جني بعد أن أحاط بالكثير من كتب النحو و الصرف التي ألفها سلفه من العلماء، ولاحظ ما يغلب عليها من استطراد في عرض المسائل واستقصاء للآراء مما لا يقدر على استيعابه إلاّ المتخصصون رأى بثاقب نظره أنّ من واجبه وضع كتاب يسهّل تعليم العربية، ويجعل قواعدها ميسرة تناسب مستوى الناشئين[5].

وبالرجوع إلى كتاب اللمع والاطلاع على مضامينه، يدرك القارئ أنّ ابن جني يعرض قضايا النحو فيه بأسلوب جديد يجمع بين حسن التقسيم و الإجمال ووضوح الفكرة، و يهدف إلى التيسير. وإنّ مقارنة بسيطة بين اللمع وغيره من مؤلفات ابن جني كالخصائص مثلا ستكشف حتما عن منهجين مختلفين مما يؤكد أنّه يفرق بين ما يقتضيه التخصص في اللغة من تعمق و اجتهاد وسرد لدقائق المسائل، و بين ما يحتاج إليه المتعلم الراغب في الوقوف على القواعد الأساسية للنحو.

ولكي يتحقق هدف ابن جني من تأليفه كتاب اللمع، اختطّ لنفسه منهجا التزم فيه بالأسس الآتية:

---

(1) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد محمد شرف، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1979، ص68.
(2) ينظر: نفسه، ص44.
(3) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 50.
(4) ينظر: بغية الوعاة، ج2، ص132 و معجم الأدباء، ج4، ص1589.
(5) ينظر:اللمع، ص44.

1-5-الجمع بين النحو و الصرف:

أقام ابن جني التقسيم الداخلي لكتابه على أوجه الإعراب حيث صنف أبوابه وفق المعمولات فعرض للمرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات، فالمجزومات[1]، وقد مهّد لهذا النمط من التبويب بمدخل تناول فيه الكلام، و المعرب والمبني، و الإعراب والبناء، و إعراب الاسم الواحد الصحيح و المعتل، والأسماء الستة، والمثنى وجمع التذكير، وجمع التأنيث، وجمع التكسير.

وبعد ما فرغ من توطئته عقد بابا لمعرفة الأسماء المرفوعة وهي المبتدأ والخبر، والفاعل، والمفعول الذي جعل الفعل حديثا عنه (ما لم يسم فاعله)، و المشبه بالفاعل في اللفظ، وهو على ضربين: اسم كان و أخواتها، وخبر إنّ و أخواتها.

ثم عقد بابا لمعرفة الأسماء المنصوبة وهي المفعول المطلق، و المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، و المفعول معه، و الحال، و التمييز، و الاستثناء، و اسم إنّ وأخواتها، وخبر كان و أخواتها.

ثم تناول الأسماء المجرورة و هي على ضربين: مجرور بحرف و مجرور بإضافة اسم مثله إليه ثم عرض لباب النكرة و المعرفة و أعقبه بباب للنداء، وما يلحق به من ترخيم وندبة. وما لبث أن انتقل إلى دراسة الأفعال، فتحدث عن إعرابها وبنائها، وعرض لنواصب المضارع وجوازمه وفي سياق حديثه عن الأفعال أفرد بابا للشرط، و بابا للتعجب، وبابا لنعم و بئس، وبابا لحبذا، و بابا لعسى.

ثم عقد أبوابا متفرقة تناول فيها كم، وما ينصرف وما لا ينصرف، والعدد، والجمع، والقسم، والموصول و صلته، والحروف الموصولة، والنونين الخفيفة والثقيلة، والنسب، والتصغير، وألفات القطع والوصل، و الاستفهام، و ما يدخل في الكلام فلا يغيره، و الحكاية، و الخطاب، و الإمالة .

---

(1) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص27.

والكتاب بهذه الصورة اشتمل على ثلاثة و سبعين بابا خصص ابن جني أربعة منها للصرف وهي: الجمع و النسب و التصغير و الإمالة، وقد جاءت هذه الأبواب في آخر الكتاب غير أنّه ذكر خلالها بعض أبواب النحو وهو في جمعه بين النحو والصرف إنّما يحذو حذو من سبقه إلى التأليف كسيبويه و المبرد و أستاذه أبي علي الفارسي[1].

و تجدر الإشارة إلى أنّه من قبيل التيسير على الناشئة لم يشأ ابن جني أن يعرض لبعض المسائل كالتنازع و الاشتغال، و المنصوب على الاختصاص، والمنصوب على التحذير، و الإغراء، و أسماء الأفعال، و بناء المشتقات و عملها عدا المصدر الذي عرج عليه في باب الحروف الموصولة[2]، كما أنّه لا يشير إلى العوامل إلاّ بقدر ملاءمتها لمستوى المتعلم[3].

2-5-الاقتصار على علاج القضايا الهامة :

سلك ابن جني سبيل الإيجاز و الاختصار فاكتفى بعرض الأسس العامة، وحذف ما لا قِبَل للدارس به من تفصيلات مراعاة لمستوى الناشئة من المتعلمين، ومن أمثلة ذلك:

1-في باب المعرب و المبني :

يقول ابن جني: « فالاسم المتمكن ما تغيّر آخره لتغيّر العامل فيه، ولم يشابه الحرف نحو قولك:هذا زيدٌ و رأيت زيدًا و مررت بزيد»[4]. وما يلاحظ في هذا الباب أنّ ابن جني اكتفى بالتمثيل للتغيير اللفظي، وترك التغيير التقديري نحو: جاء موسى، و رأيت موسى، و مررت بموسى.

2- في باب إعراب الاسم المعتل :

(1) ينظر: اللمع، ص 48.
(2) ينظر: محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص 29.
(3) ينظر: نفسه، ص 28.
(4) اللمع، ص 91.

يقول ابن جني: « والمقصور كله لا يدخله شيء من الإعراب، لأنّ في آخره ألفا، والألف لا تكون إلا ساكنة»[5] . وهذا يعني أنّ ابن جني يجتنب ذكر تقدير الإعراب على الألف.

3-في باب المبتدأ :

اهتم ابن جني في هذا الباب بالمبتدأ المخبر عنه، ولم يتحدث عن الوصف المستغني بالفاعل عن الخبر، و لا عن مواقع حذف المبتدأ و الخبر وجوبا تماشيا مع طبيعة الكتاب[1].

4 – في باب كان و أخواتها :

لم يعرض ابن جني لحذف كان و حدها ولا لحذفها مع اسمها على الرغم من أنّه قد تحدث عن هذه المسألة في خصائصه فقال: « وقولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف. فكان و اسمها وإن لم تكن مستقلة فإنّها تعتد اعتداد الجملة»[2].

و يقول في حذف كان وحدها لتعويض عنها بما: « و ربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعا، نحو قوله : أما أنت منطلقا انطلقتُ معك (تقديره : لأن كنت منطلقا انطلقت معك) فحذف الفعل فصار تقديره: لأن أنت منطلقا وكرهت مباشرة «أن» الاسم فزيدت «ما» فصارت عوضا من الفعل و مصلحة للفظ لنزول مباشرة «أن» الاسم»[3].

5-في باب إنّ و أخواتها :

(5) نفسه، ص 99.
(1) ينظر: اللمع، ص 109.
(2) الخصائص، ج2 ، ص 379.
(3) نفسه، ج2، ص 380-381.

بيّن ابن جني دخول اللام على خبر إنّ فقال: وتدخل اللام المفتوحة في خبر إنّ المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مؤكدة، تقول: إنّ زيدا لقائم. ولو قلت: ليت زيدا لقائم، أو نحو ذلك لم يجز[4]. غير أنّه ترك الحديث عن دخولها على اسمها، و قد ذكر جواز ذلك في كتابه سرّ صناعة الإعراب[5].

3-5- الابتعاد عن ذكر خلافات النحاة و بسط عللهم :

اكتفى ابن جني بعرض الرأي الصائب من وجهة نظره، و أغفل الخوض في تفصيل الآراء التي تخالفه، ومناقشة حجج النحاة و عللهم التي ساقوها لتدعيم مذاهبهم[6]. وفيما يلي نبذ من آرائه مقتضبة من كتاب اللمع تعين على إدراك هذه الحقيقة:

- مسائل قال فيها بقول جمهور البصريين :

أ- المبتدأ مرفوع بالابتداء :

يقول ابن جني في هذا الشأن: « اعلم أنّ المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللفظية وعرّضته لها، وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الأول، ومسندا إليه، وهو مرفوع بالابتداء تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق ، فزيد و محمد مرفوع بالابتداء، و ما بعدهما خبر عنهما»[1]. و هذا رأي سيبويه و جمهور البصريين[2].

ب- عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل :

يقول ابن جني: « و اعلم أنّ الفعل لا بد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر فيه لا محالة»[3]. ولا يشير ابن جني إلى آراء بقية النحاة في هذه المسألة .

---

(4) اللمع، ص 124 – 125.
(5) ينظر: نفسه، ص 53.
(6) ينظر: الواسطي، شرح اللمع في النحو، ص16.
(1) اللمع؛ ص 109 – 110.
(2) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص44-46.
(3) اللمع، ص 115.

ج-نعم و بئس فعلان :

يرى ابن جني أنّ نعم و بئس فعلان ماضيان، غير متصرفين[4]، و هذا قول البصريين، والكسائي من الكوفيين[5].

-مسألة مال فيها إلى القول برأي الكوفيين :

القول بأن هاء التأنيث أصل و التاء بدل منها :

قال ابن جني في باب جمع التأنيث: « فإن كان في الاسم المؤنث هاء التأنيث حذفتها في الجمع»[6].

وقال في باب مالا ينصرف: « الأسماء المؤنثة على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة، والعلامة على ضربين: هاء، وألف فكل اسم فيه هاء التأنيث، فإنّه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة»[1].

- مسألة خالف فيها جمهور البصريين و الكوفيين:

القول بأن جازم الجواب أداة الشرط وفعل الشرط معا:

قال ابن جني في باب الشرط: « والشرط وجوابه مجزومان تقول: إن تقم أقم، تجزم تقم بإن، وتجزم أقم بإن و تقم جميعا»[2].

4-5- الاهتمام بدقة التعريفات:

لخص ابن جني القواعد النحوية في أسلوب موجز[3]، واهتم بوضوح الفكرة، ودقة الحدود والتعريفات وظهر حرصه على أن تكون جامعة مانعة، وهذا ما يتجلى في تعريفه للاستثناء، حيث يقول: « ومعنى الاستثناء: أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه إلا، وتشبه به أسماء

(4) ينظر: نفسه، ص221.
(5) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص97-126 و الواسطي، شرح اللمع في النحو، ص188.
(6) اللمع، ص 106.
(1) اللمع، ص 232-233.
(2) نفسه، ص 214.
(3) ينظر: الواسطي، شرح اللمع في النحو، ص16.

وأفعال وحروف. فالأسماء: غير، وسوى. والأفعال: ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا، والحروف: حاشا، وخلا»[4].

وهذا التعريف شامل يستوعب جميع أنواع الاستثناء التام المثبت والمنفي، و المتصل والمنقطع[5].

5-5- تفادي التكرار :

رأى ابن جني في كتاب اللمع أن لا حاجة لتقديم مسألة سبق له تناولها أو فضّل تأخير الحديث عنها على أن تستدرك في أبواب لاحقة أكثر مناسبة لعرضها منعا للتكرار[6]، وتجنبا لآثاره السلبية وهذا ما يلمسه القارئ في كثير من المواضع منها على سبيل المثال لا الحصر :

- في باب المشبه بالمفعول :

يقول ابن جني : « و هو على خمسة أضرب : حال، و تمييز، و استثناء، و أسماء إن وأخواتها، وأخبار كان و أخواتها، و قد مضى ذكرهما»[1].

- في باب العطف :

يقول ابن جني في هذا الباب: «وحروفه عشرة ، و هي : الواو ، و الفاء، وثم ، و أو، و لا، وبل، ولكن الخفيفة، وأم، و إما مكسورة مكررة، و حتى، و قد مضى ذكرها»[2].

5-6- الاحتجاج بالشعر و القرآن وفصيح كلام العرب :

جرى ابن جني على نهج النحاة السابقين، ومنهم الزجاجي في كتابه الجمل، فاستشهد بالشعر والقرآن، وفصيح كلام العرب، غير أنّه أولى شواهد الشعر عناية

(4) اللمع، ص 149.
(5) ينظر: الواسطي، شرح اللمع في النحو، ص16.
(6) ينظر:اللمع، ص 55.
(1) اللمع، ص 144.
(2) نفسه، ص 177.

خاصة، ففاقت الشواهد من القرآن الكريم؛ إذ بلغ عدد الآيات أربعا و أربعين آية، و بلغ عدد الأبيات ثمانين بيتا[3].

و يتبيّن لنا من هذا العرض السريع للمصنفات التعليمية الثلاثة أنّ الزجاجي و الزبيدي و ابن جني كانوا على وعي تام بضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية يقرّب النحو من أذهان المتعلمين، و يعرض قواعده بأبسط الطرق و أقربها تناولا، و يلبي حاجاتهم التعليمية في إطار عربية ميسرة بعيدة عن التعقيدات الإعرابية و التخريجات النحوية و التفسير و التعليل، فأعدّوا مختصراتهم معتمدين على مبدأ التدرج و الانتقاء، و تجنبوا كثيرا من المسائل الخلافية، فخلت متونهم من الإسراف في التفصيل و الإفراط في التأويل، و اتسمت بطابع الوضوح و الإيجاز، وهذا يعزى حتما إلى تمييزهم الواضح بين أهداف المصنفات التعليمية الموجهة إلى عامة الدارسين و بين تلك التي تكون موضع الدراسات التخصصية في النحو.

(3) ينظر: عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم و الحديث، ص 53.

1- نقد القدماء لمناهج النحاة:

يرى المتتبع لتاريخ النحو العربي، أنّ التفكير في صعوبة المادة النحوية في العصور السابقة لم يقف عند حدود الضّجر والشكوى، وإنّما اتخذ صورا إيجابية ظهرت في شكل مقترحات لتيسير النحو وإصلاح نواحي القصور التي دخلت عليه بتأثير مناهج النحاة، غير أنّ هذه المحاولات -حسب عبارة عبد الوارث مبروك سعيد- « جاءت متأخرة في الزمن عن محاولات إصلاح الكتب النحوية، كما أنّ الذين تصدّوا للإصلاح في هذا الجانب النظري (جانب المنهج) كانوا أقل كثيرا في العدد، ولم تكن لمحاولاتهم- قبل العصر الحديث- آثار فعالة في تخليص النحو من تلك العيوب»[1].

ويذهب إلى أنّ « المحاولات التي وجدت لم تغطّ كل نواحي القصور الناشئة عن المنهج، فمثلا لم يتناول أحد بالدرس الفاحص- فضلا عن التقييم والإصلاح- نواحي الضعف في الأسس التي قام عليها منهج النحاة في تقعيد النحو، وذلك كالخلط بين أكثر من مستوى لغوي، أو بين النصوص المروية من فترات زمنية متباعدة أو عن قبائل مختلفة، وكاعتمادهم على الشعر كمصدر رئيسي لاستقاء القواعد النحوية، وهي أمور كان لها أثرها في خلق العديد من مشاكل النحو وعيوبه»[2]. وأقصى ما كانت تمتد إليه يد الإصلاح هو المنطق الأرسطي و آثاره في الدرس النحوي وما جرّه من مشاكل[3]. ومن أقدم من تصدّى لذلك[4] :

1-1 - ابن ولاّد المصري (ت 332هـ)[5]:

نادى ابن ولاّد المصري بالمبادئ الآتية:

(1) في إصلاح النحو العربي، ص 46.
(2) نفسه، ص 46.
(3) ينظر: نفسه، ص 46.
(4) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 156.
(5) هو أبو العباس أحمد بن محمد، كان بصيرا بالنحو، أستاذا، وكان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، صنف المقصور والممدود، انتصار سيبويه على المبرد، ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص 386.

أ- لا يصحّ الطعن على العربي أو رميه باللحن أو الخطأ أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة. وفي هذا يقول ردّاً على المبرد: « إن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا، وكلام العرب فرعا، فاستجاز أن يخطّئها إن تكلّمت بفرع يخالف أصله»[1].

ب- يجب الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة، ولا يجوز تغيير ما ورد عن العرب من الأساليب والكلمات بمقتضى القياس النظري. يقول ابن ولاّد: «لا ينظر إلى القياس فقط دون ما تتكلم به العرب. فإنّ العرب يمتنعون من التكلم بالشيء وإن كان القياس يوجبه، ويتكلمون بالشيء وإن كان القياس يمنعه»[2]. ذاك أنّ « سبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم. فأمّا أن يعملوا قياسا – وإن حسُن – يؤدّي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم»[3].

ج- كذلك رفض ابن ولاّد التأويل والتقدير في النحو، وادّعاء الحذف والإضمار في الأساليب العربية مما يحملها على غير ظاهرها، ومن ذلك ما لمسه في إعراب المبرّد لقوله- تعالى-: ∞**ثُمَ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَارَأوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتىَّ حِينٍ**/[4]؛ إذ يرى أنّ فاعل "بدا" هو المصدر المقدر "بُدُوٌ" وتأويل الآية: ثم بَدَا لهم بُدُوٌ. ولكن حذف "بُدُوٌ" من الكلام لأنّ "بَدَا" تدل عليه. ولا معنى لكل هذا الكلام- على حدّ تعبير ابن ولاّد- لأنّ "لَيَسْجُنُنَّهُ" جملة في موضع الفاعل، ومادام الكلام تاما مفيدا فلا حاجة للإضمار[5].

1-2- أبو العلاء المعري:

(1)أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 156.
(2)نفسه، ص 157.
(3)نفسه، ص 157.
(4)سورة يوسف، الآية 35.
(5)ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 148.

لعل أهّم ما يلفت نظر الدارس « أنّ كتب النحو المتداولة لم تنقل عن أبي العلاء رأيا نحويا أو لغويا خاصا ينسب إليه ينمّ عن اجتهاد أو تفرّد على الرغم من أنّ مصنفاته بمجموعها تنمّ عن علم راسخ وتتبع شامل دقيق للموضوعات النحوية والصرفية والمشكلات اللغوية وما دار حولها من جدل ومواقف لأئمة النحو واللغة وعلى الرغم من أنّه أقرأ النحو وألّف فيه، وأنّه معدود في النحويين واللغويين، وتحتل ترجمته في كتب طبقات النحويين مواضع عدة»[1].

ولئن كان المعري « مضطراً أن يلوذ – في أحيان كثيرة- بالغموض والتعمية وطرق المجاز في مجال الفكر الاجتماعي، تجنبا للمكاره، فهو في مجال الفكر اللغوي واضح صريح، لا تشوب آراءه شائبة من مداراة أو تشيّع لأحد أو لمذهب على نحو ما نجد عند كثيرين غيره من أهل اللغة. وهو يرى أنّ دراسة اللغة ينبغي أن لا تتجاوز غايتها وهي الفهم والإفهام، وأنّ ما انزلق إليه بعض أهل اللغة من جدل حول موضوعات صرفية عويصة تتصل ببنية الكلمات وأصل اشتقاقها وما انتهى إليه أهل النحو من تفريع الاحتمالات الإعرابية وتنويعها ليس غير أباطيل» [2].

ولابد لمن يصحب المعري، ويستطلع ما وصل إلينا من آثاره، وبخاصة رسالة الغفران وما كتبه حولها النقاد والشرّاح وعلماء اللغة أن ينتهي إلى جملة ملاحظات يمكن أن ترسم الملامح العامة لمنهج المعري، ولن يكون عسيرا عليه أن يهتدي إلى أبرز سماته، وهي أنّه كان يكره التأوّل، والتكلّف فيه[3]، « واسعَ الرواية سماعيا إلى أبعد حدود السماع، يضيق بنحو البصرة الذي كان في أيامه ممتلئا بالجدل والقياس والتعليل، وهذه النزعة ظاهرة في كتبه كلّ الظهور»[4]. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

(1) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، الأردن، دار الفكر، ط1، 1998، ص 311.
(2) نفسه، ص 311.
(3) ينظر: نفسه، ص 312.
(4) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 234.

أ- يمنع سيبويه وكثير من النحويين أن يلي كان معمول الخبر، وهم يؤوّلون ما ورد كذلك ويقدّرون ما يستغني الكلام عنه، كما قالوه في قول الشاعر:

قَنَافِذُ دَرَّاجُونَ حَوْلَ خِبَائِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فيقدّرون ضمير الشأن في "كان" محله الرفع على أنّه اسمها، ويعربون "عطية" مبتدأ، وجملة "عوّد" خبره، و"إيّاهم" منصوبة بـ "عوّد" وجملة المبتدأ وخبره خبر "كان"[5]. أو يعربون "ما" موصولة واسم "كان" ضميرا مستترا يرجع إلى "ما" و " عطية" مبتدأ و"عوّد" خبر و "إياهم" مفعولا مقدما والعائد محذوف إلى آخر ما قالوه في توجيه البيت. ولكنّ المعري بذوقه العربي يرفض هذه الأعاريب قائلا: «والأشبه بمذاهب العرب أن يكون عطية مرفوعا بـ "كان" و "إياهم" منصوبا بـ "عوّد"»[1].

ب- ويصوّر لنا خيال المعري الخصب في رسالة الغفران نفوره من تكلّف النحاة ونقمته على تخريجهم بعض الأبيات على غير حقيقتها في مشاهد لطيفة جاء في أحدها: « وكنت قد رأيت في المحشر شيخا لنا كان يُدرِّس النحو في الدار العاجلة، يعرف بأبي علي الفارسي، وقد امترس به قوم يطالبونه، ويقولون: تأوّلت علينا وظلمتنا، فلما رآني أشار إلي بيده، فجئته فإذا عنده طبقة، منهم يزيد بن الحكم الكلابي، وهو يقول: ويحك، أنشدت عني هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

فليت كفافاً كان شرُّك كلُّه وخيرك عني ارتوى الماءُ مُرتوي

ولم أقل إلا الماءَ. وكذلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تبدّل خليلا بي، كَشَكْلِكَ شكلُه فإني خليلا صالحا بك مَقْتَوِي

وإنما قلت: مُقتوي بضم الميم.

وإذا هناك راجز يقول: تأوّلت علي أني قلت:

يا إبلي ما ذنبُه فتأبَيَه؟ ماءٌ رواء و نَصِيٌّ حَوْلِيَه.

---

(5) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1996، ج1، ص 146-147.

(1) أبو العلاء المعري، عبث الوليد، ص 80 عن أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 157-158.

فحركت الياء في تَأبَيَه ووالله ما فعلت ولا غيري من العرب.

وإذا رجل آخر يقول: ادّعيت علي أنّ الهاء راجعة على الدرس في قولي:

هذا سراقة للقرآن يدرُسُه والمرءُ عند الرشا إن يَلْقَهَا ذيبُ

وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله. فقلت: يا قومُ، إنّ هذه أمور هينة، فلا تعنتوا هذا الشيخ، فإنّه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجة، وإنّه ما سفك لكم دما، ولا احتجن عنكم مالا فتفرقوا عنه»[2].

والحق أنّ القضايا التي «عرض لها أبو العلاء في رسالة الغفران كانت من بين المشاغل التي يعكف عليها طلبة اللغة ودارسوها، وكان لأبي العلاء في فهمها وتوجيهها، منزع يخالف فيه مذاهب القوم، ولا شك في أنّه في جملته يستوحي آراء من تقدمه من بعض علماء السلف، ممن كانوا يؤثرون اليسر في الفهم والتوجيه، ويتحاشون الإيغال في التكلف، والضلال في متاهات التأويل البعيد»[1].

وليس من المبالغة القول إنّ المسائل اللغوية والنحوية التي عالجها أبو العلاء كانت الموضوع الأول في رسالة الغفران، ولعلّ تتابعها متساوقة في صدر الرسالة، وهو القسم الذي استغرقته الرحلة إلى العالم الآخر ينمّ عن حرصه على الخوض في المشكلات اللغوية قبل التعرض للمشكلات الفكرية والاجتماعية وكانت رحلته الخيالية وسيلة تذرّع بها ليطرح من خلالها على ألسنة أبطاله أفكاره ورؤاه حول طائفة من القضايا التي ظلت مداراً للنقاش بين المشتغلين بأمور اللغة والنحو[2].

1-3- ابن حزم الأندلسي:

كان منهج ابن حزم الأندلسي يتمثل في الأخذ بظاهر النصوص[3]، وإنكار التقليد، وإباحة الاجتهاد، لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص

(2) المعري، رسالة الغفران، حققها وشرحها محمد عزت نصر الله، بيروت، المكتبة الثقافية، (د.ت)، ص 94-95.
(1) صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي و تطبيقاتها، ص 310.
(2) ينظر: نفسه، ص 309.
(3) اتجه ابن حزم اتجاه مذهب الظاهرية الفقهي الذي أسسه داود بن علي، وقام بتطويره، وعُدَّ مؤسّسا حقيقيا له، بحيث إذا أطلق هذا المذهب يتبادر الذهن إليه. ينظر: أحمد عيسى يوسف العيسى، الظاهر عند ابن حزم (دراسة أصولية فقهية)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006، ص39.

الثابتة، لذلك ذهب إلى أنّه لا رأي في الدين، ومن قال في الدين برأيه فهو عنده مفتر على الله، وبذلك سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل[4].

وإن المتتبع لنظرات ابن حزم في اللغة والنحو، لا يعدم أن يجد فيها ما يعكس تأثير مذهب الظاهرية، فهو ينعى على النحاة مذاهبهم في التأويل والتقدير، ويرى أنهم يصرفون الكلام - ولاسيما القرآن- عن وجهه عندما لا يأخذون بظاهره، وفي ذلك يقول:« من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا و يتخذه مذهبا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها»[5]. ويقول في موضع آخر: « ولا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر، جعله حجة في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه و يتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه»[1].

وقد آل به هذا الموقف إلى رفض علل النحاة؛ إذ يقرر بوضوح أنّها « فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنّما الحق من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها، وما عدا هذا فهو - مع أنّه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضا كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسّ أنّه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك»[2]. وإن كان لا بد لطالب الحقائق من مطالعة النحو، فإنّه « يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ

(4) ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، جامعة وهران، معهد اللغة والأدب العربي، 1982، ص 30.
(5) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 32.
(1) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 32.
(2) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص 158- 159.

ومواضع الإعراب منها، وهذا مجموع في كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الدمشقي»[3].

ويبدوا أنّ « هذه التوجيهات وما قد يكون من كلام ابن حزم، كانت العامل الأول في تنبيه ابن مضاء، إلى المذهب الذي ارتضاه، والذي أخذ شكل ثورة على مناهج النحويين»[4].

1-4- ابن مضاء القرطبي(ت 592 هـ):

وجد ابن مضاء « مادة العربية تتضخم بتقديرات و تأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها، ولا غناء حقيقي في تتبعها أو على الأقل في تتبع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاث كتب هي" المشرق في النحو" و " تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان" وكتاب " الرد على النحاة" وهو - وحده- الذي بقي من آثاره»[5] . وفيه ينقض مناهج النحاة وأصولهم في بناء القواعد النحوية.

وقد لفت شوقي ضيف محقق كتاب الرد على النحاة إلى أنّ حملة ابن مضاء على النحاة إنّما هي امتداد لثورة دولة الموحدين - وكان رئيس قضاتها- على أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة: المالكية والحنفية والشافعية و الحنبلية، وكانت هذه الدولة تعتنق المذهب الظاهري الذي يدعو إلى التمسك بحرفية النص في القرآن الكريم والسنة النبوية، وينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع[1].

يعتبر كتاب الرد على النحاة « من أشهر كتب تراثنا النحوي التي نالت اهتمام الدارسين في العصر الحديث، فمنذ نشره والباحثون في النحو يقبلون عليه باهتمام زائد، ليس لأنّهم يجدون فيه نحوا جديدا لم يأت به النحاة الأوائل، وإنّما يرجعون إليه

(3) منى إلياس، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1985، ص 145.
(4) نفسه، ص 145.
(5) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 305.
(1) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 304- 305.

لأنّ مؤلفه وعدهم فيه بتخليص النحو»[2] من صعابه وتعقيداته، وقد أبان عن ذلك في صدر كتابه قائلا: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[3].

ويستهلّ ابن مضاء هذا الكتاب بمقدّمة يكشف فيها عن صلة النحو بالدين مؤكّدا أنّه يأخذ بأدب السنة في إسداء النصح إلى النحاة عملا بقول النبيّ- صلى الله عليه وسلم-: «الدين النصيحة»؛ إذ يراهم تاهوا في شعاب النحو لكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأقيسة ومسائل غير عملية، وإنّه لحريّ بهم أن يخلّصوا النحو من ذلك كله، وما يزال يدعوهم إلى تغيير مناهجهم في درس النحو وبحثه والعودة بها إلى النهج السليم حتى ينتهي من مقدّمته[4].

و يعترف ابن مضاء بأنّ النحاة قد بلغوا بصناعتهم الغاية التي أمُّوا، والمطلوب الذي ابتغوا وهو حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير غير أنّهم- على حدّ تعبيره- : « التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها، حتىّ قال شاعر فيها:

تَرْنُو بطرْفٍ ساحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجَّةِ نحوي

على أنّها إذا أخذت المأخذ المبرّأ من الفضول، المجرّد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا»[1]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قرّر ابن مضاء تحرير صناعة النحو ممّا علق بها، ووعّر مسالكها، وذلك بحذف ما لا يلزمها من مسائل هي في غنى عنها.

1-4-1- نظرية العامل عند ابن مضاء:

(2) إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص 233.
(3) ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط3، (د.ت)، ص 76.
(4) ينظر: نفسه، ص 24.
(1) الرد على النحاة، ص 72.

العامل في اصطلاح النحاة « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا»[2]. وعليه أسّسوا أصول النحو و أحكامه، إلاّ أنّ ابن مضاء ينقض كل ذلك نقضا، ويدعو إلى إلغاء نظرية العامل، المحور الرئيسي الذي تدور حوله كثير من قضايا النحو، وأبحاثه الرئيسية والفرعية[3] « حتىّ يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمارين افتراضية»[4].

يقول ابن مضاء في مفتتح الفصل الأول من كتابه:« فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منه يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب. ألا ترى أنّ سيبويه- رحمه الله- قال في صدر كتابه: « وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ » فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد»[5].

ويدعم ابن مضاء فكرة زيف العامل برأي ابن جني ومفاده أنّ: العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وقد اقتضب نصّا من الخصائص يدلّ على ذلك حيث يقول:« قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية:« وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره»[1]. فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره، وهو قول

(2) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، ط2، (د.ت)، ص 73.
(3) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 199.
(4) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 18.
(5) الرد على النحاة، ص 76- 77.
(1) الخصائص، ج1، ص 110.

المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[2].

ولا يكتفي ابن مضاء بالإشارة العابرة دون دليل يثبت فيه صحة ما ذهب إليه[3]، ويدحض به حجج النحاة ودعاواهم، فإن قالوا بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا، فذلك عنده باطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لأنّ « شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا (إنّ زيدًا) إلاّ بعد عدم إنّ»[4].

وإذا كانوا يعتقدون أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة فهذا- في رأيه- اعتقاد واهم لأنّ «الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل... وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[5].

وإن تصوّروا ذلك العمل على وجه التشبيه والتقريب، باعتبار أنّ هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، فإنّ ابن مضاء يعترضهم قائلا: « لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك، وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك»[6].

وهذا يؤكد بوضوح أنّ ابن مضاء ينكر أن يكون لفكرة العامل دور في تسهيل النحو وتيسيره، فقد أدخلت في النحو تقديرات لا داعي لها، وأدّت إلى التفكير في

(2) الرد على النحاة، ص 77.
(3) ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 147.
(4) الرد على النحاة، ص 78.
(5) نفسه، ص 78.
(6) نفسه، ص 78.

تأويلات لم يقصد إليها العرب حين أوجزوا كلامهم[1]، ويزيد الأمر تفصيلا ببحثه للعوامل المحذوفة؛ إذ يقسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام:

الأول «محذوف لا يتم الكلام إلاّ به، حذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس(زيداً) أي أعط زيداً، فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهِرَتمّ الكلام به، ومنه قول الله تعالى: ∞ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا**/[2] وقوله تعالى: ∞ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ، قُلِ العَفْوَ**/[3] على قراءة من نصب وكذلك من رفع، وقوله عز وجل ∞ **نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**/[4]. والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ»[5].

والثاني « محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك: (أزيداً ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيداً»[6].

وأمّا الثالث فهو «مضمر، إذا أظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يَا عبدَ اللهِ)، وحكم سائر المناديات المضافة و النكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبرا، وكذلك النصب بالفاء والواو: ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن، ويقدّرون أن مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول»[7].

ويحمل ابن مضاء بشدة على هذه التأويلات، ويحاول أن يدلّ على بطلانها، خاصة إذا تعلق الأمر بكتاب الله المنزل[1]، و في هذا الشأن يقول: « و أمّا طرد

(1) ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 148.
(2) سورة النحل، الآية 30 والشاهد نصب (خيراً)، بفعل محذوف، والتقدير أنزل خيرا.
(3) سورة البقرة، الآية 219 و الشاهد نصب العفو بفعل محذوف، ومن رفع فهي مرفوعة لوقوعها مبتدأ لخبر محذوف والتقدير: العفو منفق.
(4) سورة الشمس، الآية 13 و الشاهد نصب ناقة بفعل محذوف والتقدير: ذروا ناقة الله.
(5) الرد على النحاة، ص 78- 79.
(6) نفسه، ص 79.
(7) نفسه، ص 79- 80.
(1) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 19.

ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه و ادّعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلاّ القول بأنّ كل ما ينصب إنّما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلاّ لفظا يدل على معنى إمّا منطوقا به، و إمّا محذوفا مرادا، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبيّن له ذلك، وقد قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ. ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهي عنه فهو حرام، إلاّ أن يدل دليل»[2].

و يزيد ابن مضاء رأيه توضيحا قائلا: « ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبيّن بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجه الوعيد إليه. ومما يدل على أنّه حرام الإجماع على أنّه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأنّ المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها»[3].

ويتنبه ابن مضاء إلى أنّه ربما قال معترض: كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحويون؟ فيقول: « إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذّاقهم، ومقدّم في الصناعة من مقدّميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: « اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص و المقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه»[4].

ويواصل ابن مضاء نقضه نظرية العامل بصور أخرى من العوامل المحذوفة، فيعرض للمجرورات وما يتصوّره النحاة فيها من زيادة، حين تقع أخباراً أو صلات أو صفات أو أحوالا في مثل (زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء)؛ إذ يقدّرون في هذه العبارات

(2) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 81.
(3) نفسه، ص 82.
(4) نفسه، ص 82.

متعلقات محذوفة، وهي على الترتيب (مستقر- استقر- كائن- كائنا)، ولا يعدو هذا التأويل أن يكون- في نظر ابن مضاء- تمحّلا لا مبرّر له، وافتراضا لا يحتاج إليه، وهذا ما صرّح به قائلا: « وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[1].

و ينفذ ابن مضاء من نقض العوامل المحذوفة إلى دحض فكرة المعمولات المحذوفة، ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل في مثل (زيد ضارب عمرا)، فإنّ النحاة يقدرون فيه ضميرا مستترا يجعلونه فاعلا له، ويعجب ابن مضاء من هذا التقدير لأنّ (ضارب) تدل على الصفة وصاحبها، فلا داعي لأن يبحث عنه في داخلها مادامت تدل عليه بمادتها و في ظاهرها. وكذلك يذهب المذهب نفسه في نحو (زيد قام)، فينكر الضمير الذي يقدرونه في الفعل، ويرى أنّه يدل عليه بمادته كاسم الفاعل، وآية ذلك أنّنا نعرف من الياء في أول المضارع أنّ الفاعل غائب مذكر، ومن ألف القطع في أوله أنّه متكلم، ومن النون أنّه متكلمون، ومن التاء أنّه مخاطب أو غائبة، وبالصورة نفسها نعرف في (قام) أنّ الفاعل غائب مذكر، وإذن فالفعل يدلّ على الحدث والزمان كما يقول النحاة، ويدلّ أيضا على الفاعل إذا كان مستترا كما يقول ابن مضاء[2].

وينتهي التفكير في هذه المسألة بابن مضاء إلى أنّ الألف والواو والنون في مثل(قاما- قاموا- قمن) ليست ضمائر ولا فواعل كما يقول النحاة، وإنّما هي علامات أو إشارات تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث في مثل(قامتْ)[3].

ويخرج ابن مضاء من الفصل الأول إلى فصل ثان يدرس فيه باب التنازع درسا مفصّلا يريد به أن يبيّن كيف أدّى تطبيق النحاة لقوانين نظرية العامل على

(1) الرد على النحاة، ص 87.
(2) ينظر: نفسه، ص 29-30.
(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص19-20.

مظاهر الاستخدام اللغوي إلى رفض بعض أساليب العرب، واستبدالها بأساليب نحوية لا تعرفها العربية إذا بدا لهم ما يتناقض معها، فقد رفضوا صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب يتقدّم فيها عاملان على معمول واحد كل منهما طالب له من جهة المعنى، كما في قول علقمة[4]:

تَعَفَّقَ بالأرْطَى لَهَا و أرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيب

وبديهي أن يرفض النحاة هذا التركيب اللغوي لأنّه يكسر بوضوح اطراد أصل من أهم أصول نظرية العامل، وهو أنّه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، فإمّا أن يكون العامل هو الأول ويضمر في الثاني أو العكس، لذلك طلبوا إلى علقمة أن يقول (تعفق... وأرادوها رجال) أو يقول:(تعفقوا...وأرادها رجال)، وفي كلتا الحالتين لم يقبلوا الصيغة الأصلية للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين، وهو موقف أملته عليهم قوانين العامل، ولم يكتفوا بذلك بل مضوا يطبّقون هذا المنهج تطبيقا واسعا حتى أجازوا في بابي ظن و أعلم أن يقال(ظننت و ظناني شاخصا الزيدين شاخصين وأعلمت و أعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين) ويعقب ابن مضاء على هذه الصور وأمثالها بأنّه لا يجوز أن تجري في الكلام، لأنّ العرب لم يستخدموها، وإنّما هو عقل النحاة وتعلّقهم بنظرية العامل[1].

وفي ختام فصل التنازع يتفق ابن مضاء مع مذهب البصريين في الإعمال فتحت عنوان: أيُّ الفعلين أولى بالتعليق في التنازع؟ يقول: « وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق ومذهب البصريين أظهر لأنّه أسهل»[2].

ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يخصّصه لباب الاشتغال في محاولة لتبرير إصراره على إلغاء نظرية العامل[3]. وإنّ من يرجع إلى رأيه حول

(4) ينظر: الرد على النحاة، ص31.
(1) ينظر: الرد على النحاة، ص 31- 32.
(2) نفسه، ص 101.
(3) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص21.

هذا الباب يجده يشير إلى اضطراب النحاة في صور تعبيره، ويعرض نماذج منها لا نظير لها في كلام العرب، ولا جرت في لسانهم لكنها منثورة في كتب النحو نحو(أزيدا لم يضربه إلاّ هو، وأخواك ظناهما منطلقين، وأأنت عبد الله ضربته) ويتوقف ابن مضاء بإزاء هذه الأساليب ثم لا يجد مسوّغا لقبولها، كما أنّه يحمل على دراسة النحاة لأحكام الاشتغال وتقسيمهم لوجوه إعرابه بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجّح في الرفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران، مقدّرين في أغلب الأحوال عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم، وإنّما هي أقيسة النحو ألزمتهم إياها، وكل ذلك يرده ابن مضاء، ويضع مكانه قاعدة يتخذها أساسا لتفسير صيغ الاشتغال كلها وهي: أنّ الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب، لأنّه في مكان نصب وإلاّ رفع لأنّه في مكان رفع[1].

و قد يكون من تمام موقف ابن مضاء من نظرية العامل رفضه لما ذهب إليه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية بأن مصدرية مضمرة وجوبا في مثل(لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيَه- لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)؛ إذ يرى في هذا التقدير إغراقا في التعسّف وبعدا في التأويل، ويحاول من خلال تحليله للأمثلة المتعددة ووجوه الإعراب المختلفة أن يثبت أنّ نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية لا يرجع إلى أنّه معمول لأن مضمرة وجوبا، وإنّما يرجع إلى المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، وكذلك إن رفع المضارع أو جزم مع الأداتين ولم ينصب، وكل ذلك يدل به ابن مضاء على أنّ حركات الإعراب لا يراد بها الدلالة على عوامل محذوفة، وإنّما تأتي للدلالة على معان في نفس المتكلم[2].

1-4-2- رأي ابن مضاء في التعليل:

(1) ينظر: الرد على النحاة، ص 32- 33.
(2) ينظر: نفسه، ص 33- 34.

لم يرفض ابن مضاء التعليل جملة؛ بل رأى فيه قدرا مفيدا لا يمكن إنكاره، وهو ما يسميه النحاة العلل الأول، ويعني بها تلك التي تحصل بمعرفتنا لها المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر[3]، أو بعبارة أخرى هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه[4]، أمّا العلل الثواني والثوالث فلا يرى بأسا في إلغائها لأنّه لا ضير في جهلها، ولا منفعة في العلم بها، وفي ذلك يقول: « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصـواب أن

يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[1].

و يضيف ابن مضاء قائلا: «ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، و المفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأعطى الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخِفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله»[2].

ومع ذلك يرتضي ابن مضاء قسما من العلل الثواني وهو المقطوع به « مثل العلة التي تذهب إلى أنّ كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإنّ أحدهما يحرك، فإن قيل: وَلِمَ لم يتركا ساكنين: أجيب بأنّ الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين: وهي علة ثانية يقبلها ابن مضاء، ولكنّه يحمل بوجه عام على العلل، وينكر استخدامها في النحو»[3].

1-4-3- رأي ابن مضاء في القياس:

(3) ينظر: نفسه، ص 35- 36.
(4) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 130.
(1) الرد على النحاة، ص 130.
(2) نفسه، ص 130-131.
(3) نفسه، ص37-38.

وبجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل والعلل الثواني والثوالث من الدرس النحوي دعا أيضا إلى اطّراح القياس الذي لا يؤيّده الاستعمال اللغوي المطرد، ولا تدعمه النصوص المتواترة وذلك بناءً على أنّ كثيرا من الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تستوف شروط القياس[4]؛ إذ إنَّ « العرب أمة حكيمة، فكيف تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع»[5].

وعلى الرغم من أن ابن مضاء لم يعمّق البحث في هذا الموضوع، ولم يتوسع في مسائله مثل ما فعل عندما درس العامل مثلا، فإنّنا نجده قد تناوله عرضا في مواطن متعددة، تؤكد أنّه لم يكن ثائرا على القياس بجميع صوره، وآية ذلك أنّه يحكم على بيت شعري بالشاذ الذي لا يقاس عليــه على
طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة[1]. قال وهو يتحدث عن فاء السببية: « وقال الله - عز وجل- : ∞ **لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ∕[2]، وقد نصبت العرب بعدها في الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه، قال الشاعر[3]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا.

وإذا تتبعنا ما يوجد من جزئيات حول موضوع القياس في كتاب الرد على النحاة، اتضح أنّ موقف ابن مضاء منه يرتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصحّحه، ويرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيّده[4]. فهاهو ذا يقول في باب التنازع: «وأمّا كان وأخواتها، فإنّ كان منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولا، تقول(كنت وكان زيدٌ قائما) و(كنت وكانه زيد قائما) فقائما خبر كنت وقال الفرزدق:

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ آتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُور

(4) ينظر:بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ص 104.
(5) الرد على النحاة، ص 134.
(1) ينظر: بكري عبد الكريم، ابن مضاء و موقفه من أصول النحو العربي، ص 104-106.
(2) سورة المنافقون، من الآية 10.
(3) الرد على النحاة، ص 125.
(4) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 84.

وكذلك ليس تقول (لست وليس زيد قائما) و (لست وليس زيد إياه قائما) والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب، لأنّ كان اتسع فيها، وأضمر خبرها»[5].

1-4-4- رأي ابن مضاء في التمارين غير العملية:

انسجاما مع منحى ابن مضاء في الاحتكام إلى السماع، ورفض ما لا يسوّغه الاستعمال اللغوي، دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي يفترضها النحاة افتراضا دون أن تفيد في النطق السليم بالعربية، وضرب لها مثلا قول النحاة- على سبيل التدريب-: ابن من البيع على مثال فُعْل ذاهبين إلى أنّه يصح أن يقال بوع أو بيع قياسا على مثل موقن في قلب الياء واوا أو على مثل بيض وغيد بقلب الضمة كسرة وقد أدلى ابن مضاء بالحجج والعلل التي التمسها كل من أصحاب القولين ليصوّر بوضوح كيف أنّ التمارين غير العملية في النحو تشغل النحاة بما لا ينفع في ضبط الألسنة[6].

1-5- أبو حيان الأندلسي:

كان لآراء ابن مضاء أثر بيّن في منهج النحوي الأندلسي الأصل والنشأة، والمصري المستقر أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي. على أنّ أبا حيان وإن كان قد تأثر بدعوة ابن مضاء، لم يأخذ بها بتمامها، ولعلّ أبرز ما أخذه عنه، وكان يشبه أن يكون الفكرة الموجهة في أعماله هو الجنوح إلى الوقوف عند ما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية، والضرب صفحا عمّا وراء ذلك مما لا جدوى وراءه[1].

وقد جمع « تعلّقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقًّا لم يدْعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلّق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية»[2]. وهذه الآراء واضحة كل الوضوح في « تضاعيف كتبه، ولا سيما في شرحه على ألفية

(5) الرد على النحاة، ص 99 – 100.
(6) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص 24 – 25.
(1) ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 157 – 158.
(2) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 321.

ابن مالك المسمى بمنهج السالك، وفي شرحه أيضا على التسهيل لابن مالك نفسه» [3].

و نقل السيوطي عنه أقوالا عديدة تبرز مواقفه من مختلف القضايا النحوية، وأوّل ما يطالع القارئ منها تعقيبه على خلاف البصريين والكوفيين حول الإعراب، وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أولا؟ إذ يرى أن « هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة»[4] وعلى هذا النحو تتوالى تعليقات أبي حيان تعيب على النحاة كثيرا من خلافاتهم، وتقلّل من شأنها، فها هو ذا يعرض لاختلافهم في معنى الصرف معتقدا أنّ « هذا الخلاف لا طائل تحته»[5] ويعلّق على اختلافهم في همزة"ال" التعريفية وهل هي همزة قطع أو وصل قائلا: « وهذا الخلاف لا يجدي شيئا، ولا ينبغي أن يتشاغل به»[6].كما يعدّد وجوه الخلاف السبعة في رافع المضارع معقبا عليها بقوله: « لا فائدة لهذا

الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي»[1].

1-5-1- رأي أبي حيان في السماع:

مضى أبو حيان في إثر ابن مضاء يقدّم السماع على القياس، وخاصة إذا تعارضا[2]، والسماع الذي يأخذ به « لا بد أن تكون له شواهد كثيرة، دائرة على الألسنة صادرة ممن يعتد بهم، وينقل عنهم أمّا البيت أو البيتان فلا يمكن أن يعتد بهما في رأيه؛ بل لا يمكن أن توضع عليهما القواعد»[3]. ويتضح ذلك في إعمال (لا) حيث: قال ابن مالك: «عملها أكثر من عمل"إن"، وقال أبو حيان: الصواب

(3) منى إلياس، القياس في النحو، ص 158.
(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998، ج1، ص 57.
(5) نفسه، ج1، ص85.
(6) نفسه، ج1، ص 258.
(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 527.
(2) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 322.
(3) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص332.

عكسه، لأنّ إن قد عملت نثرا و نظما، و(لا) إعمالها قليل جدا، بل لم يرد منه صريحا إلاّ البيت السابق[4]، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد»[5].

ومن هذا القبيل أيضا ردّه على ابن عصفور وابن جني قياسهما؛ لأنّه لا يوجد له ما يسنده من كلام العرب المسموع. قال السيوطي في الهمع: « فصّل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر، إذا كان مشتقا كنزالِ من النزول ودراكِ من الإدراك... قال أبو حيان: والصواب: أنّ ذلك لا يجوز، لأنّه غير مسموع من كلام العرب»[6].

1-5-2- رأي أبي حيان في القياس:

القياس عند أبي حيان لا يستعمل إلاّ إذا كان هناك أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن تكون أساسا تبنى عليه القواعد، وتصحح به المسائل[7]، فهو يرفض منه ما يؤدي إلى وجوه من التركيب، لم يرد بها السماع الصحيح الذي عليه المعول الأول لديه[8]، ومن الأمثلة التي توضح اتجاه أبي حيان في القياس ما ذكره السيوطي في الهمع، من ذلك:

أ- وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر:

سمع: ديناركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة أي حسنتان، ومنه لبيك وإخوته فإنّه لفظ

مثنى وضع موضع الجمع. قالوا: شابت مفارقه وليس له إلاّ مفرق واحد، فعند البصريين هذه الأمثلة مسموعة لا يقاس عليها. أمّا الكوفيون، وابن مالك فيقيسون عليها إذا أمن اللبس ولم يرتض أبو حيان هذا القياس؛ لأنّه كالبصريين لا يقيسون على الشاذ والنادر. قال السيوطي: وابن مالك ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر، قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات[1].

ب- جمع حم:

(4) يقصد: تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا، ينظر: السيوطي، الهمع، ج1، ص 397.
(5) نفسه، ج1، ص 398.
(6) نفسه، ج2، ص 306.
(7) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 333.
(8) ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص 162.
(1) السيوطي، الهمع، ج1، ص 167.

قال ابن مالك: لو قيل في حم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنّه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه[2].

1-5-3- رأي أبي حيان في التعليل:

لا يشغل أبو حيان نفسه « بالعلل العقلية التي يتلاعب بها النحاة لتدل على مقدرتهم الذهنية، وقوتهم الفكرية، والعلة أصل للقياس، وهي الموجبة له، وإنّما يهتم بالقياس من حيث هو، فإن حادت قاعدة عن أصوله، وجب أن يسأل عنها، ومعنى ذلك: أنّه لا يهتم بعلة القياس أولا، وإنّما يهتم بالقياس نفسه؛ لأنّ القياس عنده ليس أمرا عقليا، يرجع إلى التفكير أو المنطق، وإنّما مرجعه الأول والأخير كثرة الشواهد، واتساع السماع، فإذا وجب القياس بناء على هذا. ولم يُعمل به سئل عن السبب، وبُيِّنَ سر المخالفة، أو عدم الأخذ به»[3].

ومن هنا صحّ لأبي حيان أن يرفض هذه العلل فيقول: « الصّواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء الساكنة للماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع، لأنّه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عمّا كان يجب قياسا فامتنع»[4].

ويبدي أبو حيان نفس الرأي حين يعرض لتعليل النحاة ضم التاء في مثل "قمتُ" للمتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة؛ إذ يصرح أنّ: « هذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنّها تعليل وضعيات، والوضعيات لا تعلل»[1]. ويقف بإزاء تعليلاتهم لتسكين الماضي وعدم فتحه حين يسند إلى التاء والنون وذا قائلا: «

(2) نفسه، ج1، ص 190.
(3) عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص 334.
(4) السيوطي، الهمع، ج1، ص 75 – 76.
(1) السيوطي، الهمع، ج1 ، ص 190.

والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنّها تخرّص على العرب في موضوعات كلامها»[2].

و لم تذهب المقترحات التي قدّمها علماؤنا الأوائل في مجال تيسير النحو سدًى؛ و إنّما كانت مصدر إلهام و توجيه لمحاولات الإصلاح و التجديد في مطلع العصر الحديث، و ليس أدل على ذلك ما أثارته آراء ابن مضاء من نقاش، فما إن نُشِر رده على النحاة حتى اعتُبِر المفتاح الذي يحقق ما ينشده المهتمون بتعليم العربية من تذليل صعوبات النحو و مشاكله، و السبيل لمن يريد أن يصنف في النحو تصنيفا جديدا يقوم على اليسر و السهولة[3].

و في ظل الاهتمام المتزايد بكتاب ابن مضاء لا يتردد محققه شوقي ضيف –و هو الذي يصفه بأنّه كنز من كنوز التراث النحوي الأندلسي- في أن يتخذ مما تحويه ثناياه ركيزة لإعادة تصنيف النحو و تيسيره تيسيرا «لا يقوم على ادعاء النظريات، و إنّما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية، وبحثها بطريقة منظمة، لا تحمل ظلما لأحد، و إنّما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النحو العربي في العصر الحديث»[4].

و يحذو محمد عيد حذو شوقي ضيف منوها بقيمة آراء ابن مضاء، مشيرا إلى أنّ الباحثين قد أغفلوه، و لم يقدروه حق قدره، و يبدو أنّ ما قوبل به ابن مضاء من تجاهل كان أحد الدوافع التي حملته على تأليفه كتابه أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، و هذا ما حرص على إيضاحه في مقدمته حيث يقول: «و المقصود من علم اللغة الحديث في هذا الكتاب أن نرى في هذا الضوء القيمة الحقيقية لواحد من نحاة العرب هو ابن مضاء و قد ظهرت

(2) نفسه، ج1، ص 192.
(3) ينظر: الرد على النحاة، ص9.
(4) نفسه، ص67.

قيمته في هذا الضوء ثمينة رائعة...إذ سبق بآرائه التي قدمها في كتابه الصغير الخطير ما يقوله اللغويون المحدثون فيما تناوله من أصول النحو»[1].

و لا يلبث محمد عيد بعد ذلك أن يحدد الهدف من علم اللغة الحديث في كتابه بأنّه توظيف «لبيان ما في تراثنا من قيم علمية نافعة، بإزالة ما علق بها من غبار، و إزاحة ما غلفها من ضباب، حتى يعود لها ما هي جديرة به من الوضوح و النقاء»[2].

و يعبّر عبد الله أحمد جاد الكريم عن الموقف نفسه بقوله: «كانت صيحة ابن مضاء المنبه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس، و هو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو و نسف الماضي؛ بل يطالب بتجريد النحو من النزعة المنطقية و الفلسفية»[3].

و على الرغم من هذه الأهمية التي أوليت لكتاب الرد على النحاة؛ فإنّ محمد خير الحلواني يذهب إلى أنّ ابن مضاء ينزع إلى تهديم أسس النحو القديم، و لا يسعى إلى إقامة بناء نحوي جديد، ودليله عجز النحاة المحدثين الذين سلكوا طريقه عن تقديم نظام بديل يفي بدراسة اللغة و قواعدها؛ إذ «لم يستطيعوا حتىّ الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولا راسخة يستمدونها من نظريته»[4]، و هذا يكفي –في نظره- «للدلالة على أنّها ليست بشاملة، و أنّها عاجزة عن مزاحمة نظرية القدماء»[5].

و مهما يكن من أمر، فإنّ ما نالته آراء ابن مضاء من اهتمام في العصر الحديث، يعتبر أنموذجا يبيّن بجلاء أنّ جهود القدماء في مجال إصلاح النحو كانت

(1) أصول النحو العربي، ص6.
(2) نفسه، ص6.
(3) عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2004، ص166.
(4) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص215.
(5) نفسه، ص215.

باعثا للنحاة المعاصرين فيما دعوا إليه من تيسير و تجديد استجابة لمتطلبات العصر[6].

2- إصلاح النّحو العربي في العصر الحديث:

لقد سارت الجهود الرامية إلى تيسير النحو العربي في العصر الحديث في اتجاهين رئيسيين « أحدهما: عملي يراعي الواقع الذي يعانيه دارسو النحو، و حاجتهم الملحة إلى تبسيطه و من ثم يعمد إلى إيجاد الكتاب الخالي – قدر الإمكان – من الصعوبات التي تحول بين النحو و دارسه، أي أنّ هذا الاتجاه هو اتجاه الدراسة التعليمية، و ثانيهما: اتجاه الدراسة العلمية النظرية الخالصة، أي المجال اللغوي العلمي، وهو متأن لا يقنع بالتيسير الظاهري و المحدود، و إنّما يهدف إلى الوصول إلى جذور المشكلة و منبع الصعوبات في النحو العربي»[1].

ولعلّ الباعث على ظهور الاتجاه الأول هو الحاجة الماسة إلى كتاب عصري في النحو يختلف عن متون النحو ومختصراته التي ظلت تدرس للناشئة في العصر الحديث[2]، وكانت محاولة علي مبارك أول محاولة في هذا المجال؛ إذ ألّف كتاب "التمرين" « الذي ظل وقتا طويلا يقرؤه التلاميذ بالمدارس الابتدائية»[3].

و لم يكتف علي مبارك بمحاولته هذه؛ بل عهد إلى عالم من علماء الأزهر و هو رفاعة الطهطاوي بتأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ فاستجاب رفاعة لذلك، و ألف كتابا سماه «"التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية" استضاء فيه بمتون النحو و خاصة بمتن الأجرومية الذي بلغ من إعجابه به أن نظم على غراره أرجوزة تجمع قواعد النحو في إيجاز سماها جمال الأجرومية»[4].

---

(6) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص272.
(1) إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص3-4.
(2) ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص26.
(3) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص59.
(4) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص26.

و يعدّ "التحفة المكتبية" من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث، و إذا قيس بكتب النحو المتداولة في ذلك الوقت؛ فإنّه يعتبر قفزة إلى الأمام في مجال تبسيط النحو ذاك أنّه ضمّ أغلب أبواب النحو التي يحتاج إليها الدارس في دراسته الأولية للإلمام بالقواعد النحوية، و عرض الأبواب والموضوعات بطريقة سهلة مباشرة متحرّرة إلى حد كبير من الأساليب و الطرائق المألوفة في كتب النحو التي كانت سائدة آنذاك[5].

ويبدو أنّ الطهطاوي ألّف هذا الكتاب «على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح و الحواشي والتعليقات و التقريرات، و بذلك بدأ رفاعة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث، و المقصود بها تخليص الكتب النحوية من العبارات الغامضة و الاختلافات النحوية، والشروح الجزئية، و إعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح، و بأمثلة من اللغة الحية المستعملة»[1].

و يمكن تلخيص أهم ما تميز به هذا الكتاب من سمات التيسير و التجديد في الآتي[2]:

- الابتعاد عن الخلافات النحوية و تعدد الآراء التي تشتّت ذهن المتعلم، و تحاشي الاستطراد والتعلق بأوهى الأسباب، و التكلف في صناعة الأمثلة.
- استخدام الجداول لتلخيص القواعد النحوية ليسهل حفظها، و هي وسيلة لم تعرفها كتب النحو السابقة لهذا الكتاب.
- اس تخدام حـ روف كبي رة الحج م لكتاب ة المصـ طلحات النحوي ة و عن اوين الأبواب و الفصول.

(5) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص45-46.
(1) ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام و الأساليب، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص13-14.
(2) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص46-48.

وكان كتاب "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" لرفاعة الطهطاوي أنموذجا لبعض المحاولات التي توالت بعده لتيسير الكتاب النحوي، حيث التزمت منهجه و خطته و بعضها اقتبس حتى عنوانه، كما فعل أحمد بن محمد المرصفي في كتابه "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" حيث استخدم فيه حروفا كبيرة الحجم في كتابة العناوين و المصطلحات النحوية، و استخدم كذلك الجداول، مما يدل على التزامه طريقة الطهطاوي في التأليف[3].

والجديد في هذا الكتاب « استخدام علامات الترقيم لحصر القواعد النحوية بينها، والعناية بدقة الأمثلة المعروضة من حيث الأسلوب والوضوح، وجاءت المادة النحوية أكثر تفصيلا عمّا في كتاب الطهطاوي» [4].

وفي هذا الوقت الذي ظهر فيه كتابا الطهطاوي و المرصفي، ألّف عبد الله فكري "الفصول الفكرية لتلاميذ المكاتب المصرية" في النحو بتوجيه من علي مبارك أيضا[1]، وهي رسالة موجزة لم تتعدَّ « صفحاتها أربعين صفحة، و رغم أنّ هذه الرسالة جاءت عقب محاولتي رفاعة والمرصفي فإنها دونهما في المستوى من حيث التجديد، و مقارنة بهما يعتبر حظها ضئيلا في تيسير الكتاب النحوي، ولكنها محاولة لإخراج التأليف النحوي عن المألوف القديم» [2].

و كان كتاب "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" لحسين المرصفي (ت 1890م) محاولة لعلاج مشكلة تعليم العربية في المراحل العليا؛ فقد وضع الكتاب لطلاب دار العلوم، و تضمن فصلين خصّصهما المؤلّف لدراسة الصرف و النحو، و عرض فيهما هذين العلمين عرضا يقف بالدارس على ما يحتاج إليه منهما[3].

و من سمات هذا الكتاب الحرص على دقة التعبير و وضوحه و الإكثار من الشواهد الأدبية الرفيعة التي تربي ذوق الدارس، و تصقل ملكة البيان عنده، و لذلك

(3) ينظر: نفسه، ص51.
(4) نفسه، ص51.
(1) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص44.
(2) إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص52.
(3) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص44.

اعتبر حلقة مهمة في تطور التأليف العربي فهو انتقال من مرحلة القواعد و الضوابط و المتون و الحواشي إلى مرحلة الثقافة الواسعة و التذوق البصير[4].

و في عام 1887م ظهر كتاب "الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية"، واجتمع على صنعته نخبة من مفتشي اللغة العربية و معلميها، و هم: حفني ناصف و محمد دياب و مصطفى طموم و محمد صالح، و الكتاب مؤلّف من ثلاثة أجزاء صغيرة على شكل سلسلة يضم كل جزء منها مبادئ النحو الضرورية بأسلوب سهل مع اختيار أمثلة واضحة سهلة التناول تناسب المبتدئين[5].

و في عام 1891م ألّف الثلاثة الأوائل مع محمود أفندي و سلطان محمد كتاب "الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية"، و قد اشتمل هذا الكتاب على ما في الكتب الثلاثة السابقة و به تمت سلسلة التعليم التدريجي للنحو[6].

و قد تجاوزت هذه السلسلة مرحلة الجهود الفردية إلى مرحلة الجهود الجماعية المشتركة المتمثلة في لجنة التأليف، و لجنة المراجعة، و الإجازة فضلا على أنّ أعضاء اللجنتين من ذوي الخبرة الطويلة في حقل تعليم اللغة العربية، و هو ما كان له أكبر الأثر في إخراج هذا الكتاب ميسرا لقواعد العربية في المرحلتين الابتدائية و الثانوية[1].

و من عناصر التجديد في هذه السلسلة أنّها تجعل المتعلم يرتقي فيها من دائرة إلى أخرى أوسع منها نطاقا و أكبر إحاطة، و هذه الطريقة تثبّت في ذهنه القواعد، و تجعله يستدرك ما فاته من فوائد، وباستكماله لدراسة الكتاب الرابع يكون قد أتى على دراسة أصول النحو، و تهيّأ للاستزادة منه بالاطلاع على المؤلّفات الموسعة[2].

(4) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص65-66.
(5) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص52-53.
(6) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص45-46.
(1) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص53.
(2) ينظر: نفسه، ص55.

و في ظلّ التطور المستمر لتيسير الكتاب النحوي ظهرت بالمدارس اللبنانية عام 1913م سلسلة الدروس العربية من تأليف مصطفى الغلاييني، و قد عمد المؤلّف إلى وضع هذه السلسة لمّا رأى الحاجة ماسة إلى تصنيف «كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرّب القواعد من أفهام المتعلمين، و تضع العناء عن المعلّمين»[3].

و ظهر حرص المؤلّف على إدراك هذا الهدف في انتقاء الأمثلة، و ضبطها بالشكل مما جعلها في متناول فهم المتعلم و إدراكه، و قد أعقب هذه الأمثلة بإيضاحات تصل بالمتعلم إلى الخلاصة، وتمرينات ترسخ في ذهنه ما عرض عليه من قواعد[4].

وتجدّد الشعور في أوائل الربع الثاني من القرن العشرين بأنّ «الناشئة في حاجة أكبر إلى التبسيط و التيسير،و انبرى للمهمة علي الجارم و مصطفى أمين، فأخضع النحو للأساليب التربوية الحديثة في كتابهما "النحو الواضح" و فيه يفتح الباب و تذكر الأمثلة الموضحة له و يتبعها بحث تحليلي تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمرينات تدريبية»[5].

و كانت ثمة عوامل ساعدت على ظهور سلسلة "النحو الواضح" « فالتطورات الجديدة في المناهج و التعليم دفعت إلى السير في طريق تجديد الكتاب النحوي، و المؤلّفان قد خبرا التعليم طويلا و أحاطا بالتلاميذ خبرا، يضاف إلى ذلك ما تهيأ لهما من كفاية علمية، و ما تهيأ لعلي الجارم الشاعر بخاصة من ذوق لغوي مصقول»[1].

و أهم ما تميزت به هذه السلسلة من تجديد و تيسير للنحو العربي في العصر الحديث يمكن إجماله في المحاور التالية[2]:

(3) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، راجعه محمد أسعد النادري، بيروت، المكتبة العصرية، ط35، 1998، ص5.
(4) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص57.
(5) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص27.
(1) نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص47.
(2) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص59-60.

1. لم تقدم فيها القواعد بطريقة تقليدية تقريرية، كما كانت عليه المحاولات السابقة، بل قدّمت بطريقة تربوية هي طريقة الاستنباط من خلال الأمثلة المعروضة. و يرى المؤلّفان أنّها أكثر طرق التعلم قربا إلى عقول المتعلمين، و أثبتها أثرا في نفوسهم؛ لأنّها تجعل المتعلم يعمل فكره و يحاول التعرف على وجوه المشابهة و المخالفة بين الأشباه و الأضداد.

2. العناية بالأمثلة التي يبدأ بها كل درس؛ فقد أكثر المؤلّفان منها، و اختاراها سهلة مفهومة، مأخوذة من محيط المتعلمين، و ممثّلة لاهتماماتهم، و ملائمة لعقولهم.

3. العناية بالتمارين و التطبيقات بحيث جاءت كثيرة الأنواع، سهلة المعاني، مناسبة لمدارك المتعلمين، دافعةً إياهم إلى تأليف جمل على غرارها.

و هذه الجوانب هي أبرز معالم التجديد في كتاب النحو الواضح. و بذلك أسهم هذا الكتاب مساهمة فعالة في تيسير طريق النحو، و تقريبه إلى الدارسين، و هذا هو سر بقائه حتى الآن محتفظا بمكانته و شهرته[3].

و لابد من الإشارة السريعة إلى الكتب التي ظهرت بعد النحو الواضح، و لكنّها لم تستطع أن تنحّيه عن مكانة الصدارة في مجال الكتاب النحوي التعليمي، و من هذه الكتب "النحو الحديث" الذي ظهر عام 1929م و كتاب "النحو المصوّر للمدارس الابتدائية" الذي ظهر عام 1931م و قد قرن مؤلفوه كثيرا من قواعد العربية بصور تساعد الطالب على الفهم، و صدر عام 1936م كتاب "تكوين الجمل" بإشراف طه حسين و غيره من رجال التربية و التعليم و منهم إبراهيم مصطفى وأحمد براذق و أصدرت هذه الهيئة عام 1938م سلسلة كتاب "قواعد اللغة العربية" للمرحلتين الابتدائية و الثانوية[1].

و الجدير بالذكر في مجال تجديد الكتاب النحوي التعليمي، و رفع فاعليته في تقريب القواعد النحوية للتلاميذ طريقة استخلاص القواعد النحوية من نص لغوي

(3) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص73.
(1) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص49.

حي مؤلّف أو مقتبس بدلا من الجمل و الأمثلة المتفرقة التي سار عليها النحو الواضح و ما نحا نحوه من كتب، و قد ظهرت هذه الطريقة في نهاية الأربعينيات في كتاب "تيسير النحو" للمرحلة الابتدائية الذي ألّفه عبد العزيز القوصي و عبد الفتاح إسماعيل و غيرهما[2].

و جاء هذا الكتاب نتيجة دراسة تجريبية، و نتيجة تطبيق لمبادئ علم النفس تطبيقا ارتضاه أئمة اللغة. و يبدو أنّ هذه الطريقة لقيت رواجا، و إقبالا لدى المؤلفين و لاسيما في الستينيات، وذلك لما لها من فائدة في ربط تعلم النحو بتعلم التعبير[3].

و على هذا النحو أخذت حركة التأليف النحوي التعليمي تنمو و تتطور مجسدّة الاتجاه العملي الذي يتوخّى تيسير النحو، و يرمي إلى تقريبه من أذهان الدارسين من خلال إيجاد الكتاب النحوي الذي يكفل إكساب الدارس قواعد العربية من أقرب سبيل و بأقل جهد[4].

أمّا الاتجاه الثاني فقد تتابعت فيه المحاولات الداعية إلى تيسير النحو و تطويره «و كانت في أول الأمر عبارة عن ملاحظات جزئية، و اعتراضات تقتصر على الدعوة إلى حذف أو تعديل بعض أبواب النحو و مسائله»[5]، و لم تظهر إلاّ في الربع الثاني من القرن العشرين أوّل محاولة متكاملة تناولت النحو ككل و هي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو".

و يعتبر هذا الكتاب « أوّل محاولة علمية منهجية لنقد النحو القديم، و تغيير هيكله ومصطلحاته»[6]؛ إذ حاول مؤلّفه « تجديد النحو و تيسيره؛ كي يتناسب مع مقتضيات العصر، فحدّد مجموعة من أوجه القصور و التعقيد التي شابت الدرس النحوي قديما كما يرى، و أخذ يفنّد هذه الأمور و ينقضها مقدّما عليها ما يراه حلاّ لها»[1]. و فيما يلي فكرة موجزة حول أهم آراء محاولة "إحياء النحو".

(2) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص75.
(3) ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو، ص50.
(4) ينظر: نفسه، ص42.
(5) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص87.
(6) عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص167.
(1) عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص167-168.

يذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ النحاة قد حصروا الدرس النحوي في قضية الإعراب فضيّقوا « من حدوده الواسعة، و سلكوا به طريقا منحرفة، إلى غاية قاصرة، و ضيّعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام و أسرار تأليف العبارة»[2].

و يعزو هذا الوضع إلى فهمهم الخاطئ لوظيفة النحو الذي جعلهم يركّزون « على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، و هي الإعراب و البناء »[3] فاتجهوا إلى أواخر الكلمات يضبطون حركاتها و يفصّلون أحكامها، و صُرفوا عمّا كان ينبغي لهم أن يتناولوه من سائر نحو اللغة[4].

و يرى إبراهيم مصطفى أنّ النحاة قد غفلوا عن معاني حركات الإعراب، بسبب اهتمامهم بالعامل، ثم قدّم تصوّرا لتلك المعاني مقرّرا أنّ : الضّمة علم الإسناد، و الكسرة علم الإضافة، و أمّا الفتحة فهي ليست علامة -في نظره- و إنّما هي الحركة الخفيفة و المستحبة عند العرب، و هي نظير السكون في العامية[5].

و طالب إبراهيم مصطفى بإسقاط العطف من التوابع، و أن تقسّم باقي التوابع إلى قسمين إمّا نعت و إمّا بدل، و النعت السببي –عنده- إتباع للمجاورة، و الخبر تابع مرفوع كما رُفع غيره من التوابع. و بالجملة رفض إبراهيم مصطفى كثرة التعليلات و الخلافات الجدلية و المسائل غير العملية والافتراضات الفلسفية التي وسمت المؤلّفات النحوية[6].

و قد حرّك كتاب إحياء النحو قضية إصلاح النحو بشدّة فتوالت بعده المحاولات و منها على سبيل المثال لا الحصر محاولات يعقوب عبد النبي (1941م-1945م) و أمين الخولي (1945م) وشوقي ضيف (1945م) و عبد المتعال الصعيدي (1947م) كما شهدت الخمسينيات محاولة أخرى هي "النحو

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص3.
(3) نفسه، ص1.
(4) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص21.
(5) ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص169.
(6) ينظر: نفسه، ص169.

المنهجي" لمحمد أحمد براق (1958م) و محاولة نقدية لعبد الرحمن أيوب (1957م)[1].

و تضافرت جهود الهيئات العلمية الحكومية في الوطن العربي من أجل تيسير النحو، و بذلت المجامع اللغوية العربية و الوزارات الحكومية و المراكز البحثية اللغوية محاولات طيبة في هذا المضمار من ذلك محاولة وزارة المعارف المصرية في عام 1938م و محاولة وزارة التربية و التعليم بمصر في عام 1957م و محاولات مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ فقد درس مقترحات لجنة وزارة المعارف التي سلف ذكرها، و أصدر قرارات بشأنها، وكذلك درس مقترحات شوقي ضيف المتعلقة بتيسير النحو و تجديده وذلك في أعوام 1945م، 1977م، 1979م[2].

هذا إلى جانب دراسات عن مناهج البحث في اللغة و النحو مثل " المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السابقة" لعبد المجيد عابدين (1951م) و "مناهج البحث في اللغة" (1955م) و "اللغة بين المعيارية و الوصفية" (1958م) لتمام حسان و هي دراسات تستمد أفكارها ممّا توصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب من نظريات، و هي بذلك تسهم في ظهور محاولات لإصلاح النحو أكثر تطورا[3].

استطاعت هذه الدراسات أنّ تثبت أن الاطلاع على ما يشهده الدرس اللغوي من تطوّر في العصر الحديث قد يغيّر النظرة إلى التراث النحوي، و يزيد في تقدير القارئ له، و هذا ما تجلت بوادره فعلا مع محاولات قريبة العهد[4]، أعادت النظر في النحو العربي القديم من خلال ربطه باتجاهات البحث اللغوي المعاصر أملا في الوصول إلى منهج علمي لدراسة العربية، أو إسهاما في الكشف عن القدر المشترك بين اللغات الإنسانية[5].

(1) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص88.
(2) ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص178-183.
(3) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص88.
(4) ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص113-114.
(5) ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص68.

و من أصحاب هذا الاتجاه عبده الراجحي الذي يرى في كتابه النحو العربي و الدرس الحديث أنّ استيعاب المناهج الحديثة ضروري لفهم المنهج العربي القديم، و هو لا ينسب إلى النحو العربي سبقا؛ بل يريد أن يثبت أنّ «ما سمي بالنحو التقليدي كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراسة اللغة، و أنّ ما نحتاجه الآن قد يكون –في الأغلب- إعادة أصوله على أسس أكثر علمية»[1].

و مما لاشك فيه أنّ هذه النظرة تدعو إلى التريّث في الحكم على النحو العربي –و بخاصة في تاريخه الطويل- لأنّ التعجّل يقود حتما إلى أحكام غير صحيحة، ذاك أنّ كثيرا من الجوانب التي كانت موضع نقد عادت الآن لتكون أسسا ضرورية في البحث النحوي الحديث[2].

و تتأكد أهمية الإفادة من التطور الحاصل في مجال الفكر اللساني مع ميشال زكريا؛ إذ يعرب في كتابه قضايا ألسنية تطبيقية عن اهتمامه باستنطاق التراث النحوي و قراءته قراءة معاصرة بغية التعرف على ما اهتدى إليه النحاة العرب من آراء و تحليلات سابقة لعصرها، جديرة بأن تقارن مع أحدث ما توصل إليه البحث اللغوي و ذلك إيمانا منه بأنّ كثيرا من القضايا اللسانية الملحة لا تحل إشكاليتها إلاّ على ضوء النظريات اللسانية الحديثة و المتطورة و من خلال اعتماد المنهجية اللسانية العلمية و الدقيقة[3].

و مما لاشك فيه أنّ ما توصلت إليه هذه المساعي من نتائج يجعل من الربط بين التفكير اللغوي عند العرب و نظريات البحث اللساني الحديث مسألة هامة تطرح نفسها على أذهان المهتمين بدراسة التراث العربي أفرادا و مؤسسات، و بخاصة بعد ظهور اللسانيات كعلم مستقل له كيانه المتميز[4]، و«يتبع هذا أنّ أيّ انفصام بين

(1) عبده الراجحي، النحو العربي و الدرس الحديث، ص143.
(2) ينظر: نفسه، ص160.
(3) ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ص5.
(4) ينظر: حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب و نظريات البحث اللغوي الحديث، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1991، ص1.

التراث العربي اللغوي و بين الحداثة العربية اللسانية سيولد أزمة منهجية في الثقافة العربية المعاصرة» [5].

تهدف هذه الجهود على اختلاف اتجاهاتها إلى تطوير الدرس النحوي، و لا جدال في أنّ العلماء الذين قدّموا مقترحات للتيسير، أو شرعوا في تنفيذها في مؤلّفاتهم النحوية كانت لديهم رغبة صادقة و جهد مخلص من أجل تيسير النحو و تجديده كي يتناسب مع متطلبات الفترة التي تم فيها طرح هذه المقترحات و تلك المحاولات[1].

غير أنّ هناك تفاوتا كبيرا بين ما تحقق من تيسير في الجانب النظري، و بين ما تحقق في المجال التطبيقي الذي ظل متخلفا كثيرا عن اللحاق بالجانب الأول[2]، و هذا ما يجعلنا في أمس الحاجة إلى الاستفادة الواعية من محاولات الإصلاح و تطبيق ما يتناسب من مقترحاتها مع خدمة النحو العربي وتطويره حتى يستعيد دوره الرئيس، و مكانته الرائدة في اللغة العربية و ثقافتها[3].

(5) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دمشق، دار طلاس، ط1، 1988، ص359.
(1) ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص195.
(2) ينظر: إبراهيم عمر سليمان زبيدة، حركة تجديد النحو، ص379.
(3) ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص196-198.

خـــاتمــة

لقد أثبت واقع تدريس مادَّة النَّحو العربي أهمِّية التَّمييز بين النَّحو العلمي والنَّحو التَّعليمي أثناء ممارسة العمليَّة التَّعليمية، وهو ما تقرُّ به الدِّراسات اللِّسانية التَّطبيقية، ويدعو إليه المختصُّون في تعليمية اللُّغات؛ فالاعتقاد بأنَّ النَّحو ينبغي أن يعلَّم باعتباره مادَّةً واحدة تنتظم جميع عناصرها في مستوًى واحد كان سبباً في نفور الدَّارسين منه؛ إذ لابدَّ من إخضاع المادَّة النَّحوية الَّتي يراد تلقينها للمتعلِّمين لاختيارٍ علميٍّ دقيق يأخذ في الاعتبار حاجاتهم، ومستوياتهم المتباينة، ويستند على جملةٍ من المعايير أهمُّها الانتقاء، والتدرُّج في عرض المادَّة النَّحوية، وترتيبها بناءً على تحديد الهدف الَّذي من أجله يُعلَّم النَّحو. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تلخيص أهمَّ النَّتائج الَّتي توصَّل إليها هذا البحث فيما يلي:

1- ليست قواعد النَّحو غاية تقصد لذاتها، ولكنَّها وسيلة لتقويم اللِّسان، وتصحيح الأساليب؛ فإذا وجدت الطَّرائق الكفيلة بتعليم النَّحو، وتقريبه إلى نفوس المتعلِّمين حتَّى تجري عليه ألسنتهم وأقلامهم تحقَّق الهدف من تدريسه.

2- إنَّ ما يُعلَّم من قواعد النَّحو لتمكين المتعلِّم من اكتساب ملكة لغوية تعينه على التَّعبير عن أغراضه، وجميع ما تقتضيه ظروف التَّبليغ والتَّواصل، يكون حتماً مختلفاً عمَّا يُفسَح فيه المجال لاختلاف الأقوال، وجزئيات الاستعمال ذات الفائدة العملية المحدودة، وهذا ميدان واسع لمن أراد الخوض في بحوثه التَّأصيلية، ومسائله التَّنظيرية.

3- حظي التُّراث النَّحوي بهذا التَّمييز- سواءٌ على المستوى النَّظري أو التَّطبيقي- وكان النُّحاة الأوائل على وعيٍ كامل بصعوبة المؤلَّفات الجامعة لعلمهم، وبما يمكن أن تؤاخذ عليه من توسُّع، وتعمُّق، واستغلاقٍ للمفاهيم، ممَّا لا تدرك فائدته بسهولةٍ، ويصعب على النَّاشئة استيعابه؛ فكان طبيعيّاً أن تتضافر جهودهم من أجل تيسير النَّحو؛ فانبروا يصنِّفون المتون والمختصرات، وينْظُمون

الأراجيز، ويضعون الشُّروح والتَّعليقات. وإذا لم تكن محتويات هذه المؤلَّفات على درجةٍ واحدةٍ من البساطة والتَّعقيد، لكونها متعدِّدة المستويات، ومتباينة المناهج؛ فإنَّ هدفاً واحداً يصل بينها يتمثَّل في ضرورة تبسيط التَّنظير النَّحوي، وإيضاح ما خفي منه على المتعلِّمين.

4- إنَّ الحاجة ماسَّةٌ الآن- كما كانت في سابق الأيام- إلى وجوب تمثُّل الأهداف المرسومة لتدريس القواعد النَّحوية في أذهان القائمين على تعليم اللُّغة العربية من حيث إنَّ هذه القواعد وسيلة لصحَّة الأسلوب وسلامة التَّركيب، ولن تتحقَّق هذه الغاية إلاَّ إذا تزوَّدت النَّاشئة بحظٍ وافرٍ من قراءة النُّصوص اللُّغوية قراءةً سليمة، وتدرَّبت على فهمها، وجُبِلَتْ على مؤالفتها، وتذوُّقها، وأعدَّت الإعداد الكافي على تدبُّر مواقع أجزائها، ووظائفها، والعلائق الَّتي تربط بعضها ببعض، فالضَّوابط والقواعد النَّحوية المبثوثة في كتب النَّحو القديمة والحديثة لا يمكن أن يُستفاد منها الفائدة المرجوَّة ما لم تُمارَس على نطاقٍ واسعٍ في أثناء التكلُّم، والقراءة، والكتابة، واللُّغة لا تحيا بما تحويه بطون الكتب، وإنَّما تحيا بالممارسة والاستعمال.

5- أهمِّية الاستعانة بمنجزات العصر في النَّواحي التَّعليمية، وطرائق التَّدريس، وذلك من خلال استخدام أحدث المناهج والتِّقنيات الَّتي توصَّلت إليها الدِّراسات والبحوث في مجال اللِّسانيات التَّطبيقية وتعليمية اللُّغات، حتَّى يقوم تدريس النَّحو على دراسةٍ معمَّقةٍ تنأى عن الذَّاتية والعشوائية، وتسلك منهجاً علميّاً تتكامل فيه مجالات التخصُّص، وتكون مرتكزاً معرفيّاً يمكن أن نتصوَّر من خلاله مشروعاً مبدئيّاً لتيسير النِّظام النَّحوي العربي في ضوء ما حقَّقته اللِّسانيات التَّطبيقية في حقل تعليمية اللُّغات من تقدُّم، ولابدَّ لهذا التصوُّر أن ينطلق من التُّراث النَّحويِّ نفسه، وأن يراعي مستجدَّات الواقع التَّعليمي للِّسان العربي

الحديث، ولا يمكن أن يكتمل إلاَّ باستثمار التطوُّر الحاصل للنَّظرية اللّسانية، والحرص على الإفادة من أدواتها العلميَّة المتوافرة.

6- ضرورة الاطِّلاع الواسع على المناهج اللُّغوية الحديثة، ومن ثمَّ الاستعانة الواعية بكلِّ ما يتلاءم من أساليبها ونظريَّاتها مع روح العربية، ويناسب الدَّرس النَّحوي، ولا يهدم أصوله الرَّاسخة، ولا يخرج به عن وظيفته، ولابدَّ من السَّعي إلى ربط هذه المناهج بما توصَّل إليه علماؤنا الأفذاذ، وما تركوه لنا من تراث نحويٍّ أصيلٍ وغنيٍّ، فالموضوعيَّة العلميَّة تقتضي منَّا أن نفيد من المناهج الحديثة، ومن أصول التَّفكير النَّحويِّ عند العرب، وبمثل هذه النَّظرة يمكن أن نتلمَّس طريقنا إلى تحقيق ما نطمح إليه من ارتقاءٍ بالعربية وعلومها.

7- إنَّ الإضافة الحقيقية للتُّراث النَّحوي هي إعادة قراءته، وتقديمه على النَّحو الَّذي يتلاءم مع المسار العلمي الرَّاهن، والتقدُّم المتسارع الَّذي تشهده النَّظرية اللّسانية العالمية بعامَّةٍ، والدِّراسات اللّسانية العربية بخاصَّةٍ؛ إذ تمثِّل النَّظريات اللُّغوية المعاصرة تحدِّياً لهذا التُّراث ينبغي أن يدفع بنا إلى تأمُّل مقولاته، ومحاولة فهمها وإدراكها، وانتقاء عناصرها الفاعلة. وإذا كان ثمَّة اعترافٌ بإسهام التُّراث النَّحوي العربي، وعطائه المتجدِّد؛ فإنَّ هذا الإقرار يعوزه تضافر الجهود من أجل استثمار الخطابات المنجزة عبر المراحل الَّتي مرَّ بها تشكُّل الفكر النَّحوي العربي في مساره الطَّويل وذلك من خلال الرَّبط بين المفاهيم النَّحوية، والأفكار اللُّغوية الرَّائدة الَّتي حظي بها التُّراث النَّحوي العربي، ووضعها في إطارٍ تنظيريٍّ واحد حتَّى يسهُل بيان قيمتها، ومقارنتها بنظائرها في الفكر اللُّغوي المعاصر.

لقد أخلص علماؤنا في دراستهم لقواعد لغة الضَّاد بكلِّ ما أوتوا من ثاقب نظر، وعمق إدراك، وبذلوا الجهود المحمودة لخدمة الدَّرس النَّحوي، فجازاهم الله خير الجزاء.

وإنِّي لأرجو أن يكون لهذا البحث ما يكمِّله من دراسات تتدارك ما فيه من أخطاء، وتعالج ما فيه من قصور، وأحمد الله- جلَّ وعلا- فهو من وراء الجهد والقصد وإليه المبتغى، وهو الموفِّق والمستعان.

فهرس المصـادر والمـراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع

- إبراهيم عبد العليم

1- الموجه الفنِّي لمدرِّسي اللُّغة العربية، القاهرة، دار المعارف، ط 6، 1968.

- الأسفراييني (عبد الملك بن جمال الدِّين بن صدر الدِّين العصامي)

2- شرح الأجرومية، تحقيق وتعليق أسامة بن مسلم الحازمي، بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 2003.

- الأصفهاني (أبو الفرج)

3- الأغاني، شرحه وكتب هوامشه سمير جابر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، 1992.

- الأفغاني سعيد

4- في أصول النَّحو، مطبعة جامعة دمشق، ط 3، 1964.

- إلياس منى

5- القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشَّاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، 1985.

- الأنباري (أبو البركات كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن محمَّد)

6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، بيروت، المكتبة العصرية، 1993.

- أنيس إبراهيم

7- من أسرار اللُّغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، 1966.

- بحرق الحضرمي (أبو المحاسن محمَّد بن عمر)

8- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، تحقيق بشير عبد اللّه المساري، بيروت، دار ابن حزم، ط 1، 2002.

- بشر كمال

9- اللُّغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، القاهرة، دار غريب، 1999.

- البطليوسي (ابن السيِّد)

10- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجاجي، تحقيق وتعليق عبد اللّه النَّشرتي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 2003.

- البغدادي (إسماعيل الباشا)

11- هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين من كشف الظُّنون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992.

- البغدادي (عبد القادر بن عمر)

12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدَّم له ووضَّح هوامشه وفهارسه محمَّد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998.

- بكري عبد الكريم

13- ابن مضاء وموقفه من أصول النَّحو العربي، جامعة وهران، معهد اللُّغة والأدب العربي، 1982.

- بلعيد صالح

14- دروس في اللّسانيات التَّطبيقية، الجزائر، دار هومة، (د. ت).

15- محاضرات في قضايا اللُّغة العربية، الجزائر، دار الهدى، (د.ت).

- البهنساوي حسام

16- أهمِّية الرَّبط بين التَّفكير اللُّغوي عند العرب ونظريات البحث اللُّغوي الحديث، القاهرة، مكتبة الثَّقافة الدِّينية، 1994.

- عبد التَّواب رمضان

17- فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 6، 1999.

- التَّوحيدي (أبو حيَّان)

18- الإمتاع والمؤانسة، صحَّحه وضبطه وشرح غريبه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).

- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)

19- الحيوان، حقَّقه وقدَّم له فوزي خليل عطوي، مكتبة محمَّد حسين النُّوري، دمشق- مكتبة الطلاَّب وشركة الكتاب اللُّبناني، اللعازارية، بيروت، ط 1، 1968.

20- رسائل الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السَّلام محمَّد هارون، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1991.

- جاد الكريم عبد اللّه أحمد

21- الدَّرس النَّحوي في القرن العشرين، القاهرة، مكتبة الآداب، ط 1، 2004.

- الجرجاني (عبد القاهر)

22- دلائل الإعجاز في علم المعاني، وقف على تصحيح طبعه وعلَّق حواشيه محمَّد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، 1981.

23- العوامل المائة النَّحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، ط 2، (د.ت).

- أبو جناح صاحب

24- دراسات في نظرية النَّحو العربي وتطبيقاتها، الأردن، دار الفكر، ط 1، 1998.

- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)

25- الخصائص، تحقيق محمَّد علي النَّجار، دار الكتب المصرية، 1952.
26- اللُّمع في العربية، تحقيق حسين محمَّد محمَّد شرف، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1979.

- حجازي محمود فهمي

27- البحث اللُّغوي، مصر، مكتبة غريب، (د.ت).
28- علم اللُّغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التُّراث واللُّغات السَّامية، القاهرة، دار غريب، (د.ت).

- حسَّان تمَّام

29- الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللُّغوي عند العرب، النَّحو- فقه اللُّغة- البلاغة، القاهرة، عالم الكتب، 2000.
30- اللُّغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، 2001.
31- اللُّغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1998.
32- مناهج البحث في اللُّغة، الدَّار البيضاء، دار الثَّقافة، 1986.

- حساني أحمد

33- دراسات في اللِّسانيات التَّطبيقية- حقل تعليميَّة اللُّغات- الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
34- مباحث في اللِّسانيات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

- حسن عبَّاس

35- اللُّغة والنَّحو بين القديم والحديث، مصر، دار المعارف، ط 2، (د.ت).

- الحلواني محمَّد خير

36- أصول النَّحو العربي، جامعة تشرين، اللاَّذقية، 1979.

- حميدة مصطفى

37- نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربية، القاهرة، دار نوبار، ط 1، 1997.

- خرما نايف

38- أضواء على الدِّراسات اللُّغوية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، 1978.

- ابن خلدون (عبد الرَّحمن بن محمَّد)

39- المقدِّمة، تحقيق خليل شحادة، بيروت، دار الفكر، ط 1، 2003.

- خليفة حاجي (مصطفى بن عبد اللّه)

40- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992.

- خليفة عبد الكريم

41- تيسير العربية بين القديم والحديث، عمَّان، منشورات مجمع اللُّغة العربية الأردني، ط 1، 1986.
- عبد الدايم محمد عبد العزيز
42- النظرية اللغوية في التراث العربي، القاهرة، دار السلام، ط 1، 2006.
- دوجلاس براون
43- أسس تعلُّم اللُّغة وتعليمها، ترجمة عبده الرَّاجحي وعلي علي أحمد شعبان، بيروت، دار النَّهضة العربية، 1994.
- الرَّاجحي عبده
44- علم اللُّغة التَّطبيقي وتعليم العربية، .1992
45- فقه اللُّغة في الكتب العربية، بيروت، دار النَّهضة العربية، .1972
46- النَّحو العربي والدَّرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النَّهضة العربية، 1979.
- الرَّضي (رضيُّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأستراباذي)
47- شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، 1995.
- الرّمالي ممدوح عبد الرحمن
48-العربية والوظائف النّحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، 1996.
- زبيدة إبراهيم عمر سليمان
49- حركة تجديد النَّحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ط 1، 2004.
- الزُّبيدي سعيد جاسم
50- القياس في النَّحو العربي نشأته وتطوُّره، عمَّان، دار الشُّروق، ط 1، 1997.
- الزُّبيدي (محمَّد بن الحسن)
51- طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، .1973
52- الواضح في علم العربية، تحقيق أمين علي السيِّد، مصر، دار المعارف، 1975.
- الزَّجاجي (أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق)
53- الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، دار العروبة، (د.ت).
54- الجمل، عني بنشره وتحقيقه وشرحه ابن أبي شنب، باريس، مطبعة كلنكسيك، ط 2، 1957.
- الزَّركلي (خير الدِّين)

55- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط 2، (د.ت).
- زكريا ميشال
56- قضايا ألسنية تطبيقية، دراسة لغوية اجتماعية نفسيَّة مع مقارنة تاريخية، بيروت، دار العلم للملايين، ط 1، 1993.
57- مباحث في النَّظرية الألسنية وتعليم اللُّغة، بيروت، 1983.
- زكي كريم حسام الدِّين
58- أصول تراثية في علم اللُّغة، القاهرة، 1985.
- الزَّمخشري (جار اللّه محمود بن عمر بن محمَّد)
59- المفصَّل في صناعة الإعراب، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999.
- السَّامرائي إبراهيم
60- التَّطور اللُّغوي التَّاريخي، بيروت، دار الأندلس، ط 3، 1983.
- السَّعران محمود
61- علم اللُّغة،- مقدِّمة للقارئ العربي- بيروت، دار النَّهضة العربية، (د.ت).
- أبو السُّعود صابر بكر
62- في نقد النَّحو العربي، القاهرة، دار الثَّقافة، 1988.
63- النَّحو العربي دراسة نصِّية، القاهرة، دار الثَّقافة، 1988.
- سعيد عبد الوارث مبروك
64- في إصلاح النَّحو العربي-دراسة نقدية، الكويت، دار القلم، ط 1، 1985.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
65- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السَّلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط 6، 1966.
- السيوطي (جلال الدِّين عبد الرَّحمن)
66- الأشباه والنَّظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).
67- الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق محمَّد حسن محمَّد حسن إسماعيل الشَّافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1998.
68- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، 1964.
69- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحَّحه وعنون موضوعاته وعلَّق حواشيه محمَّد أحمد جاد المولى، وعلي محمَّد البجاوي، ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، (د.ت).
70- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدِّين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998.
- الصَّبان (محمَّد بن علي)

71- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصحَّحه وخرَّج شواهده إبراهيم شمس الدِّين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997.

- ضيف شوقي

72- تيسير النَّحو التَّعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، القاهرة، دار المعارف، ط 2، .1986

73- المدارس النَّحوية، القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1968.

- طنطاوي محمَّد

74- نشأة النَّحو تاريخ أشهر النُّحاة، القاهرة، دار المنار، 1991.

- عبادة محمَّد إبراهيم

75- النَّحو التَّعليمي في التُّراث العربي، الإسكندرية، دار المعارف، 1986.

- العزاوي نعمة رحيم

76- في حركة تجديد النَّحو وتيسيره في العصر الحديث، بغداد، دار الشُّؤون الثَّقافية العامَّة، 1995.

- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن)

77- الممتع في التَّصريف، تحقيق فخر الدِّين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1979.

- ابن عقيل (بهاء الدِّين عبد اللّه بن عبد الرَّحمن)

78- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق هادي حسن حمودي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 3، 1996.

- عمر أحمد مختار

79- البحث اللُّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التَّأثير والتأثُّر، القاهرة، عالم الكتب، ط 7، 1997.

- بن عمر صالح

80- كيف نعلّم العربية لغةً حيَّة، بحث في إشكاليات المنهج، تونس، دار الخدمات العامَّة للنَّشر، ط 1، 1998.

- عون حسن

81- تطوُّر الدَّرس النَّحوي، القاهرة، معهد البحوث والدِّراسات العربية، 1970.

- عيد محمَّد

82- أصول النَّحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللُّغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ط 6، 1997.

83- قضايا معاصرة في الدِّراسات اللُّغوية والأدبية، القاهرة، عالم الكتب، ط 1، 1989.

- الغلاييني مصطفى

84-جامع الدروس العربية، راجعه محمد أسعد النادري، بيروت، المكتبة العصرية، ط 35، 1998.
- الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)
85- التَّكملة وهي الجزء الثَّاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- قباوة فخر الدِّين
86- المهارات اللُّغوية وعروبة اللِّسان، دمشق، دار الفكر، ط 1، 1999.
- القفطي (علي بن يوسف)
87- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر العربي، ط 1، 1986.
- ابن مالك (محمَّد بن عبد اللّه)
88- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حقَّقه وقدَّم له محمَّد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، .1968
89- شرح التَّسهيل، تحقيق عبد الرَّحمن السيِّد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، (د.ت).
- المبرِّد (محمَّد بن يزيد)
90- المقتضب، تحقيق حسن حمد، مراجعة إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999.

- محمود رشدي خاطر، يوسف حمادي، محمَّد عزَّت عبد الموجود، رشدي أحمد طعيمة، حسن شحاتة
91- طرق تدريس اللُّغة العربية والتَّربية الدِّينية في ضوء الاتِّجاهات التَّربوية الحديثة، ط 4، 1989.
- المخزومي مهدي
92- في النَّحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط 1، 1964.
93- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، بيروت، دار الرَّائد العربي، ط 3، 1986.
- مدكور عاطف
94- علم اللُّغة بين القديم والحديث، دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1987.
- مصطفى إبراهيم
95- إحياء النَّحو، القاهرة، دار الآفاق العربية، 2003.
- ابن مضاء (أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرَّحمن القرطبي)

96- الرَّد على النُّحاة، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط 3، (د.ت).

- المعرِّي (أبو العلاء)

97- رسالة الغفران، حقَّقها وشرحها محمَّد عزَّت نصر اللّه، بيروت، المكتبة الثَّقافية، (د.ت).

- أبو مغلي سميح

98- نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرَّطيب وذكر وزيرها لسان الدِّين بن الخطيب، شرحه وضبطه وعلَّق عليه وقدَّم له مريم قاسم طويل ويوسف علي طويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1995.

- مكرم عبد العال سالم

99- المدرسة النَّحوية في مصر والشَّام في القرنين السَّابع والثَّامن من الهجرة، القاهرة، دار الشُّروق، ط 1، 1980.

- المكودي (أبو زيد عبد الرَّحمن بن علي)

100- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ضبطه وخرَّج آياته وشواهده الشِّعرية إبراهيم شمس الدِّين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1996.

- ابن منظور (محمَّد بن مكرم)

101- لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط 3، 1994.

- المهيري عبد القادر

102- نظرات في التُّراث اللُّغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993.

- ناصف علي النجدي

103- سيبويه إمام النحاة، مطبعة لجنة البيان العربي، ط1، 1953.

- نجيب محمود

104- المنظومات النَّحوية وشروحها، حلقة من تاريخ النَّحو، دمشق، دار الفارابي، ط 1، 2001.

- نحلة محمود أحمد

105- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النَّهضة العربية، 1988.

- ابن النَّديم (أبو الفرج محمَّد ابن إسحاق)

106- الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدَّار التُّونسية للكتاب، (د.ت).

- نصَّار حسين

107- دراسات لغوية، بيروت، دار الرَّائد العربي، (د.ت).

- ابن هشام (جمال الدِّين عبد اللّه بن يوسف الأنصاري)

108- الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق علي فودة نيل، جدة، دار الأصفهاني، ط 1، 1981.

109- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997.
110- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1996.
111- شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى، تحقيق محي الدِّين عبد الحميد، مصر، مطبعة مصطفى محمَّد، ط 11، 1963.
112- مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، حقَّقه وبوَّبه وفسَّر غامضه وعلَّق على شروحه وأعرب شواهده وضبط بالشَّكل متنه حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1991.
- الواسطي (محمَّد بن مباشر)
113- شرح اللُّمع في النَّحو، تحقيق رجب عثمان محمَّد وتصدير رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 2000.
- الوعر مازن
114- دراسات لسانية تطبيقية، دمشق، دار طلاس، ط 1، 1989.
115- قضايا أساسية في علم اللّسانيات الحديث، دمشق، دار طلاس، 1988.
- ياقوت أحمد سليمان
116- ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- ياقوت الحموي
117- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993.
- ياقوت محمود سليمان
118- النَّحو العربي، تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994.
– يوسف العيسى أحمد العيسى
119- الظاهر عند ابن حزم –دراسة أصولية فقهية- بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2006.
- ابن يعيش (موفق الدِّين يعيش بن علي بن يعيش)
120- شرح المفصَّل، صحَّح وعلَّق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطِّية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطِّباعة المنيرية بمصر.

النَّدوات والمجلاَّت

1- أعمال ندوة تيسير النَّحو المنعقدة في 23- 24 أفريل 2001 بالمكتبة الوطنية بالحامَّة، منشورات المجلس الأعلى للُّغة العربية، الجزائر، 2001.
2- ندوة النَّحو والصَّرف، دمشق، أوت، 1994.
3- مجلَّة اللّسان العربي، مجلَّد 14، ج1، الرِّباط، 1976.
4- مجلَّة اللّسانيات، العدد4، الجزائر، 1973، 1974.
5- مجلَّة اللُّغة والأدب، معهد اللُّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد 5، 1995.

فهرس الموضوعات

الصَّفحة

مـقدِّمـة

مـدخـل: مكـانـة النَّـحـو العربـي مـن منـاهج تعليـم اللُّغـات

1- أسباب الاهتمام بالتُّراث النَّحوي..... 2

2- اللّسانيات التَّطبيقية ومنهجيَّة تعليم اللُّغات..... 6

2-1- الفرق بين اللّسانيات العمَّة واللّسانيات التَّطبيقية..... 7

2-2- مجالات اللّسانيات التَّطبيقية..... 8

2-3- المعرفة اللّسانية ومسألة تعليم اللُّغة..... 9

2-4- القواعد اللّسانية العلمية والقواعد اللّسانية التَّعليمية..... 11

3- النَّحو العربي بين الخطاب العلمي والخطاب التَّعليمي.....

الفـصـل الأوَّل: أسبـاب صـعوبة النَّـحو وتـعقيـده

1- نظرة عامة حول صعوبات النَّحو ومشاكله..... 11

2- الصُّعوبات المتعلّقة بتحديد النُّحاة لمفهوم النَّحو ووظيفته..... 18

3- الصُّعوبات المتعلّقة بكتب النَّحو..... 23

3-1- الاضطراب..... 32

3-2- التَّطويـل..... 32

3-3- غموض اللُّغة..... 37

4- منهج النُّحاة واللُّغويين في جمع اللُّغة والتَّقعيد النَّحوي.....

4-1- عدم الالتزام بمستوى اللُّغة الأدبية النَّموذجية..... 38

4-2- تحديد قبائل معيَّنة لأخذ اللُّغة عنها..... 40

4-3- تمديد الحدود الزَّمنية لفترة الاحتجاج..... 41

4-4- اعتماد الشِّعر كمصدر أساسي لاستنباط قواعد اللُّغة.....

5- التَّقاطع المنهجي بين الخطاب النَّحوي والخطابين الدِّيني والفلسفي

5-1- الإغراق في القياس..... 42

43

5-2- الإغراق في التَّعليل..... 44

5-3- المبالغة في الاهتمام بنظرية العامل..... 46

5-4- اللُّجوء إلى التَّمارين غير العملية.....

6- الصُّعوبات المتعلّقة بطبيعة القواعد النَّحوية.....

الـفـصـل الثَّـانـي: أصـول الخطـاب التَّعليمي في التُّراث النَّحوي العربي.

1- فكرة النَّحو التَّعليمي في التُّراث اللّساني العربي.....

2- التَّصنيف التَّعليمي في النَّحو العربي.....

2-1- وضع المتون والمختصرات النَّحوية.....

2-1-1- المختصر في النَّحو..... 64
2-1-2- مختصر في النَّحو..... 70
2-1-3- مختصر النَّحو..... 72
2-1-4- المدخل في النَّحو..... 80
2-1-5- المقدِّمة في النَّحو..... 81
2-1-6- مقدِّمة في النَّحو..... 82
2-1-7- الموجز في النَّحو..... 82
2-1-8- عناوين مختلفة..... 82
2-2- وضع المنظومات والأراجيز النَّحوية..... 82
2-2-1- ملحة الإعراب..... 82
2-2-2- الدُّرة الألفية في علم العربية..... 82
2-2-3- الكافية الشَّافية..... 83
2-2-4- الخلاصة المشهورة بالألفية..... 83
2-2-4-1- موقف أبي حيَّان من الألفية..... 85
2-2-4-2- شروح الألفية..... 90

الفصل الثَّالث: محاولات إصلاح الكتاب النَّحوي في التُّراث. 92
1- وضع الشُّروح في التُّراث النّحوي..... 110
1-1- كتاب سيبويه..... 113
1-2- الجمل للزَّجاجي..... 116
1-3- الإيضاح لأبي علي الفارسي..... 118
1-4- اللُّمع لابن جنِّي..... 119
1-5- الجمل للجرجاني..... 121
1-6- المفصَّل للزَّمخشري..... 121
1-7- مقدِّمة الجزولي..... 124
1-8- الكافية لابن الحاجب..... 124
1-9- المقرَّب لابن عصفور..... 126
1-10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك..... 127
1-11- عمدة الحافظ وعدَّة اللاَّفظ لابن مالك..... 129
1-12- قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى لابن هشام..... 129
1-13- شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام..... 130
2- وضع الحواشي والتَّقارير في التُّراث النحوي..... 131
3- عرض كتاب الجمل للزَّجاجي.....
3-1- هدف الكتاب.....

2-3- أبواب الكتاب.....
3-3- البعد عن التَّعقيد والتَّعليلات الفلسفيَّة.....
4-3- التَّعريفات.....
5-3- شواهد الزَّجاجي.....
4- عرض كتاب الواضح للزُّبيدي.....
1-4- ترتيب الأبواب.....
2-4- نظرة الزُّبيدي إلى اللُّغة.....
3-4- مذهبه النَّحوي.....
4-4- التَّعريفات..... 144
5-4- البعد عن ذكر الخلافات والتَّفصيلات..... 146
6-4- شواهد الزُّبيدي..... 148
5- عرض كتاب اللُّمع لابن جنِّي..... 149
1-5- الجمع بين النَّحو والصَّرف..... 151
2-5- الاقتصار على علاج القضايا الهامَّة..... 152
3-5- الابتعاد عن ذكر خلافات النُّحاة وبسط عللهم..... 153
4-5- الاهتمام بدقَّة التَّعريفات..... 155
5-5- تفادي التِّكرار.....
6-5- الاحتجاج بالشِّعر والقرآن وفصيح كلام العرب.....
الفصل الرَّابع: محاولات إصلاح مناهج النُّحاة في التُّراث. 158
1- نقد القدماء لمناهج النُّحاة..... 158
1-1- ابن ولاء المصري..... 159
2-1- أبو العلاء المعرِّي..... 162
3-1- ابن حزم الأندلسي..... 163
4-1- ابن مضاء القرطبي..... 165
1-4-1- نظرية العامل عند ابن مضاء..... 171
2-4-1- رأي ابن مضاء في التَّعليل..... 172
3-4-1- رأي ابن مضاء في القياس..... 173
4-4-1- رأي ابن مضاء في التَّمارين غير العمليَّة..... 174
5-1- أبو حيَّان الأندلسي..... 175
1-5-1- رأي أبي حيَّان في السَّماع.....
2-5-1- رأي أبي حيَّان في القياس.....
3-5-1- رأي أبي حيَّان في التَّعليل.....
2- إصلاح النَّحو العربي في العصر الحديث.....
خاتمة.....
فهرس المصادر والمراجع.....

193
قائمة المصادر و المراجع ..... 193 .
قائمة النَّدوات والمجلاَّت..... 203
فـهرس المـوضـوعـات..... 205